





بمذخر الحکام

بمذخر الحکام



بمذخر الحکام

الاصول

الاصول لمن المصنف في ابي وجده
على اكل الجوز في ارض الارض

ذكر في خبر آية الاكل رجل كتب على نفسه مال معلوم
وخط معلوم بين التجار وامل البلد ثم مات فجاء
غيره لطلب مال من الكهنة وعرض خط المكتسب
عرف الناس خطه حكمه في تركه وقد جرت
البيعة بين الناس ثم خط للاحوم على

مكة العدل
في فضل من هذا الوجه وفيه
بلاهة الاثر الف درهم
تجاء فالقفاوت بسلامة
درهم وهو غير الاثر

رجل اوقع عند ابنه مبيعة فقال له في الزمان اخبرك
بعلامة كذا وكذا فاوقع المبيعة اليه وجاء رجل وبنيته
العلامة فلم يجد المبيعة حتى امكن المبيعة قال ابو القاسم
الصغار سمعته لاصما على المبيعة قاضي

رجل له على رجل دين فادرسه رث الدين رجلا الى مدونة ليقبض
فقال المدبنة دفعت ال الرسول وصدة الرسول وقال دفعت
المال ال الرسول وصاحب المال ينكر وصول اليه قال ابو القاسم
الصغار سمعته القول قول الرسول معبنة قاضي

Skizzen	Handwritten
Kisc	AMCA ZADE
Yeni	HUSEYIN PASA
Eski	189



189



الحمد لله الذي أحكم أحكام الشريعة النورية لحكم كتابه. وأعلى أعلام الدين المستقيم معظم خطابه. والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه. المقدرين عن الغافلين بينهم مسج وجوههم بصعديانها. والعدل
فان من الغدات النورية عند أول الابصار. والمسلمات المحررة لدى ذي الاستبصار. ان شرف الانبياء
في الدارين وبل درجات الكمال في الكونين. اما هو بحجته الظاهرة بالأعمال الصالحة الموهوبة بعد نزول
بالعبادة الإسلامية العتيقة. فالعلم المتكامل تروى الأولى وديانها. والمتخصص من بين العلوم بالايمان
يكون أولى العلوم بالاستيعال. واحكامها الغفر عليه وعند البال. وهو علم النعمة الذي اعنى بانه علم
الامة العتيقة. وبذلك الوسخ في شيد اركان عظام الملة الحسنية. فان اسدعالى لما جعل بيننا عليه الصلوة
والسلام حاتم الانبياء والرسل. والموضع لا قوم المباح والسبل. فكانت حوادث العلم خاتمة
التعداد. ومعرفة احكامها الائمة الى يوم الساد. ولم يبق ظواهر النصوص بهاها. بل بالدين طوبى
لها وان شياها. انصت الحكم الائمة جعل مثل هذه الاتع علمهم. لكل بنى اسرائيل مع ايمانهم جعل
في دنيا هذه الامة امة كالاعلام. مدهم قواعد الشريعة وشيد بيمان الاسلام. وادفع بار
معضلات الاحكام. تسال العلاج من ايتهم الى يوم القيام. ايقاعهم حجة فاطمة. واحسانهم
واسعة فضى العلوق لآوار افكارهم. وشيد انتموس باياع امارهم. وخص من منهم
بالعلم اقدارهم ومناصبهم. وابعاد اذكاهم ومذايبهم. اذ على اقوالهم مداد الاحكام. وبهذا
يقى نهوا الاسلام. وخص منهم الامام الاعظم والامام الاقدم. سراج الائمة والدين الثابت الامام
ابا حنيفة نعمان بن ثابت بواه امد تعالى على غف الجنان. واما من على مرقد الشريف جمال القدر
بكر المجتهدين في المسلمين بدينية. وعزاة مستنطاة وعدونه شربة. فان افاده من الاحكام
مسلط الامواج. ل لا طمة ظلة الضلال سراج دهاج. ولقد كنت من آيات الامر وعنوان الوفاء
من ذلك الجواهر. منفضا عن مسائل الزوا. ونصولة بالاسلام. والافادة
على الطالعين الكليتين عليه. وابليت في انشاء الامام العتيق بالارباب. واعدا بفضى

من التي بالعشر السند وير وقته يقال
فلو كان في بانها اي ولسون في كان

[illegible]

ادب و علم
مختار ادعای سید ابی
یعنی درین خط اول
پایان العمل
لا اله الا الله
فان الرحمن لا يخالص
اختصاصه لمن رضى

[illegible]

عليه وسلم مسح بالمالا اما كان ذلك قبل نزول المايح قال اسلمت الابعذ نزل المادة ولما قال في البيا
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حدث استمع من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلاة
الى ان تزل هذه الآية مجوزان ثبت الوضوء بالوجه والوجه المتلو والاضمن السراج السابقة كاد عليه ما روى انه
صلى الله عليه وسلم من وضوءه لثلاثا قال في وضوءه لا يمسح من قبله فان قبل اذ ثبت الوضوء بهذه
الطريقة فاما بغيره من الالبه فثبت العلم ان نزل الوضوء وثبته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل بعبادة الصلوة
ان لا يثبت الامانة ببناءه وبما يملوا في مراعاة شرطه واركانه بطول العهد عن زمن الوحي وانقاص النافعين
فيوما مختلف ما اذا ثبت بالنسب المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذا ورد فيه الوحي المتلو
يتاني اختلاف العلماء الذي سورجته وتحقق في المعام على هذا الاسلوب ما نفردت به **غسل الوجه مرة** لان
فان غسلوا لابل على الكرا **ويؤاى الوجه ما من نبت الشعر غلبا** هذا القيد يخرج الشعر عني وما جابا الجبهة
الشعر عنها فانه لا يجب غسلها في الوضوء لان المراد بنبت الشعر محل بناءه غالبا سواء نبت او لا ومن **اسفل الذقن**
والاذنين وبينهم تحديده الوجه بحسب الطول والارض ولما اقصى هذا التحديد بقوله فرض الوضوء غسل الوجه ان
على الملتحي المتوضي غسل تحت العذار والشارب والحاجب الجبهة الى اسفل الذقن مع ان كتب الفن شيئا من غسل
ما تحتها لا يجب اراد دفعه بقوله **والعذار** الى آخره عذار الجبهة جانبها ما استخرج من عذارى الدابة وبها على قد يراها
الحياء لا يسقط حكم **ما رآه** وسويهاض من العذار والاذن بسى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار
لا يسقطه خلافا لابي يوسف **بل ينفلح حكم ما تحتها** وهو وجوب غسل البه الى العذار حتى يحس غسله **كالشارب**
والحاجب حيث يغفلان حكم ما تحتها البه ما حتى يحس غسلها ولا يجب بصال الماء الى ما تحتها **والجبهة تنقلب** اي حكم
ما تحتها الى ملاقي **البشرة منها** اي من الجبهة ومواظفة الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختاره في
والبدان في معراج الدراية وسوال الصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي **او لا تنقلب بل تبدل بمسح** اي مسح
البشرة قال فاصحى خان وفي اشهر الروايتين عن ابي حنيفة مسح ما بين البشرة وفرض وهو الاصح المختار **او**
مسح ربيع اي ربيع الملقى وموروا به الحسن عن ابي حنيفة قال في الحيط بعد تحديده الوجه فان كان امره غسل
وان كان ملتحيا لا يجب غسل ما تحتها وقال السفي بحسب ان كانت الجبهة حفيضة وكذا لا يجب بصال الماء الى
ما تحت الشارب والحاجب خلافا له والصحيح قولنا لان محل الفرض كسنة الحابل وصار حال الابراج النائم
البه فسقط الفرض عنه ونحوه الى الحابل كبشرة الراس ثم قال واليباض الذي من العذار والاذنين
غسله عند ما وعند ابي يوسف لا يجب خلاف محل العذار لانه استنبت شعره غلب عليه فقام مقامه **والبدن**
عطف على الوجه **فراوى** وكسفته على في الكافي وغيره ان يابا لانا بشماله وجب على عيونه لثلاثا ثم يابا
ويجب على البسر كذلك وكذا اذا كان كبير او معه صغبر والاب يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في اليمين
ويجب على كفه اليمنى ويدك الاصلين بعينها ببعض حتى يظهر ثم يدخل اليمنى في الائمة ويغسل اليسرى

ذكر الامة وقيل على اذنه فانه كانه انقل
على اوبال الشاهد يتوضاؤن مع سائر
الاجابات في الحائات عن ذلك

ووجه ما ذكر في شرح تاج الشريعة ان نقل البه في الوضوء من حال اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز
في الغسل لان الاعضاء الوضوء مختلفة حشفة وعرفا اما حشفة فطاهرة واما عرفا فلانها لا تغسل بمرة واحدة
وعنوا واحدا حكما نظرا الى الدخول تحت خطاب واحد فعارض لاختلاف الحشفي مع الاتحاد الحكمي فنخرج
الاختلاف بالعرف ولا كذلك الفصل فان جميع الاعضاء متحد حكما وعرفا فنخرج الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر
قضاة فيقبل ما حاجب الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي صبغت على
الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه رجحا لعادة العوام على عرف السراغ علينا **مرة واحدة بالرفق** هو ملتحق على
والذراع **والرجلين مرة بالكعبين** وهو العظم الثاني المتصل بعظم الساق من طرف القدم لما روى است
عن محمد بن الفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لانه في كل رجل واحد كالمرفق في اليد وقد سمي
الكعب في الآية فثبت ان المراد ما ذكرنا والام يظهر للحدول الى التنبية فابده فان قبل مغابله الطبع باليد في الآية
مضحي كون الواجب على كل احد غسل يده ورجل فثبت مجوزان ثبت غسل الاخرى بدلالة النص او فضل الرسول
صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده
فان غسل قراءة الجري ارجلكم متواترة ايضا فنفضي الجمع بين القرآن **والتيخير بين الغسل والمسح** كما قال
بعضهم او حمل الصب على حاله الخفي والجر على حاله الخفيف كما قال به بعضهم فثبت قراءة الجراحة بهامزة وكذا لا
لان من قال المسح لم يجعل مقنيا بالكعبين وقد ثبت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل الوعبد على
الترك وكان هذا اوفى بما عليه الاكثرون واد في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما
في الغسل من المسح فعين الرجوع اليه فيكون الجرا حار كما في عذاب يوم يحيط ويحترق خرب ونظير
كثير في القرآن والسنة وسوفي المعنى معطوف على المنقول وفابده صورة الجرا التنبية على انه ينبغي ان يقصد في
صب الماء عليه ما يغسل ما غسلا خفيفا سبها بالمسح لا بصال الجرا بالجر لم يجز مع الالباس وبها طيس
لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعبين رفع الالباس كما ذكرنا بهكذا يجب ان تعلم هذا المقام **والبدن**
اي الوسخ الحاصل في الاعضاء الوضوء **والوجه** وهو ما حصل من الذباب والبرغوث **والخنا** اي لونه اذ جرمه كالبه
لا يمنع الطهارة كطعام بين الكستان وضوءا كانت وغسلها لانه لا يمنع نفوذ الماء **واختلف في مثل الجبين**
والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه **والخاتم الصنيق** نزع او جرك لصل الماء الى موضع الخلفه
ومسح عطف على غسل ربيع الراس **مرة** في رواية الطحاوي والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى **او قدر**
ثلاث اصابع البدن في رواية مسام عن ابي حنيفة **بما جديا** وابق **بعد غسل عضوا** لاسيما **الا ان يغسل**
الماء لا ما خرو **عطف** على ان اي لابة اخذه من عضوا سواء كان ذلك العضو مغسولا او مسحولا ولا يبعد
مسح على الراس **كالبه** والغسل على الحاجب ونفض الشارب ونفم الطفر **وسنة** وهي لغاوت
انواعها ما يوجر على فعله ويطام على تركه **والسحق** ما يوجر على فعله ولا يطام على تركه **الذبا** بالنسبة الى تصديقه

عرف السراج

1000. 1000. 1000.

من التوبة
بالتوبة

قوله فان اسبيلك الى عروسان
لوحة الصفق فذكر

مبالغة في غلبه غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه كالسبا المذكور فلا غسل **باب ما يخرج من كماله**
انعم لانه خرج بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج في المحيط ان كان لا يصل الماء الى ثقب القنطرة لا يغسل
لا يغسل وكذا ان انعم بعد نزول الغرط وصار بحيث لا يدخل الغرط فيه الا يغسل لا يغسل ايضا كذا في كماله
انعم في غلبه بها وبها في اشارة الى انها لو كانت منفردة بغير غسلها وكفى بل اصلها دفعا للحرج لا لغرض خفية
حب احبا طاكذا في الكافي وسننا في الفصل البلاء ما ذكر في الوضوء من السبب في غسل البدن وغسل فرجه
بدنه ان كان فيه جنب والوضوء اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء لا بد منه وهذا الوجه تراعى ما قيل في غسل
جميع الاعضاء الوضوء الارضية لان جميع اعضاء الجسم بمسحها بمسحها وفي لفظ الوضوء اشارة الى انه
يجب برأسه كافي وهو الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلا **باب ما يخرج من كماله** اي يجمع ما يخرج من كماله على ما يغسلها
انما **باب ما يخرج من كماله** لم يكن الفصل مستويا وان زال الحد **باب ما يخرج من كماله** حرج البدن حال كونه باو
في الفصل **باب ما يخرج من كماله** راسه في الاصل احرازه عما في الدرر وقيل هذا بالاسم ثلثه بالاسم
ثم لا يبرئ من بقاء الرأس ثم يغيبه بدنه وبعده اي الغيب المستوجب بغسل جليبه تكبيل الوضوء وتطيقها اليه
الا المستعمل لم يغسل رجليه بالرجل لا يخرج كون في سباني قوله باو ولسا ومعنى وسننا ايضا **باب ما يخرج من كماله** لان
اكال الغرض في محله وهو كذلك ومع نقله **باب ما يخرج من كماله** اي الفسل اذا انما طرقت البلدة دون الوضوء لما بينا
سابقا وفرض الى الفصل عند خروج منى ولو في نوم منفصل عن موضعه بشهوة فبد بالانه اذا خرج محل منى فغسل فرجه
لم يغرض طافا لثافي وان لم يخرج الى ظاهر البدن بها اي بشهوة ولم يذكر الدفق لانه شرط عند اي جنبه
ومحذوف فرض هذا الجاهل الى وكذا في احرازه عن الجنب في المحيط لو كانت امرأة معي حتى ياتيني فاجد في نفسي اجد اذا
جامعني زوجي لا يغسل عليها الاغنام سببه وسواها الجاهل او الاحتلام **باب ما يخرج من كماله** او في راسه مغطى بها مستعمل
اي معلق بالجراح **باب ما يخرج من كماله** اي احرازه عن سائر الجوارات فان اذ خالها في احد سبيلي اليها لم يغسل
لغده الرغبة حتى احرازه عن اذ خالها في احد سبيلي ميت فانه ايضا لا يغسل عليها على مكلفها معلق بفرض
في الجراح وان لم ينزل منها لان الغالب في مثل الانزال محجب احبا طاكذا عند وجهه **باب ما يخرج من كماله** او من باسكون
الجمعة ما رغبنا بعض خرج عند ملاعبة الرجل اهله وان لم يذكر كماله لان الطاهر ان منى رقبته اصابه لا يغرض
ذكره اي الحكم وذكر اللذة والانتزال ولم يذكر لانه يفكر في النوم كافي في البغلة بل الانتزال في الذخيرة او اذا
من النوم فوجد على فخذه او فراسه بل ان تذكر احكاما ما يتحقق من منى او مذى او شك من منى او ذى غسل
وان يتحقق انه ذى فلا يغسل عليه وان لم يذكر احكاما ما يتحقق من منى او ذى فلا يغسل عليه وان منى منى غسل
وان سكت من منى او ذى فذلك عند ما قال ابو يوسف لا يجب عليه حتى يذكر الاحتلام لان الاصل برأيه
طالحا لا يستبين وسوا القياس وما اخذ بالاحتياط لان التام غافل والمضى قد برك بالهواء فغسل منى المذى
عند احتياط كذا **باب ما يخرج من كماله** في الاصل احرازه عما قبل لو احتك المرأة ولم يخرج منها منى او وجدت لانه الانتزال

الانتزال فغسلها الغسل لان ما ينزل من صدرها الى رجليها كالحاف الرحل حيث ينشطر الطهور في حرج
كذا قال الزبيدي او لما الى الحشفة ملفوفة في حرج الغسل **باب ما يخرج من كماله** وجد لذة الجماع وفرض عند انقطاع
منه **باب ما يخرج من كماله** من كماله في السكون الدال المهمل ما غلبه بغير الجوارح خفية تعطف على فرجه
ولا عند اذ خال صبي ونحوه في الدبر وولي بهيمة بل الانتزال لغده الرغبة كما مر في عذرا ولم ينزل عذرها
منى رجل له امرأة عذرا ما بها ولم ينزل عذرها لا يغسل عليها ما لم ينزل لان العذرة تمنع من النفاخ
كذا في المنى **باب ما يخرج من كماله** اي في الحان غسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو غسل البعض سقط
عن الكل والثام الكمل على من اسلم جينا او جابينا وميل مما نذر بان او لم يل **باب ما يخرج من كماله** بل الانتزال
فبدل الجميع وميل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانتزال ولو وجب به لزم تقدمه
على السبب فلما الانتزال دليل كمال الغرض فيكون مظهر الوجوب لا مظهر البلوغ ذلك ولدت ولم ندر ما
فانها لو رأتها كان فرضا لا واجبا كذا في الظاهر **باب ما يخرج من كماله** اي لصلوة الجمعة ولو صحح لا ما قيل يوم الجمعة ولعيد
اي في اعادة الامام لثلاثتهم كونه سنة لصلوة العيد ونسب من اسلم طاهرا او بلغ سنه حتى في كتاب الجران
الغنى على ان سن البلوغ في الصغيرة والصغيرة خمس عشرة سنة وفاق عن جنبه وكلمة ومز ولغة
واستغفار **باب ما يخرج من كماله** اي غسلها على زوجها غنية كانت وفقره وحرم على الجنب دخول المسجد
او للغير خلاف ذلك ففي لعله عليه الصلوة والسلام فان لا اهل المسجد يطبق لا جنب الا لضرورة كان
باب ميتة الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واجب الى ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد
لما بينهم انه لما جاز له الوضوء مع انه اذوى اركان الجاهل ان كان الطواف اولى كفا في الكافي ولان المسجد الحرام
امر عارض لا يرى انه لم يكن في زمن ابراهيم عليه السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها الطواف كذا في
وربده ما ذكر في غايه الامام السروجي ولهذا وجب عليها الجاهل بدخول النصف من الطواف لا لدخولها
وقد اذ **باب ما يخرج من كماله** اي خلع في حده فقبل لا يبرئ منها ايضا **باب ما يخرج من كماله** اي ما قرأه بقصد الذكر والثناء
الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وعليه القرآن حراما فلما بانس به انما كذا في المحيط **باب ما يخرج من كماله** اي في القرآن
فيه كاللوح والوراق وحملها على موفته ولا بانس في قراءة الادعية ومسها وحملها وكرام الله تعالى وح
والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال الا اذا احتلما
اهل قبل الاغتسال كذا في المنى **باب ما يخرج من كماله** اي في الحب كذا في القرآن في الايضاح لا بانس للجنب ان يقرأ القرآن
اذا كانت الصلوة والوضوء او الوضوء على الارض عند ابى يوسف لانه ليس بمحظون الكنية وجده فاحر ما وان
نه آين وقال جرح ان لا يكتب لان كنية الحروف بحرفي في قراءة ذكره لم يقرأه التوراة والزيور
قراءة الغنوت لانه سائر الادعية والابرة **باب ما يخرج من كماله** اي في القرآن بانكم على ما سبق وفيه **باب ما يخرج من كماله** اي في الغنوت
بالوضوء جابهم وفي ما خبره الى البلوغ بعليل حفظ القرآن وحض لضرورة ثم لما فرغ من الوضوء الغسل

[illegible][illegible]

المسح في طهارة من ريقه فان سده او بقطعه بالتر من طهر غسل واعطاه اي من المشل
مسح في طهارة من ريقه فان سده او بقطعه بالتر من طهر غسل واعطاه اي من المشل
التي هي اخذته في الحداية وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه
التي هي وان طهرت خلاف مسلوته اذا طهارة كافيه فيها وانما في طهارة طهرت خلاف مسلوته اذا طهارة كافيه فيها وانما في طهارة طهرت خلاف مسلوته اذا طهارة كافيه فيها
انما ان طهره لان الحدث السابق يظهر في طهره بربوبية الزاب لانه من اسباب النقص لا من اسباب
نقص لا حقيقته ولا حكمه فادق على الماء ولم يفرق بين طهره ودمه وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه
طهره بخلافه فقي الماء واحداثه من ريقه ودمه وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه
منها وان لم يفرق بين طهره ودمه وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه
منفردها غسل البغاة لان الجناية اغلظ من غيرها فانه لو كان شغلها بالكر في العطش كان في حكم عدم
نافضه ايضا وراى المسح اي بالتر من طهره وقيس لا اخذته في البسوط ولم يفرق بين ريقه ودمه
اي كانه مضاهيه بمرور السيف على الماء لا الروية فانها لا تنقص حتى اذا نيم المسلم ثم اراد الصلوة بانه نيم ثم
مع صلواته في غير ذلك اي لو كان اكثر اعضاء الوضوء جرحا في الحدث لا الصغر او اكثر جرحا في الحدث لا الكبر
لان لا اكثر حكم الكمال اي وان لم يكن اكثر جرحا في الحدث لا الصغر او اكثر جرحا في الحدث لا الكبر
لان مع جرحا في البدل البدل لا ينظر له في الشرح ولو كان باكثر مواضع الوضوء جرحا بغيرها الماء وباكثر مواضع
النيم جرحا بغيرها النيم لا يصلح وقال ابو يوسف بغسل ما قدر عليه ووصل به بعد كذا قال الزبيدي ان من الوضوء
كان في قبل الجرحا كاسير منعه الكف من الوضوء ويجوز مسح في السجدة ومن قبل ان ترضات فتلكك باله النيم
والسجدة الى الصلوة فان كان المانع
بها الزيادة على الكتاب فان موجب غسل الرجلين ويكون من لم يبرهنه عا لکن من رآه لم يمسح اذا بالبرية
شبا قاله الكافي فان قلت من رخصه اسقاط الماعرف في اصول الفقه فينبغي ان لا يشاب باتبان العزيمة
مشروعة او كانت الرخصة لا اسقاط كما في فصل الصلوة قلت العزيمة لم يشرع ما دام مخفقا والثواب باعتبار
المسح والغسل واذا نزع صارت مشروعة وقال الزبيدي هذا هو فان الغسل مشروعة وان لم يشرع خفيه
ذلك بطل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الحنف حتى بالغسل اكثر رجله ولو لا ان الغسل مشروعة لما بطل غسل البعض
من غير نزع ولو لا الوكيل وغسل رجله من غير نزع الحنف اجزاء عن الغسل لا بطلان نصف المدة اقول الغسل
بان هذا هو سهو لان مراد صاحب الكافي بالتمتع وعينه الجواز في نظر السلك تحت تبرت عليه الثواب لا ان
عليه حكم من الاحكام الشرعية بل على نظره بغير الصلوة فان العاقل العزيمة بان صلى رجا وقعد على الركعتين
بان مع ان فرضه نيم ومحقق جوابه ان المسح فرضه وادام من خضه لا يجوز له العمل بالعزيمة فاذا زال الرخص جاز له ذلك
المسافر وادام مسافر لا يجوز له الا انام حتى اذا انتهى اليه الاربع فطعمها والافساح بالركعتين كاسباب في

في صلوة المسافر وادام انتهى اليه الثنتين ونوى الاقامة انشاء الصلوة تحولت الى الاربع فالحق ما دام
لا يجوز له الغسل حتى اذا انكف وغسل رجله من غير نزع ثم وان اجزاء عن الغسل واذا نزع الحنف وزال الرخص
صار الغسل مشروعا عايات عليه ويجوز ان يذاع وضوءه من يدرب في كسب الاصول كيف حتى على فخر
العمل النحول مرة اذ لم يسجد المسح الكرا لانه في الغسل للبالغة في التطييف والمسح ليس له ولو كان المسح امر
لان دليل جوازها لم يفرق بينها وبين الرجل مع دخول من في عموما الخطاب لا جبالا لان المسح ثبت على خلاف
القياس في الوضوء فلا يمسح عليه الجنبه ولان صفة البالغة اعني فاطمة وادجت كالطهارة كاسبق
المسح مغفوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصور فان من اجب بعد ليس الحنف على خلاف
كامله لا يجوز له المسح لعدم الدليل لكن في صورته ان يمسح خفيه على وضوءه غيب في مدة المسح فان نزع خفيه
وغسل رجله وكذا اليسا فاذا اجنب في المدة وليس غنمه ما فنيتم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا
المسح بلبوسين على طهر نام وقت هذا احسن مما قيل في اليسا على طهر نام عند الحدث لان المفسر
الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوءه انما احدث حتى لو غسل رجله بلبوس خفيه ثم اتم
الوضوء بغير المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء واللبس مع جرحا في وقت الحدث باي طريق كان وطاهر ان ذلك
الوقت زمان بقا اللبس للزمان حدوته والمفند للبقاء والاسقرار رسوالا لانه الغسل منه الجحد وانما قلت
احسن لجواز وجوبه عبارة القوم بان يحمل على طهر نام حاله من غير لبس عند الحدث معطياتا والمعنى اذا
لبسها كانا على طهر نام عند الحدث فكون مآل الباردتين واحدا المقيم متعلق بقوله جاز وما وليد المسح
الذي قلناه انما وليا لها لعله صلى الله عليه وسلم مسح المعيم يوما وليد المسافر لانه امام ولما لها من حين الحدث
لا حين السجدة ولا المسح لان الزمان الذي يحل فيه الى المسح هو وقت الحدث على ظاهر خفيه متعلق ايضا بقوله
جاز الحنف بلبس الكعبه وكون الظاهر منه اقل من لبس الرجل اصغرهما اما لو طهره فدرها فاجز لا بد منه الا
ولا باس بان يكون واسعا بحيث يبري رجله من على الحنف قد بانها اذا لا يجوز على طهنة وعقبه وساد لان
معدول عن سنن القياس فمرام في جميع ما ورد به الشرح او هو موجه بما خافان لبسان فوق الحنف فاية لهما
المسح بلبوسين على الحنف في الحدث حتى لو لبسها عليه بعد طهرت لم يجر المسح عليها وقال الشافعي لا يجوز المسح
لان البديل لا يكون له عدل الراي ولما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال راست النبي صلى الله عليه وسلم مسح
الجرموقين ثم انه لبس بدل عن الحنف وان كان كنهه بل عن الرجل كانه لبس عليها الا الجرموق لان الوطء كان
بالرجل لم يكن الحنف وطهنة لصبر من اعضاء الوضوء فيصير الجرموق بدلا ما عاير به الحدث اليه بل منع السراة الى الرجل
في طهرت اذا احدث مسح بالحنف ولم يمسح بلبوس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح كسفر بالحنف نصا من
اعضاء الوضوء حكما فلو مسح على الجرموق يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كذا قال الشافعي اقول علم منه جواز المسح على
لبس فوق يخطن كبراس او جرح او كونهما لا يجوز المسح لانه الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجب

منهن الرحم فلا حاجة الى ما يوجد جانت كونهما من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد منها ما يبدو
 منهن الرحم فحبل الامتداد ومجاوza اكثره او يعون **يو** بالانه صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء اربع
 ما وكل من الحيض والنفساء منع استماع ما تحت **الاذن** كالباشرة والتفخيز وحمل القبيلة ولا
 غيره وعند محمد سقي موضع الدم فقط **والصلاة والنسوة والصوم** لا يحل عليه وتغيبه فقط اي تغيب
 الصلاة لان الحيض يمنع وجوب الصلاة وصحة اداها ولا يمنع وجوب الصوم في نفسه وجوبه ثابتة
 عنه اذ آتت محب النفس اذا طهرت ونوط **بالاغسل** بانقطاعه **لا** اكثره **ولا** لافل **لا** حتى **تغتسل** او **تغسل**
في **صلاة** **سبع** **الغسل** **في** **الحج** **ثمة** اي حل وطى من قطع دمها لاكثره الحيض او النفساء لا وطى من قطع لا
 من الاكثره ان ينقطع الحيض لافل من عشرة والنفساء لافل من اربعين الا اذا مضى ادنى وقت صلاة يسقط
 الغسل في الحج ثمة في محل وطها وان لم تغسل لان الصلاة صادرة ديناً في ذمتها طهرت حكمها
 انقطع لافل من العشرة بعد مضى ثمة ايام او اكثره فان كان الانقطاع فيما دون المدة يجب ان يؤخر
 الغسل الى وقت الصلاة فان خافت الغوث اغتسلت وصلت ولم اذخر الوقت المستحب لا وقت
 الاكرامة وان كان الانقطاع على راس عاودها او اكثره او كانت مبدأة فتؤخر الغسل استحباً ما وان
 انقطع لافل من ثمة اخرت الصلاة الى آخر الوقت فاذا خافت الغوث نوضات وصلت ثم في الصور المذكورة
 اذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبدأة كانت او معادة واذا انقطع لعشرة او اكثره فبمضي العشرة
 حكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من عادتها ان ترى يوماد وما يوطأها اسكتها الى عشرة
 ايام فاذا زالت الدم تركت الصلاة والصوم واذا طهرت في الثاني نوضات وصلت ثم في الثالث تركها
 وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة **ويكفر** **سخية** اي وطى الحايض لان حرمة ثبتت بنفس قطعي
او **النفس** **مبدأة** **خبره** **قوله** **الآتي** **استحاضة** **والزائد** **على** **اكثره** **اي** **العشرة** **او** **على** **اكثره** **النفساء** **اي** **اربعين**
عادة **عرفت** **بما** **وجاوز** **اكثره** **ساي** **عادة** **عرفت** **حيض** **وجاوز** **العشرة** **او** **نفساء** **وجاوز** **الاربعين** **فاذا**
كانت **لما** **عادة** **في** **الحيض** **سبعة** **ملا** **فوات** **الدم** **ان** **في** **عشر** **يوما** **ثم** **ابام** **بعد** **السيح** **استحاضه** **واذا** **كانت** **لما** **عادة**
في **النفساء** **سبع** **ملفون** **يوما** **فوات** **الدم** **خمس** **يوما** **فا** **لعشرة** **التي** **بعد** **الذي** **سبح** **استحاضه** **هذا** **حكم** **المعادة** **ثم** **اذا**
ان **يتم** **حكم** **المبدأة** **فعال** **وعلى** **عشرة** **حيض** **من** **ملئت** **استحاضه** **او** **على** **اربعين** **نفساء** **وما** **اذا**
من **الدم** **استحاضه** **اما** **السنة** **الاولى** **فلان** **الشرع** **لما** **من** **افل** **الحيض** **اكثره** **واكثره** **النفساء** **علم** **ان** **النفس**
من **الافل** **والزائد** **على** **الاكثره** **لا** **يكون** **حيضاً** **والنفاس** **مكون** **استحاضه** **بالضرورة** **واما** **الرابع** **علم** **ورد** **من**
الاخبار **يثبت** **بان** **نوع** **الصلاة** **ايام** **افولها** **وتصلي** **في** **غيرها** **معلم** **ان** **الزائد** **على** **ايام** **افولها** **استحاضه** **والنفاس**
والسادس **فلان** **المبدأة** **التي** **ملئت** **استحاضه** **حيضها** **من** **كل** **عشر** **عشرة** **ايام** **وما** **زاد** **عليها** **استحاضه** **فهي**
عليها **عشر** **يوما** **واما** **النفساء** **فقد** **ادرك** **من** **المراة** **عادة** **ففساها** **اربعين** **يوما** **والزائد** **عليها** **استحاضه** **واما**

[illegible]

فصل في علاج البثور والحب والدمامل والخراجات والنفوس
 الى الماء فكل حب البثور في الخامسة كالحمل حال اللقاء عند ملاقة الماء باليد وانما له بالاحمال الانفصال
 عنه في الاطراف حرارته واسباب البثور من البثور والطفح عن الطهارة عن الطهارة عن الطهارة عن الطهارة عن الطهارة
 الماء عند فطره بناء على الاطراف الخامسة الاولى اي المنجس بالخامسة الاولى التي انفصلت الى الماء باول الفسلا
 فيما اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا بالثلاث اي بالنفس ثلاث مرات والوسطى فثنتين اي بالمنجس
 التي انفصلت الى الماء بالنفس الثانية بطهر بالنفس مرتين **والاخرى مرة** اي بطهر بالمنجس بالخامسة التي انفصلت
 الى الماء بالنفس الاخرى بالنفس مرة واحدة كما هو حكم الحمل عند ملاقة الماء وهكذا لا يطهر الا جانه الاول والآخر
 بالنفس ثلثا والثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الاطراف بطهر بالمنجس الى الماء الاول بالنفس مرتين وبالماء السابغ
 بالنفس مرة وبالماء الثالث بمرة والعصر على سو حكم المنفصل عند الانفصال وكذا يطهر الا جانه الاول بمرتين
 بمرة والثالثة بالاراقه **فصل في غسل الكسختي** اي بجل اللغه الجرم يخرج من البطن والكسختي طلب
 عنه وعن غيره بآء او زاب **من غسل من البطن** كالبول الغائط والمذي والمني والدم الخارج من السيلين
 كذا في التثارة فانه يمسح من البول بمرتين من ان خرج من البطن ولا يمسح بغيره يخرج من غير السيلين
فصل في كسر حب وحب وحب لا يمسح بالعدد بل **غسل** فالحق هو ما بعد قوله بلا عدد وبدر بالاول الى اخره
 عليه انه غير شرط ما قبله لان العدد اذا نفي كان المراد نفي شئ به لم يناسب بعده ذكر العدد ويعوله بالاول
 الى ولهذا قال ههنا لا العدد ثم اضرب بقوله كل حب ثم قال يدبر بالاول **اي يقبل على الثاني** الادبار والذهاب الى جانه
 الدبر والاذبال ضد **ويدير بالثالث** صيفا ويقبل بالاول **الثالث** ويدبر بالثاني **الثاني** فان في المسح اقبالا
 وادبارا بالغة في التنقية وفي الصنف يدبر بالاول لان الخصية منه تدلالة فلا تقبل احرا اذن ثلثها ثم يقبل
 مسالفة في التطهير والاكاذيب في الشاة يقبل بالاول لانه الملع في التنقية ثم يدبر يقبل بالغة وادارة في الاقبال
 الصنف والتثارة **فصل في كسر حب** يدبر بالاول الى السلك بلوت فرجها **والثاني** يدبر الى الخواوي **ان الكسختي**
 الدورة يقبل يدبر ثم يدبر في الخواوي **فصل في كسر حب** يدبر بالاول الى السلك بلوت فرجها **والثاني** يدبر الى الخواوي **ان الكسختي**
 او اصعب ان اخرج الى زباجة او ثلث ان صح الى ازيد ويضع الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع صعودا
 قليلا في ابتداء الكسختي وبفضل موضع ثم يصعد بصره اذا غسل مرات ثم يصعد حبيرة ثم سبلية ويصعد
 حتى يطهر قلبه والمرأة تصعد بصرها واسطها جميعا معان تفعل كما يقبل الرجل لانه لا بد ان ياصبع واحدة كالحمل
 عسى يقع اصبعها فتشده فحجب عليها الفسل مني لاشهر كذا في الظهيرة **ويصل** يدبر ثانيا **ويصل** يدبر الى الخواوي
فصل في كسر حب يدبر بالاول الى السلك بلوت فرجها **والثاني** يدبر الى الخواوي **ان الكسختي**
 عند ان يصعد ويدبر بالاول الى السلك بلوت فرجها **والثاني** يدبر الى الخواوي **ان الكسختي**

[illegible]

لم لا يبدى ما لا يشرع من الافتتاح للصلاة كالقعود والثناء وما الى الفاتحة والعمود **جواب** فراه الفاتحة ليست
بركن عندنا وكذا هم السورة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة ولما لا يكون فيها قول صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بآية
الكتاب وسورة موعودا للشافعي قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بآية الكتاب كذا في الهداية واعترض الامام السرخسي
على قوله ولما لا يكون فيها بان احد لم يقل ان ضم السورة ركن وظل صاحب الهداية فيه وقلنا قوله تعالى فاقروا ما ينزل
القرآن والزبارة عليه بحرف الواو لم يجر كنه وجب العمل فقلنا يوجبها لكن الفاتحة اوجب حتى يوتر بالعادة بركتها
دون السورة وثلاث آيات يقوم مقام السورة في الاعجاز كذا سها وكذا الآية الطويلة وسهلتها لسهة المرأة **والسنة**
الفاتحة واي سورة شاءوا من القرآن والشافعي في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
او ساطع والغرب فصاره وفي القنطرة بعدد احوال من الحركات طوال الى البروج ومنها او ساطع الى لم يكن ومنها
ان الآخر **وعلى** ان الغرض من الركعة كبره **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
والشافعي في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
من فاته ركعة سبحان ربي العظيم ثلثا فعدم ركوعه وذلك ادناه ومن فاته سجدة سبحان ربي الاعلى ثلثا فعدم
سجودها وذلك ادناه وبكره ان ينقص منها ولو وقع الامام راسه قبل ان يتم المقصد ثلثا انما هي رواية
والصحيح انه يبايعه وكلما زاد فهو افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على راسه واما الامام فلا يزول على وجهه
به ثم يسبح اي يقول سبع اذ لم يكن جرد **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
ربنا لك الحمد لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سبع اذ لم يكن جرد فقولوا ربنا لك الحمد واه البخاري
وسلم فسمي بها والقسمة ثمانية في الشكر وفي الجبط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء **والشافعي** في الفاتحة
بسته كسبي بالتحديد قال الزيلعي عليه كذا المشايخ وفي المبسوط هو الصحيح لان التسبيح حدث لمن معه على التمجيد وليس معتبرا
بجدة عليه وقيل المنفرد **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
بعد رفع راسه **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الاصابع التسبيح والتجديد والتسبيح والصلوات **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
والشافعي في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
لانه شرع للفرق من الركعتين فالما قبل ان يركع الفرض واجبه لكل الواجب سنة **والشافعي** في الفاتحة
لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع الا عند رفع راسه من الركوع **والشافعي** في الفاتحة
كما قال في الركوع خافض لان التكبير يعارض الخفض هناك ولا ينافي في الوضع مهنات **والشافعي** في الفاتحة
لان والماضي الله تعالى عنه سجدة واحدة على راحته ورفع يمينه ثم قال هكذا كان يسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة

اذ فيه ما روى انه صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه قد وثقته بحول على حاله العذر الكبير
او المرض **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وميل لا يفعل ان كان في المصنف خذوا من مضار الجوار **والشافعي** في الفاتحة
على الارض **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
اعضائه القبلة ما استطاع والمرأة تحففت **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
بكبره **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
من الارض **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
ولا يجوز على النطق بالحلوج والنبين والذرة ونحوها الا ان يجدهم الارض **والشافعي** في الفاتحة
وقاضى غيرة ككبره **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
لم يصلي او صلى السجدة وعليه غير صلوة الساجد لم يجز في الزمان للضرورة فلا يجوز في السجدة وان كرهه الا
اي السجدة على الكور وفاضل الشرب **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
والشافعي في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
ذكره باحد ما منظره **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
في الركوع **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
عليه وسلم كان يحتم بالوتر وان ام لا يطول على وجهه ميل العموم وقالوا ينبغي للامام ان يقول حسبي
القوم من الثلث **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
معدار الرفع **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الى الجكوس **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الرجل من جهة ومن الارض **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الركوع **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
ثبت تكرار السجود **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
والسلام **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
عليه وسلم نقل تكرار سجوده **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الشافعي **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
قال **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
لا **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة
الركعة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة **والشافعي** في الفاتحة

[illegible]

في القول لا الفعل لانه ثابت في الخالص كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجوب الشرط ولان الصلوة مشناه
لا يكون الا بالتمام والتمام لا يكون الا بالانعام وهذا ما علم بيان السماع وقد من فيه فمكون فرضا فان لم يثبت
الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم لا يثبت به اينذا اما اذا بين المجلد فيثبت كما مر قبل العذر المفروض من العفة ما
يأتي فيه بالشهادتين والاصح ما اخبر في الكافي وذكر منها اذا التفتد عند الاطلاق مصرف اليه وسواء في العفة الا
كما لا ينبغي اخر اشر رجله اليسرى ونصب اليمنى **كأن يدبرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم** وهي سنة عند
وفرض عندنا مسمى وكيفية الصلوة ان يقول الله اسم صل الله على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جمد مجيد وكبر بعضهم ان يقال اللهم
ارحم محمد وآل لانه يوم تقبيل الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة يكون بانبياء ما بلاهم عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال
ويذكر المفسر وغيره من المومنين وهذا اولى مما قبل ودعا لنفسه لان السنة ان لا يخلص نفسه بالدعاء
والقرآن اي بآياته لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي اقول اغفر لابي **او اما** نور عطف على ثنية القرآن
اي بالمردى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي او لا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم **لا تكلم الله** اي لا يدع عن ثنية كلام الناس لانه بعد الصلوة لا
فيه ان كل ما لا يحل من العباد فهو كلامهم واستجلب بلسانهم ثم القصد انما يفسد اذا لم يقدر التفتد في آخر
الصلوة واما اذا قصد فضلوته فانه لا يوجد الخروج بصنفة كاسباني ولكن **الراه نور** اي يخرج رجليهما من الجبا
الاسمن ويمن ويكرهما من المذاخر لانه استرهما وسبني حالها على السر فيها اي الغدنين والصلوة والاعانة
الاول فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى **ومن** اي الفرائض **ترتيب القيام** اي تقدمه بقصد الترتيب على الركوع
في سجود حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجر لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وخففه
ان الصلوة من الاتصال الشرعية فلها ما بهيها مركبة شرعا من اجزاء ما دبت على القيام والركوع والسجود وجوز صورتي
على البينة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية
ايضا اذ لا دخل لها في حصول الجزاء الصوري لان الشرع لم يعن له محلا مخصوصا بطريق الفرضية كما عني لباقي الاراء
بل جعلها فوضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الاوليين ووجدت في الاخر من صحت الصلوة وانما لا يصح
لو تركت بالكلية فلهذا السر الدقيق جعلوا مراعاة الترتيب من القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض واما
في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال لو لم يأت ما قال في او اجزاء الحديث في الصلوة
ان **يتم** كسر عينة مرعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيرة فقد قلب الفعل **عكس**
وقد بينه وعاطلا ومنه يعلم محقق ما قال صاحب الهداية عند الروايات ومراعاة الترتيب فمما سارع مكررا
من الافعال انه اراد بالشرع مكررا ما سارع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك اثنا عشر ساجدا وقام
واتم صلاته فتذكر عليه ان سجدة السجدة المزمرة وسجد السهو كما واخره عاشره غير مكرر فمما كركوع فانه

اذا وقع بعد السجود لا يقع ملك الركعة معذاتها بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى قال في الجدل ان الرتبة في
 هذا احدث شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وسبق فرض فيها بعد وقت شرعية في كل ركعة كالسجود حتى لو
 ترك في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجود الركعة الاولى فانحط من ركوعه فسجد بالاطم من عليه اعادة الركوع
 فان قيل السجدة الثانية فرض في كل ركعة ومن الاجر المادية فاي سجد في جعل مراعاة الترتيب لهما واجبا لا
 فلتا السجدة ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى سجدا وكرارا بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم كما سبق فاذا وجد
 في حكمها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود متفقي الفرض لو فرض الترتيب من السجود لزم مساواة ما قبل بالفعل لان
 بالنسبة مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني وبفعل ايضا حقق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركن كان من قبل القراءة
 مراعاة الترتيب واجبه عند اصحابنا الثلاثة خلا لما رزق فان معناه ان مراعاة الترتيب في سماع الصورة خاصة واجبه
 عندهم وفرض عنده فاي يفسر على الاركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود ومم يفرقون بينها ومن تلك الاركان
 بما ذكرنا وما علم من جميع ما ذكر في هذا المحل ان كلام صدر التفسير ههنا مختل اما اول طبع قوله فيما ذكره فليس
 الى مخالف لما صرح به في شرح الهداية بل هذا من غير مكر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد سجود
 لا يقع معذابه واما ثانيا طبع ابراهيم نظير تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا يتعلق له باخ من فيه لما عرفت ان القراءة
 ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما ثالث طبع قوله فليعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطالب
 للموضع اذا لم يرد من وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصها وجوب رعاية الترتيب في صورة طاب عنه ذلك الموضع واما
 لان المفهوم من قوله ويخطى بالمال ما لا ينبغي ان يخطى بالمال ان الكلام ههنا كما عرفت في نفسه في مراعاة الترتيب
 الاركان وتكبير الافتتاح قدمه ليس بركن بل بشرط والقعدة الاخيرة سباني ايضا ليست بركن بل هي سباني فمراعاة الترتيب
 من التيسير انما يكون فضا اذا امكن فك الترتيب بينهما السكون مقدور ان يكون فضا والقعدة الاخيرة من حيث هي
 اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح لا يفضل فك الترتيب بينهما فكيف يمكن ان يكون ما ذكره نوصها الكلام
 الممدد على بوقية الكشي اسرار هذا المقام وحقيقة وقد وقع ههنا من بعض اهل الصلوة ومن له حرص على رد كلام
 المجتهد بن شعث ما ينبغي ان يلاحظه من حاله وبقيس عليه سائر واحد رتبة من مقالته **وهنا** الى القرائين **الركوع**
 من الصلوة **بسم الله** على ما في الخبرين باي وجه كان فانه فرض عنده لا عند حاله اما ما روي من حديث ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه ولان الخرج من الصلوة بقاء الصلوة فلا يكون من جلستها ولان الصلوة تحريما وتخليطا فلا يخرج منها
 الا بجمعة كالخروج ولان لا تكسر ادا صلوة اخرى الا بالخروج من هذه وكل لا يبرأ من الفرض الا به يكون فضا عند
 كذا قال الزيلعي اقول في قوله ولان الخرج من الصلوة الى البحث لانه انما يفيد عدم الركبة وسو لا ياتي في الغرض بجزء
 ان يكون كالتحريم كما يشهد به اسناد لال اما ما يقول ان الصلوة تحريما وتخليطا وعن كيفية الخروج بقوله **سبحان الله**
 ان مقارنا سلامة الاسلام كافي في التحريم وفي رواية عنه بعد الامام كاه وعندهما يسلم عبده كما يكبر في تحريم عبده
وبما فيقول السلام عليكم ورحمة الله الى جانبته لانه عليه الصلوة والسلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

وسلم ابار رجل صلى بقوم ثم ذكر جباة اعادوا عاذاً واقتدى امرى وقارى باى او اختلف امينا في الما
فسدت صلواتهم اما صلوة الفارى فلانه ترك الف آه مع القدرة عليها واما صلوة الاميين فلانه لما
رغب في الجماعة وجب ان يقف با بقارى ليكون فزاة فزاة لهما فترك الف آه التقدير برفع القدرة عليها
ولو اختلف الفارى امينا في الاخر من فسدت لكل لان العراة وجبت في كل الصلوة خفيفا او تقدر
ولم توجد خصل الاخر من بالذكر ليدفع نوم ان يصلح الامى في الاخر من لا اختلفا لعدم وجوب العراة
فيهما وبصفتهم **الرجل** خلف الامام لعوله عليه الصلوة والسلام ليبنى منكم اولوا الاحلام والنهى امرى
منى الباقون **والنهي** ان يرفع يده في يرفع الحاجب الخشنى كالحبالى جمع الجبلى قدم الصبيان ليخففهم في الركعة
فالنساء حادثة **در ركن** اعلم ان كون محاذاة المرأة مفسدة للصلوة مشروط بامور الاول المكث في
مكان المحاذاة قدر اداء ركن حتى لا يفسد بها ما دونه الثانية كون المحاذية مستهية بان كانت ضحية فائدة
الجمع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهرة في الحلة حتى لو كانت مجنونة او صغيرة لا ينهى لانفسه
ولو كانت محرما او مجرمة تنف عنها الطبع انفس الثالث كون صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا
بالايا حتى ان المحاذاة في صلوة الجنابة لا يفسد الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما ناديه بان يكون احدهما
اما لا لاخر فمما يود بانه يكون لهما امام فمما يود بانه فيشمل الشتركة من الامام والمأموم ومن المأموم ثم ان
في الصلوة قد تكون خفيفة كافي المدرى وقد يكون حكا كافي الاصح فانه فيما ينصى كانه حلف الامام كاستي
وايضاً انه اعم من الاداء والقضا والفر ابيض وغيرهما كصلوة العبد والزواج والوتر في رمضان فان المحاذاة
في جميع ذلك مفسدة الخامس كونها في مكان واحد بل احابل لانه سرع المحاذاة وادناه قدر مؤخره الرطل
الاولى الاحوال القصور قدر ادناه به وعظمه كلفظ الاصبع والفرجة يقوم مقام الحائل ولهذا لم يفردهما
بالذكر وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا قال الزيلعي **السادس** كون جهنهما متحدة حتى لو اختلفت
ولا ينصرفا خلف الجبهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالخرى كذا قال الشروى في النهاية
في باب المصلوة في الكعبة السابعة ان سوي امامتها او امامة النساء وقت البصر ولا بعده ثم ان المحاذاة
كونها بجميع الاعضاء بل كفى كونها ببعضها قال ابو على النسفي حله المحاذاة ان يحاذى عضو منها عضو منها
لو كانت المرأة على الظلمة والرجل يحاذيها اسفل منها ان كان يحاذى الرجل شيا منها ففسد صلواته
الزيلعي المعتبر في المحاذاة السابق والكعب على الصحيح وبعضهم اعبر القدم او اعرفت بهذا فاعلم ان قوله
الاولى يحاذى اي حاذت مستهية رجلا مفذرا ما يودى فيه ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك المحاذاة
بعضها واحد فيكون قوله قدر ركن اشادة الى الشرط الاول وقوله **مستهية** ولو محرما به بان يكون اخية او
بنية او ثور او كذا اشادة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها **الكاملة** اشادة الى الشرط الثالث وقوله
نادية اشادة الى الشرط الرابع ولم يقل ادائها لئلا يتوهم مقابل القضا وقوله في مكان **لا احاط** منقطع بقوله

حاذية وشارة الى الشريط الخامس وقوله **واحد** منها اشارة الى الشريط السادس وقوله **تسدت**
صلواته جواز القول لو حاذية وقوله ان نوى ما بين ما وصلها اشارة الى الشريط السابع فمصلوا على طه
في المسجد وختمهم قد اتمهم فناء او طهر في لم يخرج صلواتهم لان الطريق وصف النساء من الاقداء
فخرجوا منهم من ختمهم تساء جازت صلوة من كان على الظلة او ليس بينهم وبين الامام تساء فلا محذور
منها لكان الحائل ولا يفسد صلواتهم كرحل واداءه صليبا صلوة واحدة وبينها حايط متصل على ريق المسجد
ان وجد في محله مكانا كرهه والافلا ومع الاقداء الطريق **الاربع** من الامام والمفتي وهو الذي يجري
التيمة والادفار والذكة وهو الذي يجري فيه الزورق في المسجد حال من الطريق والتمهيد اي لا يمنع
الافداء الغشا **الاربع** فيه اي المسجد كذا في الثانية وقبل منع الاقداء ايضا وقد ركبنا الاصل
في حال كونه في الصحراء وقبل منع الاقداء فوجه قدره في الصحراء والجباة عند صلوة المسجد
قال فاضى خان لو صلى الناس صلوة العبد في الجباة جازت صلواتهم وان كان من الصفوف فضا او
التساع لان الجباة عند الصلاة لها حكم المسجد الحائل بها اي الامام والمفتي لكان **ث** تسببه
اي سببه حال الامام يمنع اي الاقداء والاي وان لم يشبهه فلا يمنع **الان** خلف المكان قال فاضى
ان قام على الجدار الذي يكون من داره ومن المسجد ولا تشبهه عليه حال الامام يصح الاقداء وان قام على
سطح داره وداره منفصلة بالمسجد لا يصح اقداءه بالمسجد وان كان لا تشبهه عليه حال الامام لان من
ومن سطح داره كثر التحلل فصار المكان مختلفا اما في البين مع المسجد لم يحلل الا الحايط ولم يحلف المكان عند
اخذ المكان يصح الاقداء الا اذا تشبهت عليه حال **ك** لمباح الاقداء **المدرسة** في الاصطلاح من مسجد
مع الامام والسبوق من مسجد الامام بها اي بالركعات كلها بان ادرك الامام بقدر رفع راسه من الركعة
او في التشهد او بعده ما بان او كره بعد الركعة الاولى في الثانية او الثالثة في الرابعة **والاخر** من
كلما اي كل الركعات او بعضها بعد الاقداء بان ادرك الامام في الركعة الاولى فبعضها المحدث قد سب
وجاء بعد فراغ الامام فخرج يصلي الاربع بالتام او سبقت المحدث بعد الركعة او ركعتين او ثلاث فخرج يصلي
ما فات وسباني بيان حكم السبوق فيما يقضي له جهتان جهة الانفراد خفيفة فان ما يصلي السبع التمام مع الامام
وجهة الاقداء صورة حيث بني حرمته على حرمه الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمفتي حتى يبنى اي ياتي
اذا قام الى قضا ما سبق به اذا ادرك الامام في الركعة التي يجزها ويقف ويقف ويقف بالركعة الاولى
بالاذاة وينبغي الى الابع ما يقضي فيه الاقامة ويلزمه السجدة بالسجدة اي فيما يقضي وكل ذلك من احكام المفتي
بالنظر الى الجهة الثانية كان كالمفتي حتى لا يؤخر اي لا يجوز الاقداء بل لانه بان في حق الجوز خلاف المفتي وان
خلافه اي لان جعله بانه خليفة له اذا احدث وقت كبير الانقضاء فخرته اي لو كبره بانه استبقت صلوة
ونقطع ما يصير سائقا وقاطعا خلاف المفتي ويلزمه السجدة السجدة امامه معنى لو قام الى قضا ما سبق به وعلى

الامام سجدة سهوا فعليه ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد في آخر صلوة خلاف المفتي حيث لا يرد
السجود لسهو غيره وان لم يفسد السبوق سهوا اي سهوا امامه وباني السبوق بغيره **ث** في خلاف المفتي
والاخر لتسبيل الجنان بل هو كانه ظف الامام حتى لا يتغير فرضه اليه الاقامة ولا ياتي بقرآن ولا يسهو
اي سجدة سهوا او اسهوا ولا ما اي لا ياتي بما تركه امامه بالسجود ويجسد ما يقضي بالحاجة او اذاعة وظل القبل
في ابع وكل ذلك من احكام المفتي السبوق يعني اول صلوة في حق المرأة او غيرها في حق التشهد
او ادرك ركعة في المغرب مع الامام حتى بعده ركعتين **و** في صلاة واحدة او اذاعة ركعة مكانه صلى ركعتين
التشهد **ث** في كل من الركعتين الثانية وسورة لان ما يقضي كانه اول صلوة ولو ترك الركعة في احد بها بفساد
او ادرك ركعة من ذلك الاربع صلى ركعة اخرى وفراسا اي الفاتحة وسورة والتشهد لانه كان صلى ركعتين
في التشهد **ث** ركعة اخرى وفراسا اي الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى الركعة ولا يفسد لان
ينبغي آخر صلوة بالنظر الى التشهد وغيره **ث** في الثالثة من المرأة والركعة **الافضل** الركعة
امام سبقة حدثت غير ما منع لبناء لا بد من هذا القيد لان المطلق كاف في اكثر النسخ غير صحيح كما سبقت
ولو كان من الحديث بعد التشهد قبل السلام او جئت لم يتم صلوة الى غفرت ان طوي بصيغة فوض
عند ابن حنيفة ولم يوجد **ث** خبر لقوله امام اي استخلافه اذ خلوك كان الامام عن الامام بفساد صلوة المفتي
منه لو احدث الامام فلم يقدم احد حتى خرج من المسجد بفساد صلوة القدم كذا في الكافي صورة الاختلاف ان
يحدو ديارا ضاعبده على انفسه يوم انه رجع فيقطع عنه الطون ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة ولو
بطلت صلواته وان خلفه لم يجاوز الصفوف في الصحراء او لم يخرج من المسجد فمعلوم بحلف حتى جاوز هذا الحد
بطلت صلوة القدم وفي صلوة الامام روايتان **ك** اذا احدث الامام في الركعة اي قراءه قد ركب الصلوة فانه خلف
ح ايضا عنده خلافا لما لو فز ذلك القدر لم يركب الاختلاف بلا خلاف لعدم الحاجة اليه **فوض** الامام يعني بانفسه
ما مضى ويتم صلوة من اي مكان التوضي او يعود الى مكانه ان رفع امامه اي الذي خلفه متصل بقوله يتم فنه
او يعود كما المنفرد فانه ايضا يجز من التمام فنه والعود وجوبه ان في الاول فنه المستفي وفي الثاني اداء الصلوة
في مكان واحد مختارا باسناد ان اي وان لم يرفع امامه عاد الى مكانه قطع كذا اي كالا امام المفتي اذا سبقت
والافضل المنفرد وتقدم فوض امامه **الاستيفان** يكون بعد عن شبهة الخلاف مستحق الاداء بلا خلاف بين الامام
والمفتي حوايا الفضيلة الجامعة **ث** لا يحل للامام سبوقا جاز لوجهه المشاركة في التوجيه والاولى له ان يقدم
مزدك كانه اقدر على اتمام صلوة وغيره لهذا السبوق ان لا يقدم لغيره عن التسليم ولو تقدم **ث** صلوة الامام
او لا ياتي به استقامت حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه وادانته الى السلام قدم مذكر كايستقيم به وبين
اي السبوق صلوة الامام بان فقد قدر التشهد بغيره الى السبوق والمراد صلوة الثاني للصلوة كالمفتي
والكلام ونحوها بغير الامام **الاول** لانه وجدنا تساهلوا ان عند فزغاي الامام الاول ان يؤمنا وادرك

فرض والفتوت واجب ولا يجوز رفض الفرض لاقامة الواجب **وجوبه** ولو زال الفتوت عن محله الاصل
ركع الامام قبل فراغ المقتدى منه الى الفتوت تابعة اي قطع المقتدى الفتوت ويابع الامام لان ترك المتابعة
فسد الصلوة ودون ترك الفتوت خلاف التشهد يعني اداسم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد
ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم سباسب تركها في الصلوة اذ المقتدى لا يتبع في الركعة الثالثة من
رمضان كان المقتدى بعد ركعة الفتنه لان اذ ركع في الركوع اذ ركع في القيام ففتن في الركعة الاولى والثانية سهو لم
في الثالثة لان تكرار الفتوت غير مشروع لما قرع عن احوال الوتر في بيان احوال النوافل فقال **سنة** مكرهه ركعتان
وبالجملة وبعد الظهر والمغرب والعشاء **وسنة** حتى لو اداها بغير تسليم لان يكون معناه بها وهذا الوتر
يصلي اربعين تسليمه يصلي اربعين تسليمه لا يخرج عن النذر وبالعكس خمس ركعات في الكفا في قبل الظهر والجمعة وبعد ما
والاصل فيه وله على الصلوة والسلام من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بني الله ببيتنا في الجنة وفردت كل
عليه وسلم على نحو ما ذكره في ربيع قبل العشاء والعشاء **وسنة** اي بعد العشاء بثلثمائة ركعة
من العشاء على اربع تسليمه والليله ثمان لان السنة وروت في صلوة الليل الى الثاني وفي صلوة النهار الى الرابع
ولم يرد بالزيادة فيكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت **والفصل** فيما هي الليل والنهار ربيع اي اربعة اربعة وعندي ما
ربيع وفي الليل ثنتي وعشرون فيهما مني لا يثبت على النبي عليه الصلوة والسلام في العدة الاولى اربع قبل الظهر والجمعة
وبعد ما هي الجمعة واذا امام الى الثالثة من ذوات الاربع المذكورة **كاستغفار** اي لا يفرح استغفار الله لانها انكرها
اشبهت الغائبين لهذا اضلقت وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها وفي الباقى من ذوات الاربع وهي ما
سوى المذكور **اي** يعني لان كل شفع منها بعد صلوة مستقلة لانها شبه الفرضية فيها **القيام** اي ان
سجد السهو على كل مسلم افضل الصلوة طول الفتوى ايام ولان القراءة كثر بطول القيام وكثرة الركوع وسجود
كثرة التسبيح والقراءة افضل منه **وسنة** اي ربيع ركعتان قبل المغرب ولعله على الصلوة والسلام اذ اقبل المصلي
على سجدة ربيع ركعتين واذا الفجرين **اي** كذا قال الزيلعي **وسنة** ركعتان بعد الفجر لعله على الله عليه وسلم
احد مائة وخمسين الف مرة يصلي ركعتين قبل طلوعه وجهه عليها الا واجب للجنة **اربعة** فدا على النبي ما روت
عليه وسلم في انما الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى اربع ركعات ويريد ما ساء فرض القراءة في ركعتين
منه ان القراءة فرض ركعتين من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
حتى لو تركها بنها وقرأ في الاخر من جاز صلوته وجب عليه سجود السهو وان سجد في انما عدد فرضت في كل
الزوايا انما كل شفع من صلوة على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة ركعة مبتدأة ولهذا لا يجب بالركعة
الا ركعتان في المشهور عن اسماء بنت ابى بكر انما الوتر فليحيط كما لم يزل **الافتح** اي انما في ركعة واحدة
انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاه صار ما شرع فيه فثلا لا يجب انما حتى لو نفضه لاجب القضاء
المغرب والافتح في ركعة واحدة **اي** يعني انما في ركعة واحدة في اول كتاب الصلوة تاوي الى انما في ركعة واحدة

اي في ركعة واحدة **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
ولم يشرع في الثاني وكل شفع من الغرض صلوة على حدة وان لم يفسده وفقد على الركعتين وقام الى الثالثة وفسد
بفضي الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وفسد الثاني يلزم فضاؤه **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
اي ضيقه ان ترك القراءة في الركعتين سطل الحجة وفي احد بهما لا يلزم فضاؤه **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
يلزم فضاؤه الشفع الاول لصحة الشروع منه لا انما لفساد الشروع بطلان الحجة **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
بطلان الحجة خلفه ويلزم فضاؤه وبطلان الحجة لم يصح الشروع في الثاني **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
والثاني فسد يلزم فضاؤه **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
الركعتين من الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني يلزم فضاؤه **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
الشفع **اي** لان الاول بطلان هذا الشروع يلزم فضاؤه ولم يصح الشروع في الثاني بطلان الحجة **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
ان لم يقرأ في احدى كل من الشفعين لانه اذا لم يقرأ في احدى كل منهما فساد اكل مع صحة الشروع فلو فضا الركعة
او ترك القراءة في الشفع الثاني **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
واذا لم يقرأ في الثاني فساد ايضا فلو فضا الاربع **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
من الشفعين كان معنى ان يفسد الشفع الاول ويجب فضاؤه لان كل شفع من الغرض صلوة ومع ذلك لا يفسد الثاني
على الفرض كما ستخففه في باب سجود السهو **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
بقدر التشهد ثم نقص لان فضا عليه لان ما وجب عليه اذاه ولم يشرع في الشفع الثاني يجب فضاؤه **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
قراءة القيام ابتداء وكرهه بقاء **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
ان سقطت مع العدة على القيام واذا عرض له عذر لم يكرهه وينقل **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
فرض الصلوة فيه وسباني والفقيد يعني اشتراط السفر والجواز في المصروبا **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
وكان صلوته **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
الفرايض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا الضرورة وكذا الواجب من الوتر والمندوب ما شرع فيه ففسده
وصلوة الجنادة وسجدة تليق على الارض اما العن الرحاب فتوافل عن اي ضيقه انه ينزل السنة بالفرايض المذكورة
اي يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
في الاول بوجه اكل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد الحجة موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اداؤه بالاباقي سباني
زجره بكلام فيه في باب الصلوة على الدابة انما الله تعالى **اي** يعني انما في ركعة واحدة من الغرض غرضين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجبة الاول
لا ستراحة الناس بعد اربع ركعات بالمجلس ثم سميت كل اربع ركعات سجدة مجازا لما في اخرها من الركعة وسجدت
الله صلى الله عليه وسلم اذ قد سمع انه عليه الصلوة والسلام اقامها في بعض الباني وتبين العذر في ترك المواظبة على حصة
ان كتب عليها واظب عليها الخلفاء الراشدون وقد قال عليه الصلوة والسلام عليكم بكني وسنة الخلفاء الراشد

ركعتي لغوت المشرك في المستقيم لغوت الركعة بخلاف ركعة الحقة امامه فيه معنى اقدي بامام فركعتي
قبل الامام فوقف حتى حقة امامه جاز طافا لفرز لوجه المصادفة في جزاء **قضاء الفرائض**
الترتيب من الغرض من الحقة والوتر **اداء** وقضاء فرض على معنى ما لغوت الجوار لغوت وقدر مراد يعني
ان الكل ان كان فائلا لا بد من رعاية الترتيب من الغرض من الحقة وكذا بينهما ومن الغرض وكذا ان كان
البعض فائلا والبعض فانيا لا بد من رعاية الترتيب فيبقى الغاية قبل الوضوء وعند ما لا بد من الغرض
والوتر لا بد من سنة عند ما لا بد من الغرض من السنة والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من
عن صلوة او سبها فلم يذكر بها الا وهو صلى مع الامام فليصل اليه فيها ثم ليقض التي لم يذكر ثم بعد التي صلى مع
الامام وقد صرح شرح الهداية بانها في مشهور لغة العلماء بالقبول فيثبت به الغرض المعلى كما في الحديث الوارد
في الحقة **فان** حتى يفرغ على قوله الترتيب من الغرض فرض من الغرض **الركعة** وقضاء فائلا فيثبت
الحقة فسادا وهو فائلا في حقة وفقدت عند ما لا يوقف كن عند ابي يوسف فسد وصف الغرضية عند
محو اصل الصلوة ان ادى فرضا **سادسا** مع الكل في السنة عند مع وصف الغرضية **وان** فسادا اي ذلك القائل
قبل السادس بطل فرضية **فان** ونصير فائلا عند ابي حنيفة كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل فسادا لهما
ان الحقة لو بدت مع فائلا بالترتيب ففسدت فلا يقلب صحيحا والكثرة الحاصلة بالسادس انما تفرقة وفيها بعد
حيث يعجزان انما قال في الحقة الحقة كان ان الكتب المعلم اذا ترك الاكل ثلث مرات ثبت الحقل فيما بعد السكت لا
ولم في القول ايضا الحقة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما
موقوف للتبليد دون الكثرة فلا اضطرار ان يودي السادس فيبلغ الى الكثرة فلا يراعى الترتيب فيبقى الحقة وان بعض القائلين
قبل السادس فيبقى فليلا فبراعى الترتيب فيبقى فليلا مع الجرم بالف مع ان الكثرة الموجبة سقوط سنة فائلا
في حجة السنة مستندة الى اولها كسائر السننات فكانه على الحقة حال سقوط الترتيب فوفيت صحيحا وانما لم يطل الا
عند ابي حنيفة وابي يوسف لان لطلان الوصف بالحق لا وجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة عمدا ابر حيث لا يقع
الكفارة بل بغير فساد **فان** لم يفرغ على قوله من الغرض والوتر فسد خلاف لهما بناء على ان الوتر
عنده سنة عند ما يسقط الترتيب **فوت** سنة من الغرض فان الغاية في يبلغ هذا الكثرة **فان** وقت
السادس حتى يكون واحد من الغرض مكررا فيصير ان يكون سببا لتخفيف سقوط الترتيب الواجب بهما انفسهما و
ومن اغيار بها الاصل في القضاء بالاغا حقة ثبت ان عليها رضي الله تعالى عنها في علمه اقل من يوم وليد ففقدت الصلوة
وعلمه بربنا رضي الله تعالى عنه في علمه يوم وليد ففقدت من وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما اكثر من يوم وليد ففقدت
فقد ان التكرار معتبر في التخفيف ويسقط ايضا **بعض** الوقت **فان** على منتهى الوقت **المسح** على الغرض **مع** الزيادة
يعني ما لا بد من الغرض منها الى الوضوء كما اذا كانت العشاء والوتر لم يمسح من وقت النحر الى المسح حتى كسح
يفضي الوتر ويؤدي النحر عند ابي حنيفة وكذا اذا كانت الظهر والعصر ولم يمسح من وقت المغرب الى المسح فيسبح

سبح ركعتي صلي الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسبة الى جسد المسح **والسنة** لا الزمان من علم الله تعالى
بما وضووا **والآخر** به يعني ان من تذكر في الوقت انه صلى المسح آتيا وضووا السنة والوتر به بعد المسح
والسنة اذ لم يصح اذا السنة مع انها اودت ما وضووا لانهما من الغرض اما الوتر فصلوة مستقلة عند دفع
لان الترتيب منه ومن المسح فرض لكنه ادى الوتر بزم انه صلى العشاء بالوضوء كان ناسبا ان العشاء في وقت
فسقط الترتيب وعندهما يعني الوتر ايضا لا بد من سنة عند ما يسقط ايضا بالطلوع المعينة فاذا صلى الظهر ذكر ان
الفجر فسادا فافقني **الفجر** صلى العصر ذكر الظهر جازا **العصر** ففرغ على حوله والطلوع المعينة فانه اذا صلى الظهر وهو ذكر
انه لم يصلي الفجر فسد ظهره فاذا افقني **الفجر** صلى العصر وهو ذكر الظهر يجوز العصر اذا لا فائلا عليه في طهارة حال اذا
العصر وهو طاهر معتبرا لانه يجتهد فيه ذكره الزيلعي **اجتهد** طهارة والقدمة جازت الوضوء بذكر الحديث **فان**
الترتيب يعود الكثرة الى العلة فيصح **ونفي** من ترك صلوة شهر فلا يفي سقط الترتيب فاذا روي الوقتيات **فان**
فرضا قوله فيصح المرفوع على قوله اجتهدت الحديث والقدمة انما فانه اذا افقني يودي الوقتيات صابرة
الشهر قدومه ونسب سقط الترتيب فاذا ترك فرضا كونه ذكره اذ اوقى **او** فاضى صلوة شهر **او** واحدة **او** شهرين
عطف على حوله ترك صلوة شهر ونفي على قوله ولا يعود الترتيب الى اي ويصح ونفي من قضى صلوة شهر الا اذا
او ففتين فانه اذا فاضا بها كذلك ففت الغوايب ولا يعود الترتيب فصح اداء الوضوء عن بعض المسح ان
كثرة عاد الترتيب زجرا عن التهاون بالصلوة والاول اختيارا منسلا لانه في الاسلام وقال ابو جعفر
وعلى الفتوى **اذا كثر الغوايب** فاستغن عن القضاء بحاج الى تبين الظهر والعصر وكونهما وبني ايضا طهارة
كوا وعصر يوم كذا اذ عند اجتماع الظهر من في الذمة لا ينعين احدهما خالف الوقت كاخلاف السبب
في خلاف الصلوة **فان** اراد تسهيل الامر عليه **نوى** **اول** ظهر عليه **او** آخره **اي** آخر ظهر عليه فاذا نوى الاول
فما عليه بعبارة اوله وكذا لو نوى آخر ظهر عليه وصلى فانه قبلها بصيرة آخره فيحصل التبعين **كذا** الصوم **اي** كالحاج
الى التبعين في الصلوة بحاج ايضا البية في الصوم لو كان ما عليه من القضاء **من** رمضان **ينوي** اول صوم عليه
من رمضان الاول او الثاني او آخر صوم عليه من رمضان الاول او الثاني **وان** لم يكن من رمضان خلا بحاج
الى التبعين حتى لو كان عليه قضا يومين من رمضان واحد ففرضي يوما ولم يكن جاز لان السبب في الصوم واحد
وهو الشهر ولو كان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في الصلوة مختلف وهو الوقت وباخلاف السبب عطف
ولا بد من التبعين كذا في الخلاصة قال في الفتياب وفي جميع الفتاوى اذا قضى العائنه يعني ان يقضيهما في
الوقت يستحب حتى لا يقع التماس على ذلك لان ما خيرا الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطلع عليه غيره
اخلاصه رجل فانه صلوات كثيرة في حالة العينة ثم مرض مرضا يضطره الوضوء مكان يصلي باليتم ولا يقدر على
والسجود ويقتل لا لايما فادى الغوايب في المرض بهذه العفة جاز ولو صح وقدر على القضاء يسقط القضاء
باب في صفة **اداء** الفجر **القيام** لمن حصل قبلها الى الصلوة او فيها **او** طهارة

اي المرض أو خوف بطو البرية اي سبب الغياب أو خوف دوران الرأس أو غير ذلك مما سئل عنه جواب
اذا انقضى ركعتان من الترتيب وغيره وصل فاعدا ركوع وسجود وان قدر على بعض الغياب فام بان كان قادرا
على التكبير فابا وعلى التكبير ومعه الفزاة فانه يوم بالغياب فام بان سئل لا يجزئ من الركعتين ركعتان
يكون صلواته وان قدر على الركوع والسجود لا الغياب اولى فاعدا وسئل من الالباء فابا ولكن سجدة واحدة
لان الالباء مسموح بها فاذ كان في الركعة الاولى على الله عليه وسلم لم يضر في كل ركعة عابدا ان يركع
ان يسجد على الارض فاسجد والا فاقوم ولو رفع اليه شيء وعقد راسه او وجد على وجهه ولا تسفر عن وجهه
جاء لوجود الالباء والافلا وان قدر على السجود او سجدة واحدة فاعدا ركعة الفيلة لقوله صلى الله عليه وسلم
المرض فابا فان لم يستطع ففاعدان لم يستطع صلى الله عليه وسلم فابا فان لم يستطع فاسجد حتى يقبل
منه وتسلم ان يوضع تحت راسه وسادة ليمسها الفاعد ويتمكن من الالباء او حيفه الاستلقاء
الالباء للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي وان قدر الالباء ركعت الصلوة فاشارة الى انها لا تقطع ولا
يبطلها ولا يجزئها وقاية لما روينا في خلاف ذلك من في صلوة ثم يافق من ان يركع سجدة عن الغياب
فاعد ركعتين وسجد اربع فيها يعني فابا لان البناء كالا فعدا والعام فعدا فكذا المنفرد يعني
صلواته على اركانها ومعه كذا في صحيح في الصلوة لا يبنى بل يستأنف لان افداء الركعة والساجد بالمؤمى لم يجز
فكذا البناء النطق العام يجوز ان ينكح على شيء كعصا او حائط او يقعد ان اجبى لانه عذرهم سئل
سئل الاكل وسئل الفقد وكل على فروع من عذر وبلا عذر اما الاكل فبغير ركعة او باعانا وبغير عذر ركعة
عند اي جنبه وعند ساكنه واما الفقد وبغير ركعة ووهو عذر جاز ذكره عنده ولم يركع سجدة او اعلم
يوما وليلة ففرض ان زاد وقت صلوة لا لما ذكرنا في باب قضاء الغائب ان عليه ان يصلي
عنه اغنى عليه اقل من يوم وليلة فقضاء من وعاد من ليسا رضى الله تعالى عنه اغنى عليه يوما وليلة فقضاء من
وعدا من غير رضى الله تعالى عنه اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يفتن قدر ان التكرار معتبر في التخفيف
والجئون كالا فعدا رواه ابو سليمان بن الصبح هو الاصح لا ما نقل عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان المعنى
الزيادة من حيث الساعات اي الا زمنة لا ما نعاره اهل الجرم زال عقله باسبغ او اتمركه القضاء وان
اي قال الفيل لان سقوط القضاء عرف بالانفراد حصل بآية سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعل ففعل
ورجلاه من الرقن والكعب لف ونشر لا صلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجهه من الركعة بامره
بفعل وجهه وموضع القطع ونحو راسه والاقام وضع وجهه في الماء او مسح وجهه وموضع النطق
بما روي في كذا في الساعات فابا الصلاة عدا في كل موضع يجوز للساقط من الصلاة
فيه اي في ذلك الموضع وهو خارج عما ان مضاهيه ما كان مضاهيه صرا او فريه كما سباني في صلوة المسافر جاز
اي في ذلك الموضع النطق له اي السافر وغيره عليها اي الدابة اياها حيث نوجبت الدابة فبطلت كان اولا

اولا ولو بلا عذر اي جاز النطق فيه على غير عذر العذر جاز فيه المكتوبة به اي عذر قال فاضى خان اذا
صلى على الدابة بعذر وان لم يقدر على ايائها جاز الالباء عليها وان كانت تسير وان قدر لم يجز لاختلاف المكان
بسيرها وفي القبة فسيرها ركعتا لا يجزئ الغرض ولا النطق وهو ان العذر ان يخاف في النزول على نفسه او دابة
من سبيح او يعلل وكان في طين لا يجزئ كما جازا او كان عاجزا ككبر سنه او ضعف مزاجه وذكر ذلك وابنه حج
لنزل البركة بلا عين كذا في الظهيرة او كان في البادية على الراحلة والقائمة تسير فانه يخاف على نفسه ونسائه
لنزل كذا في الكافي وبطل للوزن عند سالك السنين
ما روى انه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه الى الحبشة امر ان يصلي في
قايما لان ان يخاف الغرق وعن سويد بن غفلة قال سالت ابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما عن الصلوة فيها فافا
ان كانت جارية فصل فاعدا وان كانت راسية فصل فابا توجه المصلي فيها القبلة بان يدور اليها
دارت السفينة عند الافتتاح وفي الصلوة لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا يمكنه الانتقال
الى القبلة مع سير الدابة الفاعدا على الغياب في السفينة والعاذر على الخروج عنها صلى فاعدا فيها الف ففرض في العاذر
الغياب فيها صلى فاعدا والعاذر على الخروج عنها صلى فاجازت تلك الصلوة بمعنى ان القضاء لا يلزم لان العاذر
واشودا العين والغائب ككاتب كمن تركه لا افضل ولا افضل الغياب في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة
في المربطة في الشط بالاجماع الا ان يدور راسه في يجوز لا يقدر اهل سفينة مام في سفينة اخرى لا
الكان الا ان يقترنا في جواز لا حد المكان كما خلاف اذا كانا على الدابتين المعدي على الشط والامام
السفينة او بالعكس لو كان بينهما من لا فاعدا كالطريق او طائفة من النهل لا فاعدا والاجاز
لا وان من جاز موت فغاية اي موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية السفر
سافر ايضا ففرض العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جميع البيوت اذ لو بني امامه بيت لا يكون سافرا فافاد
قطع مسافة ثم جاوز ولم يقصد قصد ولم يجاوز لم يكن مسافرا فقطع اي مكان تلك المسافة ان قطع
وسطا هجر في الوسط للبرية البطل الراجل والبحر عند الريح والجليل يلبق به في ليلة ايام مع الاستراحة
من قول علامنا ان مدة السفر مسيرة ثلثة ايام وليا لها السيرة الذي يكون في ثلثة ايام وليا لها مع الاستراحة
التي يكون في كل ان المسافر لا يمكنه ان يمشي واجابل مشى في بعض الاوقات ويسرع في بعضها وبكل من مشى
في المحيط وكون السال من اوقاف لا سيرة تركت في بعض الكتب ذكرت في بعضها وبفضل لها بالسافر ولو كان
لما روى عن عابث رضى الله تعالى عنه ان الصلوة فرضت في الاصل لكن من فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة
ضم الى كل صلوة منها ركعة المغرب فانها ونزلتها ثم زيدت في الحضر واقرت في السفر ففرض في كل صلاة ركعة

في الصلاة لا يملكها الا اقام يودع من كل من خطبة المبتدأ صاحب الشريط او العالمين وبارك الله في
 كل شيء والحمد لله رب العالمين وهو السلطان بكنة فقط قد يجمع اي لا يجوز زيارات ولا يبي في غير الموسم ولا يبي في الموسم
 الموسم وشرط صحتها الصلوة وقت الظهور في كل الجمعة في وجه اي وقت الظهور فيبقى الظهور ولا يقيم الجمعة
 في شرط صحتها ايضا خطبة في كل الجمعة وعندها لا بد من ذكر طويل سمي خطبة وعندها لا بد من خطبتين
 منهن على التخييد والصلوة والوصية بالقوى والاولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبل اتي الجمعة
 فلو صلوا بالخطبة او بها بعد الصلوة او قبل الوقت طلعت الجمعة فعاد في وقتها وشرط صحتها الصلوة
 في رجل سوى الامام فان نفرد اي تفرق الجماعة قبل ان يركع في الامام طالت الجمعة لانها شرطها وركعت
 بالظهور وان بقي عليه او نفرد بعد ركعة او انما لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط واما ان
 ليست شرطاً وشرط صحتها ايضا الاذان العام اي ان ياذن الامير للناس اذناها ما حتى لو غلبت بآية فصره ويلي
 بالصحة لم يركع لها من شعار الاسلام وضابض الدين فنجحت فانها على سبيل الاستسهار وان فتح باب فصره وان
 بالداخل جاز وكذا لانه لم يفتن حتى السجدة الجامع وشرط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بعد ركعة
 والبولوع والمضغ وسلامة العين والرجل فصار بها اي فاذا بين الشرط وكيفية كالتحقق من السلطان الظاهر والمؤمن
 ان صلاها في وقتها لان السقوط لاجل خيفتها فاذا حمل جاز عن فرض الوقت كالمساوقا صامح الجمعة في
 من مسر وموقوف الى جنبه ومحمد وهو الاصح لان في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة وجوبا بينا وموقوف
 الصلوة والامامة في غير ما سأل فيها في زنتك سائر العبد والربيع وقال زور لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصلاة
 ولما انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب بحفظ الرخصة فاذا حضر وانفع فضا كالمساوقا صامح الجمعة في
 اهل المرأة لانها لا تنسج اما كالمرجال في الجمعة بهم اي يحضرون حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا الامامة فاولى
 بصلحهم الاقراء وركعتهم في الجمعة بصلحهم من السواد ظهروا معركو سجون واهل بيوتهم في الجمعة
 منطلق بقوله ظهر معذور وادعاه كراهية من الاطلاق الجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة
 ولو صلوا اجزائهم لا يجمعون في ركعة واحدة تعلم كراهية ظهر غير المعذور وبطلان الاول في ركعة غيرهم اي غير المعذور وسجون
 والمساوقا في الجمعة كالمرجال لانهم يركعون في ركعة واحدة وسعون بها والامام فيها الصلوة في كل ركعة
 اليها سواء اذ ركعوا او لا ولا يبطل حتى تدخل مع الامام لان السعي دون الظهور ولا ينقضه بعد نامة والجمعة فوزه فنقضه
 كما تنوجه بعد فراغ الامام ولا ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فنزل منزلة في حق انفاض الظهور احتياطا لخلاف
 الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها ولا بعصاؤه وركعتها في الشهادة وسجودها في السجدة لان من ادرك الامام يوم الجمعة
 ما ادركه في عليه الجمعة عند حاله صلى الله عليه وسلم ما ادركه فصلوا وما فاتكم فانفدوا قال محمد بن ادرك معركه
 الثانية في عليها الجمعة وان ادرك قبلها في عليها الظهور لا يستحق الامام في الصلاة والصلوة في الثانية ان الاستحباب
 الخطبة لا يجوز الصلوة ولا للصلوة انما اهل يجوز بعد ما احدث الامام وسئل عن معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاص

في معنى خلاف الماوراء فانه المبيعة حيث استخلف لانه على شرف الفوات لموقته مكان الاربعه اذ بالاختلاف
 وقد كان شرهه كجزله ان استخلف لان اداء المبيعة على شرف الفوات لموقته بوقت بغير الاداء باقتضا
 فكان الاربعه من المبيعة اذ بالاختلاف دلالة لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير مع الخطبة لانها من شرط
 المبيعة ووجه ان الخطبة والامام بعد ما من افعال السلطان كما فعله اهل بحر الفرة والاباذه فاذا لم يوجد بحر فخطبة
 ما قال الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير لا يجوز استخلاف القاضي الا اذا اتوا من السلطان ذلك لانه استغناء
 بالاذن فحق من مالم يؤذن بقي على مكانه قبل الاذن ويجوز استخلافه بعد ما فوض اليه لانه ملك في كذا بان السلطان
 كما ملك القضاء بنفسه من الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكل غيره بخلاف المستفاد حيث كان له ان يعير بالملك
 فحدث على ملكه فيملك غيبك في ذلك من غيره فيكون منصرفا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه منصرف بحكم الاذن فيملك
 ما اذن له ثم قال غيرنا نحن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون لان ان يقوم غيره مقام نفسه ومن قام مقام
 نفسه كان له ان يقوم غيره مقام نفسه والفقهاء يفتوا بان كل من يجوز خطابه النائب كحضوره الاصل عند عدم الاذن
 جاز حكم النائب ونصرف بالوكيل عند حضوره والوكيل عند عدم الاذن قلت لا لان مدار ما حضوره الراي فاذا
 جاز بخلاف المبيعة اذ لا مدخل للراي في اياها منها **الاذن** اي يجوز استخلافه لما اذا كان ما دون السلطان
 الاستخلاف في بحر ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون **بالاذن الاول** وجب السعي وكره البيع بقوله
 تعالى اذ اودى الصلوة من يوم المبيعة فاسعوا الي ذكر الله وفدوا البيع ومثل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن في
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاول صح لانه لو توجه عند الاذن الكلام يمكن من السنة فيها ومن استماع المبيعة
 بل يحسن عليه فوات المبيعة لم يقبل حرمة البيع وان قال في البداية في وجوب السعي وحرمة البيع لان البيع وقت الاذن
 جازي وكنهه مكره كما نقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشراح لفظ الكراهية بدل الحرمة **والثاني**
اي معصوده الى المنع حرمة الصلوة والكلام الى تمام الصلوة لم يقبل في تمام الخطبة كما قال في البداية لما صح في المحيط وغاية
 البيان انها بكرة مان من حين يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلوة ومن كان في صلوة وان كانت سنة المبيعة بقطع على
 راس الركعتين فان صلى ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الاربع فاذا **الصلوة على المبيعة** اذن من
 يدبه **وسن ان خطب خطبتين** لهما بركة فاما طاهره لانه الماوراء المتوارث واقيم بعد تمامها لا يتبع ان صلى غير
 لان الجميع مع الخطبة كسني واحد فلا ينبغي ان يفهمها انسان وان فعل جاز خطب سبي باذن السلطان وصلى بالباكر كذا
 الخلاصة **باب في السفر وما اذا خرج من غير البلد قبل خروج الوقت** اي وقت الظهر لان المبيعة انما يجب اخر الوقت
 وهو مسافر قبل الوقت اذا دخل المصروع المبيعة ان نوى ان يركب ثم يوم الجمعة لمزمة المبيعة وان نوى ان يخرج في ذلك
 اليوم قبل الوقت او بعده لا جمعة عليه لانه في الاو امار كواحد من اهل المصروع ذلك اليوم ونى ان يركب او اذا قدم
 يوم الجمعة لمزمة المبيعة مالم ينزل الا فانه خمسة عشر يوما فانه في كل بلدة مخت بالسيف عنوة خطب الخطيب
 منبرها بالسيف برهيم انها نحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلك باق في ابد المسلمين نعم انك لم تسمع حتى جرد

فقد الاجرة عطف على قوله وان سهرى عن الاجرة قام سهوا ولم يعلم عاد وسهوا لان سجدة واحدة في الركعة الواحدة
في الشك في نية فريضة لوجه والقعود والاجرة وبقية سادسة في الركعة لم يقل ههنا ان شأ كما قال في الاول مع انه لو
قطع لا قضاء في الصورين لان فيهم السادسة ههنا اكثر من ههنا هناك لان فرضه قد تم ههنا لكن بنا حجة السلام
سجدة السهو ولو قطع ههنا في الركعة بان لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو طس من القيام وسجد للسهو لم يوجب
السهو على الوجه المستوفى فلا بد ان فيهم سادسة وكل من سجد للسهو بخلاف السجدة الاولى فان الركعة
ثم لم ينقحنا الى هذا ان نقصنا ولو علمنا ان الشك في النقص في الركعة في النقص في الركعة في الركعة في الركعة
لان هذا ليس بقصود والنهي عن النقص بعد العصر في اول القصود فلا يكره بدونه وهو الاصح كما قال في الزملي ونص
في الشك في السجدة الركعتان في الصورين انما وان لم تنوب سنة الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم عليها كانت سجدة مبتدأة وسجدة عطف على قوله وفيهم للسهو لما جازة السلام ومقتضى فيها الى الركعتين
الزائدتين في الصورين من سادسهما فبقية الامام ونصا ما ان افسد لانه خرج قصدا وفي الخبر السار لانه فيهم رابعة
كراسة النفل بعد كركوه قبله مطلقا وفي العصر كركوه بعده اذا شرب بالفصل قبله مطلقا كما خرج عن سائر الفرض
الى السهو في القعود اذ بان حال النفل فيه تنبها للاف مفعال ترك القعود الاول في النفل سهوا ولم يقصد
وكان القياس ان يقصد وهو قول زفر ورواه عن محمد وفي الاحتسان لا يفسد وجب سجدة السهو كسائر السجرات لان
النفل كسائر ركعتين شرع اربع ابصافا وان ترك القعدة وقام الى الشك ان لم يكن ان جعل لكل صلوته واحدة وفي
الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض الا القعدة الاخيرة وهي قعدة الختم والنفل كما في الظهر بخلاف صلوته الفجر لانها غير
ركعتين للغير وفيهم الشك الثاني لا يصح لكل صلوته واحدة وهذا الفقيه ويروى القعدة الاخيرة ليست من الاركان ولكن
لحتم لان شتم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة الاولى فرضا فادام الى ان شتمها صارت الصلوة من ذوات الاربع
فلم يكن القعدة الاولى لغيره فلم ينق فرضا كما في الفرض كذا في مواج الداراة تنقل ركعتين وسجد لا ينق اي لا يصح هذه
التجربة صلوته بلا تجدد بدنه لان سجدة السهو وفيه في طلال الصلوة والركعة في سجدة السهو ولكن اعادها في سجدة السهو
ما في بين السجدة وفيه في طلال الصلوة فلا يعتد به سلام من عليه السهو بخلافه فوفوا لافطحا حتى لا يفسد اربعه وبطلت
بالفقه فيهم فريضة اربعه فنية لا في ركعة في شدة طه ليعلم مع والاي وان لم يسجد فلا يرتب عليه الاحكام المذكورة
وسادسها سلام من عليه السهو لقطع اي نية قطع الصلوة لا يقطع لان نية تغيبه المشرع فتلغوا كما لو نوى الظهر سجد عليه
ان يسجد للسهو ليعا تجزئة بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر السجدة الصليبية حيث نفسد صلوة والفرق ان سجدة السهو
بر في حرمة الصلوة وهي باقية والصليبية بر في باقية فبقيةها وقد طلبت السلام لم تجز عن القبلة ولو كان فانهما بطلان
التجربة فبطل لا يقطع بالتحول لم يسجد ولم يخرج من السجدة والاصل ان يسجد قبل ان يسجد ويخرج وان مشى اخرجه عن القبلة
وبعد ان مضى المستأن كذا في النهاية فعمل في الركعتين من سجدة الامام ما في يومه انهما انما اي اتم الظاهر اربعه
الاروي انه عليه الصلوة والسلام فعمل كذا في خلاف لو سلم على من انما فوا وانهما الحق او كان المصل

المصل من ركعة السلام فعمل ان الطلوع في ركعتين او كان في العشاء فعمل انما الركعة الواحدة
صلوته في جميع صور لانه سلم عامدا لا يسجد للسهو في الركعة والعبد من شك من لب الشك عادة وفي
عبارة الفقهاء شك اول مرة فان في الكافي معناه ان الشك ليس بعدالة لانه لم يسه في غيره فطاعة لم يعلق
الشك سناخت وان كثر الشك على غالب فنية وان لم يغلب فنية اخر بالافل وفقد في كل طاعة اربعه اي
شك فيها اي صلوته ففك في ذلك حتى استيقن ان طال تفكره فدر ما يكره او اركن من اركان الصلوة
السهو عليه ولو لم يكن طول تفكره ذلك العذر بل كان ووجه لا يجب السجدة لان الفكر الطويل مما يوجب الاركان
عن مواضعها والفكر القليل مما لا يمكن الا حراز عنه لجعل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء
واجب موسى عن ابي يوسف وفي رواية عن الامام ورواه عن محمد وفي رواية عنه كذا في العنايه
ما على يجب فيها اي في ملك السجدة تسبيح السجدة ومعنى سبحان ربى الاعلى لغيره الصلوة وقد قدمت من كبريت
بسجدة بالرفع يد عنى ان من اراد سجدة كبر ولم يرفع يديه وسجد كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو
الروى عن ابن سعد ورضي الله عنه ولا شهيد وسلام لان ذلك للخلل وهو يستدعي سبوت التجزئة وعذمت ههنا
في من تلا آية معلق يجب ولو بالاف رابعة ذكره فامى عن من تلا آية سورة العنكبوت في آخر الاعراف
الزهد والخلل بنى اسرسل ومريم واولى الخ والفرقان والتميز والسجدة وحسن السجدة والتجدي والتفت واقر
بيان لمن في قوله على من معنى اذا تلا آية السجدة من لزوم الصلوة اذ او فناء وجب عليه السجدة
الاصح اذا تلا لانه اهل الاداء والنجس الحديث والسكران اذا تلاوا لانهم اهل القضاء لاعلى الكافر والمجنون
والصبي والخابض والغافل لانهم ليسوا اهلها او سمعها عطف على قوله تلا آية وان لم يقصد اي السجدة
او لم يفهم اذا اخبر انه قرأ آية سجدة ذكره فاضى خان من ذكر معلق بسجدة ما من ذكره موالا الى آخره ومن
الاصح قال فاضى خان وان سمعها من نام اخلفوا فيه والصحيح الوجوب لاعلى من سمعها من الظاهر والمجنون
والعبدى والمؤمن لعدم اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم كقراءة المسبح كالمسبح اما السجدة الاولى فطاعة وانما
الرابع طاعة المؤمن بخبر عن القراءة لئلا يفسد الامام عليه ونقص الحجج بل حكمه بخلاف الجنب والخابض وخونها
لانهم منهيتون والنهي غير الحجج قال في محبس الجامع الكبير المسبح من المؤمن كمن المجنون والطره والصدى لا وجب سبها
وقال فاضى خان يجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة اذ لا يجب تحفيق
او جنونا وصغروا وبهاتهما مخالفة طاهرة في حق المجنون او كجه التوفيق ان مراد فاضى خان المجنون المحزون الغير
المطيق ومراد صاحب المحبس المجنون المطيق بترك ما نقل الزاهد عن النواذر ان المجنون اذا قصر وكان يربا
وبله او اقل فزومه تلاها او سمعها فاحقق ان المجنون على ثلث مراتب فاحر كما مر وكامل غير مطيق وهو الذي
اكثر من ذلك لكنه قد يزدل وكامل مطيق وهو الذي لا يزدل الا شخص ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلث
مراتب احدها من لزوم تلاوته عليه وبسما عا منه على غير سجدة ومنه المجنون العاصر وهو المذكور في النواذر

سميت به لان امها يكون مخاضه اي حاملها باخرى عادة وفي ست وليس بثلث لكونه من التي لم يمت
اشائه سميت به لان امها يكون مخاضه اي حاملها باخرى عادة وفي ست وليس بثلث لكونه من التي لم يمت
اربعه سميت لانها حق لها الحمل والركوب والفراب وفي احدى وسنتين جذعه وهي التي لم يمت في الحائض
به لعني في السنين ما عدا ارباب الابل في ست وبعين بين يمينها وفي احدى وسنتين حقان الى الماء
وفي ست من ثم ستان في الفريضة في كل خمس شاة بالحقين وفي ما به وجع في اربعين من ثم ستان في
وفي ما به وجع في ثلاث حقان ثم ستان في الفريضة في كل خمس شاة بثلث حقان في خمس وعشرين
محاسن وفي ستين بثلث لكونه وفي ما به وست وستين اربع حقان في ما بين ثم ستان في الفريضة
او اقلها في الخمس التي بعد الماء والطين حتى يحبس على عشرين حتى يقيه بكن احرازه عن الاستين
الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لكونه ولا ايجاب اربع حقان لعدم نصابها لانه لا زاد خمس وعشرين
على الماء والعشرين سائر كل النصاب ماء وحسنه واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقيقتين فلما
زاد عليها خمس وصار ما بين خمسين وجب ثلاث حقان ونصاب البقر والجاموس من جميع بينهما
لان حكمها واحد حتى قالوا ان البقر ثمانية اهلشون وليس فيها ومنها صدقة وفيها ج سوماتم عليه
الحول او تبعه في ثمانية وفي اربعين من سوماتم عليه الحول في اوسنة من اثنا عشر ما بين النصابين
وفي الرابع على الاربعين لكونه عشرين في الواحدة اربع وبع عشر سنة وفي الثنتين
عشر سنة وهذه رواية الاصل لان العنقوبت نصابا لغير النصار لانهم من اهلها وفيها ضعف في الثنتين
اي ستين يتبعان ثم في كل اثنين اربع وفي كل اربعين سنة من سبعين تسبع ومئة وفي ثمانين
وفي تسعين ثمان مئة ثم في مائة تسعين ومئة وفي مائة وعشرة تسبع وستين وفي مائة وعشرين اربع
اتبعة او ثلاث سنه هكذا الى غير النهاية ونصاب الغنم ثمانية او مائة اربعين وفيها شاة وفي
مائة واحد وعشرين ثمانين وفي ما بين وواحدة ثلاث سنه كذا في روايتي في كتاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكتاب بي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه التقدير الاجماع وفي اربعة اربعين ثم في ثمانين
ويؤخذ فيها الشيء وهو ما لم يمت له سنة لا الجاه وهو ما اتى عليه اكثرها لان الواجب هو الوسط وهذا من
نصاب الخيل خمسة وقبل ثلثة قال صاحب مجمع الفصاوي في خزائن الفناوي قال ابو جعفر الطحاوي
خمس فاذا كان اقل من خمسة لا يجب وقال ابو احمد الفياضي نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها لا يجب
على فرس من العرب اقل من المذكور دينار او ربع عشر قيمته نصابا قال صاحب المجمع ثم هذا
التخيير محقق لان ارباب العرب حيث كان قيمته كل فرس ربع دينار وقيمة الدنيار عشرة دراهم فيكون من كل
ما بين درهم خمسة دراهم فما لا فراس التي تتفاوت قيمتها فانها تقوم لا وكذا الجمل ففوقه لانه لا تناسل كل ثمانية
لانهما نافعان او يانها لا تناسل وحسب فيها في رواية اخرى لانها تناسل في الفحل المستعار بخلاف المذكور لانهما

ما بين في حواصل هي التي اعدت لحمل الاطفال وعوام هي التي اعدت للعمل كثاره الارض فانها
ح من الحراج الاصلية وعلو في نفع العين هي التي تغطي العلف فلا يكون سابعه ولا ينفع حمار
لبس الحجارة لقوله عليه الصلوة والسلام لم ينزل على فيها شيء والمقادير ثبتت سماعا بخلاف ما
اذا كانا النجارة لان الزكوة فرع سلعن بالمالية كبر اموال التجارة ولا نسل ونفسيل وعجل النابعا
في صورة المسكن نوع اشكال لان الزكوة لا تجب بلا معنى الحول وبعد الحول لم ين اسم الحول والنفسيل الحول
فقبل في صورتهما رجل اشترى خمسة وعشرين من الفضل او ثلثين من العجا جبل او اربعين من الجملان
او سب ذلك هل ينفعه عليه الحول او لا فعلى قول في جنسه ومحمد لا ينفعه وعند غيره بما ينفعه
حتى لو حال الحول عليها من صن ملكها وجبت الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سابعه ومضى عليها سنة
اشهر فتوالدت على عدد هاتم بملك الاصول وبقيت الاولاد هل ينفع الحول الاصول على الاولاد
عند ما لا ينفع وعند الباقيين ينفع ولا في مال العبيد النخل وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى
على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من ثأ المسلمين وذن صبي منهم ما يؤخذ من قيمته في الزكوة وكذا
غير النخل والنف والذرة يعني ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصور المذكورة جاز لا على ان
القيمة بدل عن الواجب لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود النصب
عليه في ملكه جاز فكان الواجب عندنا اداها اما العين او القيمة وحسن هذا المعام في الاصول
الاوسط وعامة الجاهلين بلا جبر اي اذا امتنع عن اداء الزكوة لا يباخذها كرها لانه عا دة فلان
الاباخبار وعند الشافعي باخذها كرها لانهما من الفقير فصار كدين وجب العبد على العبد لان
تركة اي لو مات من علمه الزكوة لا تؤخذ من تركته الا ان يؤمى في بعض من الثلث وعندهم تؤخذ
من تركته لم يؤخذ من تركته واجب السن معروفه سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب و
الانسان لانها تعرف بالسن دفع المالك لاداء في الفضل او الا على ورد الفضل او دفع القيمة قال
المدائبة اخذ المصدق على منها ورد الفضل واخذ منها واخذ الفضل قال في النهاية ظاهر ما ذكره
الكتاب يدل على ان الجيار للمصدق وهو الذي يباخذ الصدقات ولكن العوالب ان الجيار نزع رضا
يمن عليه الواجب والرفق انما تخفى تخييره فكانه اراد به اذا سمحت به نفس من عليه اذا ظاهر من حال
المسلم انما يمارى ما رفق بحال الفقير وبرافقه كلام الكافي ولذا قلت مكان اخذ السنة فاذا انشا الحول
ينزل النصاب بغير القيمة من كان له نصاب فاستفاد في انشاء الحول من جنسه ضم اليه وزكاه به من
كان له ما درهم في اول الحول وقد حصل في وسطه ما درهم نعم الماء الى المائتين ويعطى زكوة الكل
في النصاب لا يفرق عن ابي يوسف فانه اذا ملك ثمانية شاة فالواجب عليه وموتة انا مع
اربعين لا المجموع حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب عليه على حاله وعند محمد وزفر يقطعه بعد

كمال الاجزاء لان فقه احد ما مني انتقصت بزيادة فقه الاخر فمكن تكميل انتقص فممنها ازيد فممنها اقل
 بلا خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** من نصيب نصيبه
 على الطريق لاخذ صدقة النجاة ليا من اموال العصور وكما ياخذها من اموال الظاهرة ياخذها من الباطنة التي هي
 النجاة كما سباني صدقني بالسبب من قال لم يتم الحول اي صدقني العاشر من اكر تمام الحول وحلف او قال على دين
 او ادبت الى عاشر اقران كان اي عاشر اخر في تلك السنة لانه ادعي وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يعد كذبه
 فبذلك اذ اي صدقني بالسبب من ادبت الى فضل في السوايم لان من الاخذ منها للسلطان مكن عليه الجزية او الخارج اذا
 صرفها الى المعاملة بنفسه مكن او مصلحت ماله للفقراء او مصلحت الى رجلان بصره البهم فصرفها لوارث بنفسه البهم
 لا يجوز كذا في شرح الهداية لنجاة النجاة اموال الباطنة بعد الاخراج كالظاهرة حتى لو قال ما ادبت وكذا بعد
 من المدينه لم يصدق لانها بالاجزاء لا يخرج بخلاف اموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق سلم
 الذي لان ما يوزن منه ضعف ما يوزن من الظاهر حتى وجب تضييفه لا يتبدل شي منه فمما وراى الضعيف كما في الضعيف
 على بني تغلب **الاف في قوله ادبت** في قوله لان ما يوزن من الذي جزية ومنها لا يصدق اذا قال ادبت امانا لان
 اهل الذمة ليسوا بمصارف لظن الخي وليس له ولاية الصرف اكي تخلفه وهو مصلح للمسلمين كذا قال الزيلعي
 من هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا يرضى اي لا يصدق الحول في شيء من ذلك **الاف في ام ولد** اي جارية يملك
 سي ام ولد في يده لان كونه جارية لا ينافي الاستيلاء واوراره بنسب من في يده صحيح فكذا بامية الولد
 يوزن من ارج العشر ومن الذي ينفقه والحرى العشر هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه شعاعة ان يبيع ماله بضايا
 ولم يعلم قدره ما اخذوا الى اهل الحرب معنا وان علم اخذ مثله لو كان ما اخذوا من بعضنا وان لم يبلغه الى مال
 نصلا ما يوزن منه شيء وان اقر باقى النصاب في يده لان الواجب فيما في يده ولا يوزن منه شيء من الحول ان لم
 يستلم بالسنة واعليه ولان احق منهم بالمكافئ عشرين اخذ من الحول العشر في باج المصادر العشر عشرين
 ثم قيل الحول ان لم يدخل داره لم يثبت لان الاخذ في كل مرة استيصال المال وحس الاخذ لحفظه
باب ان جاس داره لا يزوج بان جديد وابضا الاخذ بغيره لا يفتي ال استيصال **عشر الحول** اي يوزن العشر
 من فقهها لا الخنزير اذا مر بها ذمي لان العينة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها خلاف ذوات الامتلاك
 والخنزير منها ولا يصح بيعه مال مع ما يكون ربحه لغيره وانما لم يثبت لانه ليس بنائب عن المالك في اداء الزكاة
 ومضاربة اي اذا امر المضارب بالمال لم يثبت لانه ليس بمالك ولا نائب عنه **كسب ما ذون مدبون** او ليس معه
 اي مر عبده ما ذون فلو يدب بولا لا يوزن منه شيء والاف كسبه لولا فلو معه فوزنه والافلا ونسب **عشر الحول**
 من اذا مر على عاشر النجاة فمشتريه ثم مر على عاشر العدل يوزن منه ثانيا لان التفسير منه حيث مر بهم خلاف اذا
 غلبوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغير ما حيث لا يوزن منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التفسير من الامام
سوال تحت الارض مطلقا اي سواء كان خلفة او يدفن الباطنة

او المكونة للنجاة

والمعدن خفي والكثير من قوت **سوال معدن** نقد وسوا الذهب والفضة وحديد وخواه كالصوف والنحاس
 ونحوها في ارض خراج او عشرين وسباني بيانها وباقية ما لكها اي الارض ان ملكك وان اى وان لم تملك
 فلكوا وجدوا لشيء فيه اي المعدن ان وجدته في داره وفي ارضه واثباته وفي باقوت وزم ودون
 وجدت في جبل لقوله عليه الصلوة والسلام لا خمس في الجبل ولا في الجبل ولا في الجبل في جميع الجبال والفضة من الجبال
 الا ان يكون دفين الجبال فبقية فبقية الخمس اذ لا يشترط في الكثرة الا المالبية لكونه غنيمة كذا قال الزيلعي ولو لم
 وعنده وكذا جميع طلبة يستخرج من البحر من الذهب والفضة بان كما ذكرنا في قوله كثر فقه سنة الاسلام
 عليه كمال الشهادة كاللفظة وسباني حكمها في موضعها **ما فقه سنة الكفر** كالمنقوش عليه العثم خمس باقية للمالك
 اول الفقه فان كان جبا اخذه والا فوارثه لو جبا والا فبقيت المال ان ملكك اى ارضه والا اى وان لم تملك
 كالمعدن والجبال فلكوا **سوال** حر كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من اهل الفقه
 غير الحول المسان فان الواجد اذا كان حربيا مسلما يثبت فقه ما اذا اذن في المعاوز بالاذن
 من الامام على شرط فله المشروط وان خلا عنها اي العلم بمقتضى ما لا يملكه لان الكثرة غالبا من الكثرة وفي
 زماننا سوا كاللفظة اذ قد طال عهد الاسلام وجعل دخل دار الحرب ووجد ركازا في محار دار الحرب فله
 خمس سواء دخل ما من اولها وانما كان له السبق يده على مال سباع وانما لم يحجب الخمس لانه اخذته متلفضا
 غير مجاور ولو دخل جماعة متنعون اي لهم شفعة وغلبة وظفر واعلى كونه من خمس وان وجد اي الركاز في
 ارض ملوك لاهل الحرب رده الى مالها حذر راعى العذر والحيانة ولو لم يردده واخرجه منها الى دار الاسلام
 ملكه ملكا غير طيب كالمملوك بشرا فاسدا وجدا ركازا في ارض ملوك من دار الحرب غيره اي غير مسان
 لم يرد ولا خمس لانه اخذته متلفضا كذا في غاية البيان وجد مسان في ارض غير ملوك خمسة باقية للواجد
 فالخالف الوفاة وان وجد ركازا مسان في ارض من مال ملك خمس وباقية للواجد الظاهر ان مراده نقل شكلة
 ذكرت في الهداية في اخر الباب بقوله سباع وجد ركازا فله الذي وجد وفيه خمس اى كمن عبادة لا تساعد ذلك
 لان الظاهر ان لفظ وجد على صيغة المضي الفاعل صغيره راجع الى المسان بدليل السياق والبيان وضمرها
 راجع الى دار الحرب فالمعنى ان وجد مسان ركازا مسان في ارض من دار الحرب غير ملوك خمسة باقية
 للواجد وهذا مع كونه غير مطابق للعبارة الهداية غير صحيح في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فاصح
 شرح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى العينة وهو ما كان في يد اهل الحرب ووقع في ايدي
 المسلمين باجاف الخيل والركاب والمذكور في الوفاة ليس كذلك لان المسان كالمشترى من الارض من
 الحرب لم يقع ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع وجد عما قبله ويقرا على البناء المعقول وبترك لفظها وبصياغ
 الا المسلمين ولهذا غير العبارة الى ما نرى **باب العاشر** من نصيب نصيبه
 عشر وسباني بيانها في كتاب الجهاد وعمل جهاد وان قل العمل في وفاء في الترتيب ما يوجد في الجبال

او المكونة للنجاة

يكون الواجد ايضا كانت من دار الحرب
وقفت في ايدي المسلمين

سلم ولو صغيرا حساب الزكاة فاصلا عن حاجته المأصلة وان لم يتم وقدم بيانها في هذا الكتاب
السنة وقد سبق لنفسه متعلق بقوله يجب وطفله الفقير فلا يجب عليه لولده الكبير وطفله الغني بل من ماله
وملكه الخادم احراز عن عبده واما للتجارة فانها يجب عليه لانه لو كان مديرا او ام ولد او كافرا لا يرد
عطف على نفسه وعبد لا ينفك الا بعد عوده اي اذا كان العبد ابنا وقت الفطرة لا يجب لاداء مادام ابنا فاذا عاد
لما مضى ولا لكان به لعدم الولاية ولا يجب عليه اي المكاتب لنفسه لفقره لان ما في يده لولاه ولا للمكاتب من
انفسه على احد مما يقصود بالولاية والموتنة في حق كل منهما وكذا العبد من انفسه عند ابي حنيفة وان كان المالك
المشرك من انفسه بخيار احد ما معناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق فعلى من يصبره لان المالك موقوف فانه
لو رجع الى قديم ملك المالك ولو اجبر بغيره المالك لشركه من وقت العقد فيوقف ما بين يديه عليه من متعلق
بجبا وديقة او سوية اشترى ان المراد بالدين والسوق ما يتخذ من البراءة من الشبهة فكما ان الشبهة او ريب
نصف صاع فاعلى يجب ومن ثم ان شربة صاع مما اي صاع يسع الفادار بين درهما فانه الصاع المعبر من
والمالاش او عكس وانما قد ربهما لظهور التفاوت عن جانبها عظم وصغرها وتخللا واكتنازا اختلاف غيرهما من الجوز
فان التفاوت فيها في غاية الكثرة بطول فخر الفطر معلق ايضا يجب فمن مات قبله اي قبل طلوع فجر الفطر او ولد
او اسلم لاجب عليه لانفا السبب بالنظر الى كل منهما وجمع اداء الفطر لو قدم الاداء على وقت الحرب لانه اي
بعد تقرر السبب وموراس يمونه ويلي عليه فاشبهه السبب بالزكاة ولا فرق بين مدة او مدة او اخر عن وقتها ولم
يسقط فعلية اخرجها لان وجه القرية فيها معقول وشبهه فعلية الحاج طائفة وقت الاداء فيها اختلاف لا مخيعة
فان القرية فيها اراقة الدم وتلي تغفل قرية فيقتصر على مورد النص **وذهب يحيى** والمراد ادائها قبل الخرج
الى المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارته على ان
الاولى ادائها قبل الخرج الى المصلى يستغني الفقير عن السؤال وكف عن المصلى فارغ البال من نفقة
الاهل والعيال **وجوب دفع كل شخص فطرته** الى فقير واحد حتى لو فرقة الى فقيرين لم يجز لان المنصوص
عليه الاغناء لما فر ولا يستغني بما دون ذلك وفيه العاقل الكرجي جاز وفيها الى فقيرين
لكن الاولى هو الاول وجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي
عفت الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث حيث قال عليه الصلوة والسلام بئى الاسلام على
خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وصوم رمضان
ببولقة الاساك وشرفا ترك الاكل والشرب والجماع من البيع الى القرب لم يقبل نهارا كما قال بعضهم
قد يطلق ايضا على بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجا
بنية فان الاعمال بالنيات من اهلها احراز عن الحابض النفس وكذا في سائر فروع وهو نوعان
معين الصوم رمضان اداء وقتا وفرضه ثمانية ما للكتاب والسنة والاجماع وعشرين في الكفارة اي

اي كفارة البمين والطهار والغسل وجزاء العبد وفدية الاذ في الاحرام كاسان سائر
واما واجب كالنداء المعين والمطلق ونفل كغيرها ذكر في الهداية ان صوم رمضان فرضه لقوله تعالى
كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقاد الاجماع ولهذا كفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وبو
نذورهم وقوله تعالى واوفوا بعدا اذ اعاهدتم فان حمل وجب ان يكون المنذور ايضا فرضا لثبوته
بالكتاب احب بان الكتاب عام خص منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة الرب وتجديد الوضوء عند
صلوة وكذا ذلك واخرج عن عليه صدر الشريعة بان المنذور اذا كان من العبادات المقتودة كالصلوة والصوم
والجمعة وكذا ذلك فلو زعمه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سندا الاجماع كعبادة الرب والجمعة
فيجب ان يكون فرضا اول الخواص عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعفادى الذي كفر جاحده كما يدل
عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر
كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور ونقل الاجماع على فرضيته بالتواتر في حربه الحرب فان الاجماع
المنقول بطريق الشهادة او الاداء بعد الوجوب دون الفرضية صوم رمضان والنداء المعين والغسل في السبل
الى الضحية الكبرى لا عند صافان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب الضحية الكبرى منتصفة وجب ان توجد
قبلها تكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كله حكما وهذا هو الاصل الى ما قبل الزوال لانه منتصف نهارا عتبة
من طلوع الشمس الى غروبها وجمع الصوم بمطلقها الى البنية ونية النفل وخطا الوصف في اداء رمضان لما تقرر
الاصول ان الوقت معين لصوم رمضان والاطلاق على المعين معين والخطا في الوصف لما بطل في اصل
اصل البنية فكان في حكم المطلق نظير المنوحد في الدار فانه اذا نوى بدارجل واسم غير اسمه براد به ذلك خلاف
رمضان جميعا لا نفس في وقتها لا اذا وقع البنية من رمضان او مسافر حيث كان في الغيب ولا يقع من
بل يقع عانوى لعدم الغيب في الوقت بالنظر اليها والنداء المعين يقع عن واجب نواه مطلقا اي اذا نذر صوم
يوم معين فوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحبا او مريضا
م شرط للباقي وسوقضا رمضان والنداء المطلق والكفارة التبييت من البيوت والمراد البنية من
السبل والتقيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التقيين من الابداء ولا يصح يوم الشك لانه لا يتطوع
وهو آخر يوم من شعبان احتل ان يكون اول يوم من رمضان واما كونه غير التطوع لما روى صاحب السنن
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلوة والسلام قال لا تعدوا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا
كون بشئ يصومه احدكم الحديث قال الزيلعي ومارواه صاحب الهداية من صام يوم الشك فقد
ابا القاسم ومن قوله لا يصام الذي يشك فيه لا يتطوعا لا اصل له وكرهه الواجب لما روى عن عبيد
الاصح وقيل يقع تطوعا لان غير منهي عنه فلا ينافي بنية الواجب فان صام تطوعا او واجبا وطهر رمضان
فما الى الطهر والواجب يقعان عنه اي رمضان والما الى وان لم يطهر فمات نوى اي يقع عانوى من الطهر

الا اذا اقامت معيت نفسها وصوم في كفاية عليه لان الواجب على العاقل ان لا يفوت المعنى بمصير الغنى
شبهه في حقه وان كانت خطا في نفسها وان كان سمع الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم
واعتمد على طاهره قال محمد لا يجب الكفارة لان قول الرسول لا يكون ادنى درجة من قول المعنى وهو اذا صلى عند
فقول الرسول اولى واما الحديث ففداؤه بانه عليه الصلوة والسلام مر بها ومعها يتبين ان آخره ان عليه
الصلوة والسلام ذلك اي ذمب تركها صومها بالنية بدل عليه ان عليه الصلوة والسلام سوى من الحاجم والمحجوم
ولا خلاف في انه لا يفيد صوم الحاجم كالمطهر وكفارة انما في رقبته وان عجز عنه فقوم شهر من متابعين وان
فانطاع سبب سببنا في عداي عليه وسبقه في طعام او ما او مرة وخرج لم يفتط مالا الفم اول القول عليه الصلوة والسلام
من ذمب في فليس عليه قضاء ومن استغفر الله فليغفر الله له ولجميع المسلمين فليست عليه كفارة ولا يفتقر
ان صام لم يفتط في الحج وهو قول محمد كذا في النهاية اذا لم يجد صورة الا فطر وسوا لا يتبع ولا معناه اذا لا يتعدى
عادة او اعدا فطر بالاجل لوجوده والادخال بعد الخرج فيتحقق صورة الا فطر وان لم يملكه لم يفتط لمار وبنا وان
في الحج فانه ان اعدا الفطر فسد صومه عند مجرد لوجوده والالتصاع ولا يفتقر عند اي يوسف لعدم الخرج وهو العوج
ذكره الزيلعي استغفار ملاء فطر بالاجل لمار وبنا فلا يتبين فيه بغير العذر والاعادة لانه افطر بالفي او اقل من طاعة
افطر عند مجرد لاطلاق مار وبنا فلا يتبين على قوله التفرع المذكور ولا يفتقر في العوج وهو قول ابي يوسف لعدم
الخرج وبنا في التفرع على قوله ولذا قال فان عاد في نفسه لم يفتط ما ذكرنا او اعدا فطره روايتان في رواية لا يفتط
لعدم الخرج وفي اخرى يفتط كثره الصنع واما البعل فلا يفتط عند اي حنيفة ومحمد وعبدان يوسف يفتط اذا لم يملكه
الا خلاف في التناقص الطهارة اكل لحا بين سنانة مثل حنيفة ففتي فلا كفارة وفي الاقل ان اذا اخرجه فاكل
اكل مثل سنانة مغلط ان اذا مضى حيث تلاشت كره ذوق شئ وسقفة طاعة اما كراهة الذوق فلا تضر في
صومه وذكر بعضهم ان زوج المرأة اذا كان بين الخلق لا باس لزوجها بفسادها فالواجب في الفرض وانما في النطق
واما كراهة المضغ فلا فيه ايضا من التفرع خلاف وان كان يفتقر بان لم يجد المرأة من يفتق لحيثها الطعام من لا
لا يصوم ولم يجز طيبا ولا بنا طيبا مالا باس به الضرورة ولو كان المضغ علكا فان فيه ايضا فطره ولا يفتقر بالاطار
فان من رآه من بعيد بطنه اكل قبل هذا اذا كان مضغعا اذا لا يفتقر منه شئ وان كان غير مضغع فبطلت
منه شئ الى جوفه ذكره الفقيه ان لم يامن لا يامن السار والسواك ولو كان السواك عشا وعشا الشافعي كره
لا يفتقر خلف الفم حامل او مضغ حافت على نفسها او ولد بها ومن خافت الزيادة والمسافر اقل واذا
خبر بقوله حامل الى وانما جاز الا فطر لوجود العذر وقفتوا ففقدوا اي لم يملكه ففقدوا صومه ايام مضى ففقد
او كوا من ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوبه لوصية بالطعام عند فقد القضاء لا كفارة لا فطر بعد
في فدية لانها وردت في الشيخ العاقل خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والفتية نصف صاع من بر وصاع من
تمر او غير ذلك من صوم مسافر الا بضره لقوله تعالى وان قصروا وجعلكم احرارا فاصوموا ما استطعتم من الشهر
فصل

الصيام في السفر يحول على حاله المستفاد فان ما اتمه اي في ذلك العذر فلا فدية اي لا يجب الوصية بالفتية
ولو ما توابعه زواله اي العذر فدى عنه اي عن الميت ونية بقدر ما قدر عليه الميت وفات عنه فان الغايب اذا
كان عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان صحا في ايام الاقامة فعليه فدية تلك الايام
ما سواها ان اوصى الميت متعلق بقوله فدى عنه فكون اي ما فداه الوصي من الثلث وان نزع ونية اي ما فداه
جاز وان صام او صلى عنه لا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه
رواه النسائي كذا كفارة الجمن والفصل بغير الاعاق يعني اذا نزع بالا طعام والكسوة في كفارة العيمن والفصل
جاز ولم يجز النزع بالاعاق لما فيه من الزام الولا للميت بغير رضاه يقضي رمضان ولو بغيره يعني يجوز فيه
والفصل في المسحوب الموصول مسارعة الى اسقاط الواجب وان جاء رمضان اخر صامه لانه وفته ثم قضى الاول
لانه وقت القضاء بلفظية لان وجوب القضاء على الزاخي حتى كان له ان ينقطع وعند الشافعي يجب الفدية في
كل حلوة حتى لو تركه يوم يوم صحيح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم واحد والشافعي الذي لا يفتقر
الصوم افطر فدى اي اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة وقضى ان قدر على الصوم او بطل حكم القضاء
لان شرط الخليفة استمرار الجز لم ينفذ شرع فيه فصد فدية سبق حقيقة في صلوة التقليل دا وقضا اي يجب ايامه
عليه فان افسد فعله القضاء الا في الايام المنبهة فان الشروع فيها غير ملزم وسي خمسة ايام عند الفطر والاصح مع
بعد الاصح ولا يفتقر الشرايع في الفعل لما عذر في رواية لانه ابطال العمل وقد قال تعالى ولا تبططوا العمل لكم وفي رواية
اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال والفتية عذر يعني على الاطهر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعذر وعذر
الحكم ليسيل المضيف والضيف نوى المسافر الا فطر واما فدى الصوم في وقت النية وهو العجوة
الكبرى لا قبل الزوال والمعاد الصوم اعلم من الفرض والفصل لهذا قال لانها لا يحلفان في الصحة وانما يحلفان
في الوجوب وعده اذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على من
انام صوم يوم منه اي رمضان ساو فدية اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيها اي في اقامته المسافر وسفر المقم
لوجود الشبهة وهو السفر في اوله وآخره كما يفتقر الحد بالكسح الفاسد للشبهة يقضي ايام الاغما ولو كانت
كل الشهر لانه نزع من يفتقر القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي في الوجوب ولا الاداء الا يوما حدث الاغما فيه
او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فانه اذا طهره ان ينوي من السبل حلالا للمسلم على الصلح حتى لو كان
منه كسحا بعتا والاكل في شعبان ففني رمضان كله لعدم النية وجوب السبب ويقضي ايام جنون افاق بعد صا
في الوقت لان السبب وهو الشهر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي تحققة بل مانع واذا تحقق الوجوب
بلا مانع فعلى القضاء ولا يقضي كل الشهر السبب به اي بالجنون لانه يقضي الى الخرج بخلاف الاغما لانه لا يستوجب
الشهر عادة والجنون يستوجب كذا مطلقا اي سواء بلغ مجنونا او عا فلان من نذر صوم الايام المنبهة او السنة
لانه نذر بصوم مشروع والنهي غير واجب اجابة دعوة الله تعالى فضع نذره وكفه افطر بها احراز عن المعصية

فدية

لا يتم أصلا كما إذا أخر الصلوة عن الوقت الأول بل جهة المعيارية راجحة عند العالمين لقولهم حتى إن من أخره
يفسق ويرد ستمائة كفن إذا جاز بالآخره كان إذا لافضا وجهه الطرفه راجحة عند العالمين بخلافه حتى إذا أضاف
بعد العام الأول لا يأنم بالآخره كمن لو مات ولم يحج أتم عبده **ابن علي** حرم على من يقول بفرض **مسلم** مكلف **مسلم**
بمسيرة زاد ورا حلة فمما لا يذاع لا بد منه كالسكنى والمأدم واثاث البيت والنياب ونحو ذلك وعن
فقهاء عباله إلى عود مع من الطين لأن الاستطاعة لا يثبت دونة وحرم أو زوج لا يرافة في مسيرة سفر الحرام
من لا حل له كحاجها على التأييد بقرابة أو رضاع أو مصاهرة فلو حرم مني فليحج أو بعد ففحق فحق لم يفسد فحقها
لأن إخراجها من البيت لا يوجب لاداء الفرض وتجديد العبي البائع إجماع الفرض قبل فوفه مسقط
لواجب عليه لا العتيق فان تجديده غير مسقط لأن إجماع العبي لم يكن لازما لعدم الإطاعة وإجماع العبد لازم
فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في حجرة وفرضه إجماع والوقوف به في طواف الزيارة فإذا مات واحد منها بطل
الحج وجب القضاء في العام التالي والوقوف طواف كالحج في الصلوة والباقيان ركنان وعندنا في الأول
أيضا ركن وثمرة الخلاف نظره فمما إذا حرم قبل أشهر الحج جاز عندنا لا عندنا **وأوجب** الوقوف بمكة ونحو
جمعا أيضا سمي بها لأن آدم عليه السلام أجمع منها الحراء وأزاد في طوافها أي وادنا السبي ورمى الجمار وطواف
الغدوة **وأما في** والحق وإذا ترك شيئا منها جاز حجه وعليه الدم وغيرهما **مسلم** وأداب وحج تقرر لكل
في مواضعها إن كان من غير ما في **وأشهر** ما في **وذا** الفقه **بفتح** الفاف **وكثر** ما في **وشر** في **الحج** فله فكره يعني إذا كان
بمن أشهر كره الإجماع له أي في طوافها والعمره سنة وهي طواف وسعي وبازن في كل سنة وكرمت مكة
وأربعه بعد كونهما أو فاسق الحج وتوابعه مواقيت الإجماع أي المواضع التي لا يجازيها وزها إلا أن محرمها
وأنه **بفتح** الفاف في **وذا** عن البراق في **وحتى** الشامي وقول في المغرب يسكون الرأ وفي الصحيح
بفتحها **بفتح** الجيم **ويكفر** للمعنى لا يلهيها أي لا يلهي من المواضع ولكن من بها من أهل خارجها جاز **فقد** بعد أي الإجماع
عليها أي المواقيت لا تأخير عنها لما صدق بقوله جاز الح دخول مكة ولو حاجة أي الحج أو العرة أو حاجة أخرى
فقد بقصد الدخول لأنه لو لم يقصد ذلك ليس عليه أن يحرم قال في النهاية أعلم أن البيت لما كان معطاشا فاجل فخص
ومكروه وحج وسوا الحرم والحرم حرم وهو المواقيت حتى لا يجوز لمن وصل إليها أن يتجاوزها **أما** إن كان يكون العاصم
من داخل الميقات فله أي إذا كان من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات له الخ الذي من المواقيت ومن الحرم
لأنه **بفتح** الجيم **والحرم** والحرمة الخ لأن الحج في الرفات وهي في الحل فاحرامه من الحرم والعرة في الحرم وإجماعها من الحل
يحصل من سفر من أراد إجماعه أي كونه محرما فمما لا يذاع لا بد منه **مسلم** **بفتح** الجيم **وأن** **بفتح** الجيم **وأن** **بفتح** الجيم
شفعوا وقال المخرج **السنن** أن **أبي** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
ورد بلفظ التلبية والمراد كونه الإجابة مرة بعد أخرى ومعناها أنا أقيم في طاعتك أمانة بعد أمانة من ألت بالمكان
ولت به إذا أقام ولزمه ولم يبق رده **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم

ولا ينقص منها وإن زاد جاز عن عمره حتى إذا مال عنه أنه كان يقول ليبيك ذا النعماء والفضل
الحسن ليبيك مرغوبا ومرغوبا لك **وأما** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
على عتق البدنه فيفسر به محرما كما بالتلبية أو بدنه بجهة نذرا أو جزاء سيد أو نحوه كالدعاء الواجبة بسبب الحاجة
في السنة الماضية وتوجه معها أي البدنه يريد الحج حال عن غيره توجهه أو غيرها توجهه ولحقها وبها المنفعة وتوجهه
الإجماع وأن لم يلحقها فمما إذا حرم جزاء لقوله **وأما** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
أنما تصح إذا صادفت فمما إذا حرم جزاء لقوله **وأما** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
التبته بفعل من خصائص الإجماع لأن التبته مع السوق من أفعال الحج فذا ورد صاحب الوفا بقوله أو قل
نقل في آخر الباب وليس في كل موضع المناسب كالأحج **وأما** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
أي التي الجبل على ظهرها **وأما** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
قال تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك وقبل الكلام الفاحش لأن من دواعيه فحرم كالجاء والفسوق
المناهي وهو حرام مطلقا كمن الحزنة في الإجماع أشد كلبس الحر في الصلوة والخطب بقراءة القرآن والجدل وموراد
من الرفث والخدم والكاثرين **وقيل** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
الإشارة يقتضي المحذور والدلالة الغيبة والتطيق وقيل **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
بل لأن له راحة طيبة عند أبي حنيفة فصار طيبا وعند ما يقتل الهواء فمما لا يذاع لا بد منه **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
بجلب الدم لأنه طيب وعند ما الصدقة وتبقى معها أي اللحية وحلق رأسه ونحوه **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
وعامة وخبرنا أن **أبا** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
والاستنطال **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
مع كونه محظورا لا بأس بشده على حقوه وأكثر التلبية برفع الصوت متى صلى أو علا شرفا أو سبطا أو يابا أو بلغ رجا
أو أحر أو إذا دخل مكة بدأ بالمسجد وجن راي البيت كبر ويقل ثم استقبل الحجر كبر **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
وأستل **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
فيقبله **وأن** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
وسلم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
جد في طرف الميزاب **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
ورآه حتى لو دخل المفرجة **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
بأنجب **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
جانب الباب **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم
رات متعلق بقوله طاف **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم

الكتب ههنا المفصل الذي في وسط القدم
عند هذا الشرك

قوله وان الاوب يستعمل في الصلاة
وأما شئنا ولا عند التلبية **مسلم** **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم **بفتح** الجيم

التوجه

وغيره من قولهم غمر مملوك غمرا فميد لان سراج الهداية وغيرهم قالوا ان حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر ابنة
 الانسان وشجر بنت بنفس وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من حشيش ما يئبته الناس او لا يكون والاول
 بنوعيه لا يوجب الجزاء والاول من الكلك وانما الجزاء في الثاني منه وهو ما يئب بنت بنفس وليس من حشيش
 ما يئبته الناس وسوى فنه ملوكا لان الانسان بان يئب في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل يئب في ملكه ام
 فغظها الانسان فغلبه فبمنها لما كلبها وعليه فيه اخرى لم ينشئ النزع الا ما جفت حيث يجوز قطعه بلا غرم ولا صوم في
 الاربعه اى لا يصوم في ذبح الحلال صيد لحرم وحبته وقطع حشيشه وشجره بدل الغنمة لان ما يوجب بها من الغنمة
 ليس بها ذكاة فاستبهم ضمان الاموال فلا ينادى بالصوم وانما قال في ذبح الحلال لان الذراع لو كان محميا ينادى
 كحاربه بالصوم ذكره في النهاية ولا يرعى الحشيش من الحرم ولا يقطع الا اذ حرق قوله عليه الصلوة والسلام لا
 ظاهرا ولا باعدا نكحها واما الاذ حرق فقد استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز قطعه ورجعه والكفاة
 فانها ليست من جملة النيات ويجب صدقة وان قلت بقتل قمله اوجزاه ولا يئب بقتل غراب وجاهده
 عقرب وبنه ونار ذكوب عقور وذكر الذئب في بعض الروايات وقبل المراد بالكلب العقور الذئب
 وبوض وبرغوث وفراة ولحماء وله ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط الا ما يئب واكل ما ساءه طلال
 وذبحه بلا ذل له الحرم واره به طلال دخل الحرم قال في الهداية ومن دخل الحرم يصيد الح واما صاحب النهاية وهو طلال
 حتى يظهر خلاف الشافعي فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بمجرد
 الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت طلال دخل الحرم يصيد في يده اى يده الحظيفة التي هي الجارحة حتى اذا كان في رحله
 او نقصه لا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة ارسله اى عليه ان يرسله ورجعه اى السبع الذي اتى به فذبحه
 في الحرم ان بقي في يد المشتري والا جرى اى اعطى فقتله كسبع الحرم بمبده اى برده الحرم السبع ان كان فاما وجب الغنمة
 ان كان فانيا سواء باعه من محرم او طلال لا يبدا عطف على غير ارسله في يئبه او نقص معه ان احرم اى ان احرم
 وفي يئبه او نقص معه صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا يئب في ما كلبه الصيد ومحافظة خلاف المسئلة الاولى
 فان الصيد فيها صار صيد الحرم فوجب ترك الغرض له ارسله مبدا في يد محرم ان اخذه طلالا ضمن والافلا قتل
 محرم صيد من يد محرم كل لان الاخذ متعرض الصيد بفنوت الناس والعامل مقرر لذلك والنظر كالابتداء في
 التضمين كنهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع آخذه على فانه لانه بالفضل قبل فعل الآخذ
 عليه فكون في معنى مباشرة على العلة فيحال بالعتمان اليه مائة دم على المفرد وعلى العارن به واما دم الحجة
 ودم العمرة الايجاز الميقات غير محرم فان الواجب عليه عند الميقات احرام واحد فقل الزم بلعي عن شيخ
 الاسلام ان وجب الدمين على العارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي الجماع يجب عليه
 واما وفي غيره من المحظورات دم واحد يئب جزاء صيد فله محرم فانه جزاء القتل وهو مفرد ويخذه
 فقل صيد الحرم طلال فان جزاء صيد الحرم جزاء الحن وهو واحد بطلان بيع الحرم صدق وسراؤه وحرم ذبحه

بعد وعزم منه ما اكل لا حرم لم يذبحه اي لو اكله لحم آخر لم يعزم بقوله لا حرم عطف على متبرعهم وجاز الفصل
 ولدت طليبة اخرجت من الحرم وما عزمها اي الطليبة والولد لان الصبي بعد الاخراج من الحرم يبيح
 الامن شرعا ولهذا وجب رد ما اليه ومنه صفة شرعية فتنسب اليه الاولاد كما في الحزبة والانية
 والكسبة ونحوها وان ادى جزاها ثم ولدت لم يحجزه اي ليس عليه جزاء الولد اذ بعد اداؤه جزاء الام
 لم يبق آمنه لان وصول الخلف كوصول الاصل افا في ارا دلج او العرة قيد بارادتها او لم يرد
 منها لا يجب عليه شيء بما وجزة الميقات وبار ميقاته لزمه دم فان عاد فاحرم او حرما اي ان عاد الى
 الميقات حال كونه حرما في الطريق لم يشرع في نسك وانما قال وبني احتراز عن قولها فان العود الى الميقات
 محرما كاف لسقوط الدم عندها وما اخذ ملا بد من العود محرما بلباس قسط اي الدم اللازم والافلا اي و
 لم يعد الى الميقات او عاد ولكن بعد ما شرع في نسك بان ابتداء بالطواف او استلم الحجر فلا يسقط الدم كمن
 يريد دلج او متمنع فرغ من عمرته وخرجه من الحرم واحراما شبيهة بالسلسلة المتقدمة في لزوم الدم فان احراما كمن
 من الحرم والمتمنع بالعمة لما دخل مكة وانى بالعمة صار مكنتا واحراما من الحرم فوجب عليها دم بمجاورة الميقات
 بلا احرام دخل كوفي البستان حاجة فله دخول مكة بلا احرام وميقاته البستان كالبستاني بستان بني عامر
 موضع داخل للميقات خارج الحرم فاذا دخله حاجته لا يجب عليه الاحرام كونه غير واجب التقطيم فاذا دخله
 باهله وبكره لا يله دخول مكة غير محرم كمن ان اراد دلج فمقتاته البستان اي جميع الحل الذي بين البستان
 والحرم كالبستاني ولا نشئ عليهما اي البستاني ومن دخله ان احراما من الحل وقفا بغير فاته لانها احراما
 ميقاتها دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمره وجميع منه اي ما لزم بسبب دخول مكة بغير احرام لخرج في عامه ذلك
 الى الميقات واحرام وحج عام عليه في ذلك العام لا بعده وقال زفر لا يبيع وموالفيس اعتبارا بالزمن بسبب
 الذر و صار كما اذا تحولت السنة ولنا انه نذكر المترك في وقته فان الواجب عليه ان يكون محرما عند
 مكة فليبدأ بالاحرام مضبوذا كما في الاعتكاف المذور فانه ينادى بصوم رمضان من ذبح السنة
 دون العام كما في تارة ميقاته بلا احرام فاحرم بعمرة واقصد امضى ونفى ولادم ترك ميقاته لانه يصير
 حق للميقات با احرام منه في الفضا وكما طاف لعمرة مشوطا فاحرم بالاحرام فنهى اي عليه ان يرفض الدلج عند حاجي حصة
 على ان المكى منه عن الحج من الاحرامين وعند ما يرفض العرة وعلمه دم لابل الرض وحج وعمره لانه كفارت الدلج
 من حنيفة عن عمر عن المعنى في الدلج بغير شروء وعلى فانية حج وعمره ولو انما دلج لانه اذا سلكا الترمه كان منى غنة والنهي
 عن الافعال الشريعية كمن المشروعة ولكن دفع النقصان وسد دم جبر وفي الاقافي دم شكر من احرام بالاحرام
 يوم الحج آخرا في حج آخر فان حلن للاول لزمه الاخر حتى ينفى في العام القابل بلا دم والاي وان لم يحلن للاول فيه
 اي لزمه الاخر بالدم فصر بعد الاحرام الكا ولا اصل هذا ان الحج من احرام الدلج او العرة بدعة فان حلن في الاحرام الاخر

انتهى الاحرام الاول فلم يجر جامع من الجنين فلا يجب عليه دم بلع فادام حلق في الاول صار جامعاً من احرام الحج و
فبعد هذا ان حلق عن الاول وجب على الثاني لانه في غير اوانه طهره دم اجاعا وان لم حلق حتى حج في العام الثاني فعليه
دم عند ان يمشي في حلقه عن الاحرام الاول وهذا معنى قوله والاقية قصراً لا افا في احرام بهي بالبحر ثم بهي بالبحر
لان ما لم يمشي بها مشرع الا في كالتفران وبطلت العرة بالوقوف قبل افعالها لا بالمشي الي عرفات وان طاف
اي الحج لم يمشي طواف الغدوم ثم احرام بهي بالبحر ففني عليه ما في لانه بافعال العرة على افعال الحج وتندب رفقها لان
الحج تاركه يمشي من افعالها خلاف ما اذا لم يطف الحج فان فني لعمدة الشروع فيها فخرج رفقها فاعلم بمرم الحرام في نفسه
لان الحج من احرام الحج والعرة صحيح ورفضت اي طهره الرضا لانه قد ادى ركن الحج وهو الوقوف فبصر بانه
افعال العرة على اي من كل وجه وقد كرس العرة في من الايام ايضا وتقبلت مع دم فرض وان معنى حج وجب دم
لما ركاب فعل مكره فاستلج اهل به او سار فرض ونفي دفع اي فاستلج اذا اخرج او عرجه حبان برضا الاحرام
وتخلل في حال العرة لان فاستلج على ما في معنى ما احرام به لصحة الشروع وبذبح وانما رفض احرام الحج لانه بصبر
من العرش فبرضا الثانية وانما يجب عليه دم لتخلل قبل اوانه بالرفض باب **دم احرام الاحصاء**
المنع مطلقاً حال حصر العدة وحصر المرض وفي الشروع منع الحرف او المرض من وصول الحرم الى تمام حجة او عرفة
فإذا حصر بعد او من جاز له التخلل فثبت المنع وما وافق من وجوب الاحتياجه الى التخلل عن احرام
وعين برم الذبح اي واخذ من بعينه بوجبه ففني في الحرم لا الحلال وكان يوم الذبح قبل يوم النحر وعندهما ان
كان محصر بالمره فذلك وان كان محصر بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم النحر ويحرم تعلق طاحل وتفسير وهذا
من قول الوفا به قبل حلق وتفسير عليه ان من حج وعرفة لم يمسح بالحج بالشروع والعرة لتخلل لانه في المعنى فاستلج
حج ومن عرفة عرفة حتى قضاهما من زمان حج وعرفته انما الحج واحدهما قلنا في معنى فاستلج كما مر في المفرد وانما
فخرج وجه منها بعد حجة الشروع واذا زال احصاء اي القارن واكنه ادر اك الهدي والحج نوجه اي لمره النوجه لا اذ
وليس ان يخلل لانه كان لوجه عن ادر اك الهدي فكان في حكم البذل وقد قدر على الاصل من حصول المقصود
بالبدل فسقط اعتبارها كالكمف بالصوم لوجه عن العتق اذا على الرقية قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه
الحسين كذا اذا وصنع بالهدي ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه لجنة فاستغنى عنها مع احد ما فقط او بدلهما
ان يخل فان ادر اك الهدي لا يخلل لانه عجز عن الاصل كذا لو ادر اك الحج لا الهدي استحساناً لانه لو لم يخلل
يضيع ما له مما وحرمة المال كحرمة النفس فتخلل كما اذا حلف على نفسه وكذا لو لم يدرك واحداً منها ففوت
المقصود ومنعه اي منع المحرم بكنهه عن كنهه اي بمعنى الطواف والوقوف بعرفات احصاء له اذ قد راعى الوصول
الى الافعال مكان محصر كما اذا كان في الحلال عن احد ما ينع اذا قدر على احدهما لا يكون محصر ا على الطواف
فكان فاستلج يخلل به بدل عنه في التخلل واما على الوقوف فلو فرغ الا من عن الفوات عجز عن الحج بنصف فخرج
اي امر غيره بان حج عنه حج عنه ان مات ستم النحر ونزاه اي المأمور بالحج عن الناحية فاذا وجد الشيطان صاعداً

الاجلح والاطفال فاضى حان هذا اذا كان الامر عاجزاً سرجي زواله كالمريض والجبن وقد ذكرنا ان كان
لا يبرج زواله كالمزمنة والعلمى جازان بامر غيره بالحج عن الميت بالامر يقع عنه اي الميت في الصحيح ومن لم يسمع
وكون له ثواب النفقة والصحة هو الاول لان النار تدل عليه ولهذا يشترط النية عن الحج عنه وبذكر الحاج
في النية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسترو لي وتقبله مني ومن فلان فلان امرض المأمور بالحج في الطريق ليس في
اي غيره الحج ذلك الغير عن الميت الا اذا قبل له اي المأمور وقت الدفع اصنع ما شئت فحجته جاز دفعه من اوله
صار وكيلاً مطلقاً خرج الي الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه ان تفسر بما لا امر على نفسه والا فخذ اي حيفه
حج عنه من بلدته ان وفي به فكنهه وعند ما يحج من حيث مات هذه المسائل من فتاوى فاضى خان اوصى بالحج
عنه رجل لم يجد كذا في الجريد ومن حج عن آخره يعني رجل امره رجلان بان حج عنها فحج لم يقع عنها بل وقع عنه اي
وضمن ما له ان انفق منه لانه صرف نفقة الامر الي حج نفسه ولا يجعله اي لا يقدر المأمور ان يجعل الحج عن امره
لكن جاز عن احداً بوجه فانه ان حج عنها جاز له ان يجعله عن امها شاء لانه منبرج جعل ثوابه عليه لا واحد ما ولها
الاول بفعل حكم الامر وقد خالفه فخرج عنه ودم الاحصاء على الامر وفي ما يجب لانه الذي ادخله في هذه الورقة
فوجب عليه عليه ودم القران والجنابة على الحاج اما دم القران فلانه وجب شكر لما دفعه الله تعالى من الطمع
من السكنين والمأمور مخفف بهذا النعمة لان حيفه الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقران والابصير بما لا يفيض
النفقة واما دم الجنابة فوجب عليه كفارة ضمن الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وفوفه وعليه من فاقبل ان
وان مات الحاج عن الغير او سرق نفقته في الطريق حج عن منزل آخره ثبت ما في من ماله وعند محمد ما في من
المال المدفوع اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية اعتباراً بالنفقة الوصية فانه لو فرغ في جوفه
مالاً ودفعه الى رجل الحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يورثه غيره هكذا اذا فرغ الوصي لانه قائم مقامه وعند
ابي يوسف حج عنه ما في من الثلث الاول لان على بقا الوصية الثلث فني بقى منه شيء فينفذ الباقي حيفه ان نفسه
الوصي وعزل المال لا يبيع الا بالسليم الى الوجه الذي عينه الوصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع
فينفذ وصيته بثلث ما في من حيث مات كما هو قولنا وهو عطف على قوله عن منزل آخره ووجهه وهو ان
ان سرقه لم يسقط لقوله تعالى ومن خرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله الآية وقال عليه الصلوة والسلام من مات
في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل عتبرت الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو القياس
القدر الموجد ومن السفر قد يطلع حتى احكام الدنيا ما قال عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله
الا حيث وسفها الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من كذا كان الحرف فيجوز الهدي وهو ما يهدي الي الحرم
ليقترب به فيه من بل ويقر وختم ولا يجب تعريقه اي الذاب الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالنقيد ولم
فيه الا جاز التخييل وسحق بيانها عن قريب وجاز الغنم في كل شيء الا في طواف فرض جنباً ووطئه بعد الوضوء
حيث لا يجوز فيها الا البدنة اكل اي جاز الاكل بل استحب من مدي نطوع ومقعة وقران فقط لشكر فحرم

الملك منها بمنزلة الاخوية خلاف سائر الهدايا لانها وما كفاها من غيرة جارية فتنطق بها الحرمان عن الاستماع
بها لزيادة الزجر وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن كماله **ويخرج الاخيرين يوم القيامة** اي يعقبن يوم القيامة
ويخرج من سائر بني بنيهم من الهدايا لا فقيرة لصدقة اي لا يتبعن فقير الحرم لصدقة قال في الرواية
ومن يوم القيامة الاخيرين وغيرهم من الهدايا لا فقيرة لصدقة اي لا يتبعن فقير الحرم لصدقة قال في الرواية
ما قبله من حاج الى تكلف واعساف كالاخي على اهل وانصاف والعبادة المأذونة منها اخر واول على المقصود
منها ونقد في حجة وخطا ولم يبط ارجز ارمه ولا يركب الا ضرورة ولا يركب لبنة ولا يركب القطع من قطع
بأرباب وما عطفوا بسبب بغايتهم في واجبه ابدله والمغيب له وفي نقله لا شيء عليه وعزبه في النقل ان عطف
اي قربت الى الملك في الطريق وصيغ نعتها اي فلا تدبها وضرب به صفته سائر اهل كل الفقير فقط
بروقهم بعد وقت لا تقبل ولو شهدوا بوقوعهم قبله اي قبل وقت قبلت ان امكن التذكار حتى انهم وقفوا في
يوم وشهدتهم بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف اي وقفوا يوم الحز لا تقبل ويخرجهم جميعا كسخرامه والقياس ان لا
يخرجهم لانهم عباد عباد مخصوصين وان كان ملاكون عبادا وهداياهم كالأول وقفوا يوم التروية او في غير ذلك
وجه الاستحسان ان من شهدا على التقى لان غرضهم في جميع فلا تقبل ولان الاخر اذن عن الخطا بغير ممكن والتذكار
متعذر وفي الاول بالعادة حرج ظاهر وجب ان يكتفى به عند الاستنباه خلاف ما اذا وقفوا يوم التروية فان
التذكار يمكن في يوم الكس من ايام الحجارة الوسطى والثالثة وترك الاول فان قصد التكبير في ذلك
فقط جاز لوصول الكل ولو لم يترتب لانه ليس بشرط او في الكمال **الزجر** حسن لرعاية الزجر المتعذر
بما سبب من بني بطون الزجر منى او حب على نفسه ان يخرج ما شيا فانه لا يركب حتى يطفو طواف الزيادة اشترى
جارية احرمت بالاذن الى اذن ولا حتى لو احرمت بدونه لا تكون محرمة له اي لم يشترى ان يملكها بغير شراء فلم
تخرج فحماها وسواها الى من يملكها بالاجماع عطفها لاجل كتاب **الاخي** وجه مناسبة هذا الكتاب
بكتاب الحج ونوع الاخوية في ايامه وهي اسم لما يفتي به ويحج على اصحابه على افاضل من اخيه يعني اذا دخل في التقى
بأنه ايام الحج بذلك لانه يفتح وقت الفتي سبعة له باسم وقته وفي السراج اسم لحيوان مخصوص بين مخصوص بفتح
بنية القرية في يوم مخصوص عند وجوده وسائر اهلها وسببها وسائر اهلها الاسلام والامانة واليسار سئل به وجوب صدقة
الفطر وسببها الوقت وهو ايام الحج وكنها في ما يجوز ذبحها **شاة** من فردة وبنية بغير او بغير كلمة منه اي من واحد
الى **سبعة** وهو العكس لان الاخذ بالبدن كلها الا من واحد لان المارقة فريه واحدة وهي لا تجزى الا انا تركناه
بالاثر وسوردي عن جابر رضي الله تعالى عنه انه قال فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدية عن
سبعة ولا ضيق في التفتيت على اصل القياس يجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل وانما يجوز
عن سبعة ان لم يكن لا حد من اقل من **سبعة** حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وبقرة ونجيبا به لم يجز في
الابن لفوات وصف القرية في البعض وعدم جزي هذا الفعل في كونه فريه كذا في الكافي في وجع لواحد اشرك

اشترى ان سبعة اي جعلهم شركاء في بنية اشترى ذلك الواحد **الاخي** استحق ما وفي القياس لا يجوز
وهو قول زفر لانه اعد بها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقره سبعة ولا يجد الشريك في
الشراء فاستلجاجة الى هذا وذهب كونه اي لا اشرك قبل الشراء ليكون البعد عن الخلاف وعن صورة الرجوع في
القرية وتقيم الحزم والجزاء الا اذا ضم معه من اكاره او جلد اي يكون في كل جانب من الحزم ومن الاكاره
او يكون في كل جانب من الحزم وبعض الجلد او يكون في جانب الحزم واكاره وفي آخر الحزم وجليه في جود صرعا
للجسد خلاف الجنس وجب وفي الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي انها سنة
موكدة على قول ابي يوسف ومحمد ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح سعة فلم يفتح فلا يقرب مضطرا
رواه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوجه لا يلحق الا بترك الواجب على جوفها فريه ماله فلا ينادى الا بالملك والملك
مواخر مسلم فان القرية لا تنفرد الا من المسلم معتمدين فان اداها محض باسباب نشق على المسافر ونفوت بعض الوقت
فلا يجب عليه دفعا للحج عنه كالجهد **سورس** العظة فان العباد لا يجب الا على العباد من الغنى ومقداره ما يجب بصدقه
الفطر **الفطر** معلى تجب لاطفله اي لا يجب له ولولده الصغار لانها فريه فريه والاصل في العبادات ان لا يجب
على احد سبب غيره خلاف صدقة الفطر فان فيها من المونة والسبب فيها راسع مونة وبلى عليه وهذا المعنى محض
حق الولد وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاخوية يجب عليه لولده الصغيرة لانه في معنى نفسه بل يعني ابوه من
ما لا مال للطفل ان كان له مال او يفتي وصيه بعده اي بعد الاب والكل للطفل باقية بعد الاكل بديل ما ينفق عليه من
الآت البيت ونحو ما في الهداية الا مع انه يفتي من ماله ويأكل منه ما امكن ويبقى ما بقي ما ينفق عليه وفي الكافي الا
انه لا يجب ذلك ليس للاب ان ينفق من ماله اي مال الصغيرة لانها في معنى نفسه بل يعني ابوه من
تخرج في غيره بعد طلوع فجر يوم الحج الى غروب اليوم **الثالث** فان اول وقت الفتي بعد الصلوة في حق المعسر
طلوع فجر يوم الحج في حق غيره وآخره قبيل غروب اليوم **الثالث** من ايام الحج واعتبر الآخر للفقر والغنى والولادة والموت
فانه اذا كان غنيا في اول ايام فريه في آخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب وان ولد في اليوم الآخر على
ما فيه لا يجب وكذا الفريه لولا ان جاز لا حال الغلط في ظلمه الليل **تركت** الفتيه ومضت ابوها اعلم ان ابا
الحز لفته وابام الشترين ايضا لفته والكل بمعنى باربعة اولها لا غير واخرها شترين لا غير والمتوسطان نحو وشترين
فيها افضل من الصدق فمن الاخوية لانها تقع واجبة او سنة والصدق في تطوع محض واذا تركت حتى مضت ايام
الفتية تعد في بها اي بالاخيية نفسها **حجة** نادر لمعية اي من كان في مكة فوالا ففتي ان اضحى بهذا
وقد في بها ايضا فقير شراها اي الاخوية لها اي الفتيه فانها يجب على الفقير بالشرا بنية الفتيه عند ما وبعد
بقية ما غنى شراها او لا يعني ان كان غنيا تعد في بقية الاخوية اشترى او لم يشتر لها واجبة على الغنى
فاذا مات الوقت وجب عليه الصدق اخرا جال عن العدة كالجعة تعفى بعد فواتها طهر او الصوم بعد الفريه
مع للفتيه الجعة من الضان الضان ما يكون له آية والجعة شاة لها سنة اشترى مع الشاة من الضان

بان كان في المفارقة بعد نبت فيه الحزمة انما هو في بيته حرم عنده خلافا لما في شرطه بل في النسيئة وعلم
تركها عمدا في الجرح لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد بن حاتم اذا رميت شئك فاذا ذكر اسم الله عليه فان وجدته
قد مثل فكل الا ان تجده قد وقع في ما فانك لا تدري الماء فقله او سهره **وعدم القنود عن طلبه لو غاب**
مخاطبا سهره اي رمي فغاب عن بصره مخاطبا سهره فان ادره ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل اكله لبدله وسعه
وان تعدا حرم اذ كان في وسعه ان يطلبه وقد قال عليه الصلوة والسلام لعل موام الارض تقتله فان
المرسل او الراعي حيوانه اقوى مما لا يزوج حل الذكوة ولو قتلها حل بدونها اي لو كان حيوانه مثل حيوانه المذبح
لا يجب تذكيره بل يحل بدونها ولا عبرة لتلك الجبوة واما المتردية والموقودة والمختنقة والمنطجة وما يفرق
بطنة وبه حيوة والثاة الربضة فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكها بها وفيها حيوة قليلة
حل لقوله تعالى الا ما ذكيتم وحرم عطف على حل الذكوة اي حرم الصيدان تركها اي الذكوة **فصل في القدرة عليها**
فان لان حيوانه لما كانت اقوى مما لا يزوج كان ذكاته واجبة فاذا تركت حرم كذا اي حرم ايضا اذ عجز عن الذكوة
في طائر الرواية لان الجرح في مثل هذا حل الحرام وقيل حل وسور رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وقول الشافعي
او ارسل عطف على تركها نحو سبي كلبه فزجره مسلم فان زجره اى اغراه بالصباح فاشتد وقت مغراض بوضعه وسو
سهم لا يربط له سبه لانه يصيب الشئ بوضعه فاذا كان في راسه حدة فاصاب بحدته حل او بندقه تقبيلة
ذات حدة اما حرم لا يجنل قتلها فغلبها حتى لو كانت حفيضة بها حدة حل لتيقن الموت بالجرح او رمي صيدا
فوقع في ما لا احتمال الماء فقله كما ورد في الحديث لو وقع على سطح ادخل فتردى منه الى الارض لاله المردة واكلى
ان وقع ابتداء على الارض لا يمنع الاخر عنه وكذا الاول وقع على السطح او الجبل او الصحرة ان لم يترد او ارسل
كلية فاغراه مجوسي فاخذ ولم يرسل الكلب فاغراه مسلم فاخذ الحاصل ان اذا اجتمع الارسل والاغراه فالحبر
لما رسل فان كان من المجوسي فاغراه من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل او
الاغراه فان كان من المسلم حل لو من المجوسي حرم واقتضى الجبل ان اخذ الكلب فخرما ارسل عنه لا يمنع النعكس
باخذ ما عنبه وان ارسله فقتل صيدا ثم اخر اكلها كما لو رمي سها الى صيد فاصابه واصاب آخره وكذا لو ارسل على
صيد كثير وسمي مرة واحدة بخلاف ذبح التبين بتسمية واحدة كذا ير كل صيد رمي فقطع عضو منه لا يقتل قوله
صلى الله عليه وسلم ما بين من ابي فهو ميت وكله وكل قطع الحنا واكثر من عجزه اي قطعة تقطع بحيث يكون الشئ في طرف
والثلاثان في طرف الجود قطع نصف راسه او اكثره او قد ينقص فان كل واحد من ذلك في هذه الصور مجزئة فوق حيوة
المذبح فلم يبق له قوله عليه الصلوة والسلام ما بين من ابي فهو ميت بخلاف اذا كان الثلثان في طرف الراس الثلث
طرف الجود لكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح بخلاف اذا قطع اقل من نصف الراس لا مكان المذكور رمي
وراه آخر فقله الاخر فان اخذ الارسل او اخرج من غير الامتناع فهو له اي ملكه الاول وحرم رمي الكلب وضمن السهم
فمنه كانه كونه جرحا جرحا في الارض وان كان في ثلثه الاول الثلثان في الارض وحل لان ذكوة اضطراره كما سباني وبعدها كى

بجوز صيد **بليما** وحيه لان صيده سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاستدفاع شره وكل من
منشروع وروى بالصيد بطريق غير **عرب** لعين لانه ذكوة حكاية يجوز صلوة حاملة ولا يحس طاهره وان لم يوكى
بطريقه ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه كتاب **الذبيحة** جمع ذبيحة وهي حيوان من
ان ينزع فخرج السمك الجراد اذ ليس من شئ منها الذي يجلد بل ذكوة ويدخل المزدنية والطبيعة ونحوها فلا يحل لفقد
الذكوة **الذكوة** **نحل الماكول** اي ما من شئ ان يوكى لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولانها الميزة للدم الجحش من اللحم الطاهر
ونظير غير **خشب العين** فانها كما تقيد الحل فغير طاهرة الماكول وغيره لانهما الغنيم في انها نزعان ضرورية واختيارية
وضرويهما جرح عذو وكسا **والاختيار** **يزدح في الحلق** وسوا بين التنية والجبين واللبة موضع الغلادة من الصدر **ويكاف**
الذبح فوق العفة التي في اعلى الحلقوم اي لو كان فوقها لم تكن ذكوة في الجامع الصغير لا باس بالذبح في الحلق كله وسقط
واعلاه واسفله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذكوة ما بين التنية والجبين وسوي حتى جاز الذبح فوق الحلق
حل العفة لانه وان كان قبلها فهو من التنية والجبين وسوي ليل طاهر من يقول الحل فيها اذ ابقى عفة الحلقوم
الصدر ورواية المبسوط ايضا تساعده ولكن صرح في ذباح الذخيرة بان الذبح يقع اعلى من الحلقوم لا حل وكذلك
قناوى اهل سمرقند لا يزدح في غير الذبح وسوي مخالف لطاهر الحديث كما ترى ولان ما بين التنية والجبين يجمع العروق والمجوى
فيحصل بالفعل فيه انها الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سواء ولا عبرة في العفة كذا في العناية وعودة الحلقوم والمرق
والزفان في المغرب الحلقوم مجرى النفس الذي يجري العلف وفي العناية بالعكس **على** **ينقطع ثلاث منها** اي من العروق
اي ثلاث كان اما بغيره لا كمنع الكلى بطل متعلق بقطع **الادراج** واسال الدم ولو قشر القصب وجرا فيه حدة لا
او قشر **القابض** لقوله صلى الله عليه وسلم ما خلا الطفر والبش فانها من مدي الجبش وبالمزودين بكرة وعند الشافعي
حرم لما روي بن مخنف عن جده على غير المنزوع فانه الصادر من الجبش **ونزب** **اعداد** **شفره** **قبل** **الافج** **وكره** **لورود** **الاندر**
وارقا للمذبح وكره **الخر** **بها** **الى** **المذبح** **وذهبها** **من** **فقاها** **ان** **ينبت** **حين** **ينقطع** **عروقها** **لورود** **الموت** **باسود** **ذكوة** **فحل**
وبكره لان فيه زيادة الالم لما حجه فصار كما اذا جرحه قطع **الادراج** **والاى** **وان** **لم** **ينق** **حين** **قبل** **قطع** **العروق** **فحل**
الموت بالسبس بدكوة فيها وكره **النفخ** اي الذبح الشد بد حتى يبلغ النخاع وسوي بالعارسية حرام مغزو السبل قبل ان يبر
اي يسكن من الاضطراب وكره ترك التوجه الى القبلة وظلت كذا في الذخيرة **وشروط** في حل المذبح كون الذبح مسلما **فصل**
فان **الحرم** **ان** **كان** **صيدا** **او** **كان** **بالا** **لانه** **يدعى** **التوحيد** **والاصل** **فيه** **قوله** **تعالى** **الا ما ذكيتم** **وقوله** **تعالى** **وطعام** **الدين** **او** **نوا**
الكتاب **حل** **لكم** **والمراد** **به** **طعام** **بجف** **الذكوة** **من** **جهنم** **لان** **خضر** **اهل** **الكتاب** **بالذكور** **وفيها** **لا** **يلحقه** **الذكوة** **بسوي**
الكتابي **والجوسي** **كالسمك** **وغيره** **ذميا** **او** **حربا** **او** **موتلا** **من** **كنى** **بن** **وعكر** **كنى** **اي** **يحل** **صيده** **وفيه** **يحت** **لان** **المولود** **من** **خير** **الاب**
وبما **كذا** **في** **الكافي** **باعت** **التسمية** **اي** **يعلم** **ان** **حل** **الذبح** **بمعنى** **ذكر** **اسم** **الله** **تعالى** **عليها** **والذبح** **اي** **يعلم** **شرائط** **الذبح**
قرى **الادراج** **ونحوه** **وبقدر** **على** **قرى** **الادراج** **وحبس** **المفاهيم** **به** **ولو** **كان** **الذبح** **مجزئا** **او** **صياها** **فانها** **او** **تغلا**
التسمية **والذبح** **وقدر** **كما** **كان** **لما** **فل** **البل** **ادراج** **او** **اخر** **من** **فجرح** **فجرح** **وسمي** **وجوسي** **وورد** **اذ** **لا** **لله** **لانه** **ترك**

[illegible]

في سرها **باب** عليها لما فيه من نفع الصلح على الكخفاف والحرارة على الصليح والنفع **باب** اي يصلح الامانة
اهل الحرب ان كان الصلح خيرا للمسلمين واللام بحر لانه ترك الجهاد وصورة ومعنى ولو بالباخذة السلمون منهم لانه اذا
جاز بلما مال فيه **اولى ان اجتمعنا اليه** وان لم يجمع لم يجر لانه ترك الجهاد وصورة ومعنى والماخوذ من المال يقرض
الجزية لانه ماخوذ بقوة المسلمين كالجزية الا اذا تركوا لابططهم لم يجر ان يكون غنيمته كونه ماخوذا بالقتل وحكمه معروف
ولو حاصره الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بالباخذة من المسلمين لا يفعلها الامام لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الله
ليس المؤمن ان يبذل نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه باق طريق امكن او جب **وبين ان خير** اي لو صالحهم الامام
لم راي نقص الصلح اصل بندا بهم اي ارسل اليهم خبر النقص **بقابل** وقيل **بند لو خافوا** اي وقتلوا قبل ان يرسل اليهم خبر
النقص ان بداوا بالجهاد وبيع **المرء بجم والباقين** حتى ينظر وفي امرهم لانه ترك القتال الصلح فجاز كان في حال الحرب
باب لان اخذ المال منهم نقر لهم على ذلك وذا الجوز ولا راد ان اخذ لان في الرد عليهم مغفرة لهم على القتال **باب**
سلا وقيل **وحدبهم** ولربعد صلح لما فيه من معونتهم على الحرب **مع ان جيرة** من المسلمين كانوا وكفارا او اكل
حصن او مدينة حتى لم يجر لاحد من المسلمين فسلم فان كان الصلح **شرأبذ** الامان وادب على الامان لا يبيع امان ذي لانه
لستم بهم وكذا لا ولاية له على المسلمين لان بافء امير العسكريين يؤمنهم في جاز ذكره الزيلعي ولما ان **اسير** لم معهم
وتاجر سلم معهم لانها مقهوران تحت ايدهم فلا تخافونها والامان تحق على الخوف ولما ان من اسلمته ولم يباجر السبا
لما ذكرنا وصبي وعبد **محرورين** ويجنون اما البسي فاذا لم يعقل بطل مانه كالحجرون وان عقل وسجور عن القتال كذا **عند**
حينفه ظاهرا لحد وان كان ماؤد ما في القتال فالاصح ان يبيع بالانفاق واما العبد فاذا جرح عن القتال لم يبيع امانه عند ظاهرا
وان اذن له فصح امانه **باب** **المغنى** **وقسمته** **ادفع** الامام **لمدني** **سلي** **جزا** **اي** الامام على وجوبه لا
معدولاس بعده من الامراء وارضاها تبقى على ملكهم ولو فتحها عنده اي قهرها فهو في جهتها **بخير** ان اجسها ثم قسمها **بيننا**
بين الغائبين فكون ملكا لكان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ووضع عليها العشرة الا يجوز وضع الخراج ابدا على السلم
كاسياني او افراسها عليها اي ان شاء الله وتزكم احرارا اصل في المسلمين والاراضي ملوكة لهم بخير
اي بوضع جزية عليهم ووضع خراج على اراضيهم كاقبل عمر رضي الله تعالى عنه حين فتح سواد العراق حيث من على
اهلها وترك دورهم وعقارهم في ايديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم ولم يقسمها من الغائبين
فالاول اول اول عند حاجه الغائبين وان كان عند عدوها لكون ذخيرة لهم في الكس من الزمان او **نظام** منها **انزل**
قوا آخرين ووضع عليهم الخراج لو كانوا كفارا كذا في النخعة معني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وقوله
لو كانوا كفارا اشارة الى ان القوم الاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة لانه ابدا وضع على المسلمين
والامام في حق اصل فتح مخير ايضا ان شاء الله **قتل الاسير** لانه صلى الله عليه وسلم قتلهم ولان فيه جسم مادية
الشرك او اسيرهم توفيرا للمنفعة على المسلمين او تركهم احرارا لانه لنا الا مشركي العرب والمنديين اذ لا ينفع منهم الا لاسلام
او السيف **جسم** منهم ويوان يترك الكافر الاسير بلا اخذ حتى فيه وفداؤهم ويوان يتركه وباخذ منهم مالا او اسير

مع ما فيها من ماله حواي السبب لكل اي جميع الخيانت لم يفعل الامام والقابل غيره فيه سواء
والاكتفاء اسل الحرب اذا سبوا اسل الذمة من دار مال لا يملكه منهم لانهم احراز كذا في واقعات الصدر
واذا سبي بعضهم بعضا واخذوا اموالهم او سبوا اهلهم او غلبوا على مالنا واحرزوه بدارهم مملوكه ولو كان مالنا
جيدا مؤننا او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح المسئلة الآتية وهي ما اذا ابتاع مسلمان عبد مسلمانا او دخل
دارهم او اموالهم واحرزوه بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا منها حتى ان اشترى منهم باجر شيئا ما
قبل احرازهم به او جده ماله في يده اخذ بلا شيء لا حر ولا مملوك ومدير ما وام ولد له ومكاتب حتى لو كان اسل الحرب اخذوه
من دارنا واجر زوجه بدارهم ثم ظهر عليهم فهم لما حكم قبل القسمة وبعد ما وذلك لان الاستيلاء ما يكون سببا
للك اذ لا في محله ما يملكه من اموال المباح والمحرر ليس محال للملك وكذا من سواه طريقهم من وجهه اي عبد من دارنا
سواء كان مسلم او ذمي ذكره شرح البداية **انما دخل اليهم احراز عن ابن مرقدة** في دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا
عليه وانما قال **ان اخذوه** اشاره الى خلاف الاماين فانهم اذا اخذوه وقيدوه مملوكه عند ما خلا فله لما ان العتقة
على المالك لقيام يده وقد زالت ولتظنوا اخذوه من دار الاسلام مملوكه كما قرئ ان يده ظهرت في نفسه بالروح
من دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق يد المولى باقية عليه فكيف لا من الاستعارة وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار
بنفسه فلم ينحل المالك بخلاف الميرور لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمعه ظهور يده عليهم ولهذا
وسببه لانه الصبر مملوكه ولو سبوا بدارهم ودار الحرب لا يملكه **ويملك بالقبلة عليهم حرهم ومديرتهم وام ولدهم ومكاتبهم** وملكهم
فان الشرح اسقط عنهم حررا على جانبهم فانهم انكر واحد انه تعالى واستكفوا عن عبادة جازم الله تعالى عليه بان
جعلهم عبيده وتبع ماله فانه ثم ان الكفار يبيعوا غلبوا علينا واخذوا مالنا اذا غلبنا عليهم واخذوا الغنائم منهم واخذوا
ما قتل وجدها ماله في الغنائم **ان اخذوا** مجازا فاقب القسمة من الغنائم واخذوه بالقبلة بعد ما اي بعد القسمة
لما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان المشركين اخذوا ما قتل من المسلمين بدارهم ثم وقفت في القسمة في قسم
فيها المالك القديم فعاد على الله عليه وسلم ان وجد بها قبل القسمة اخذها بغير شيء وان وجد بها بعد القسمة اخذها
بالقبلة ان شئت وانما فرق من المالكين لان المالك القديم يفرز بوزن المملوك عند بلارضاء ومن وقع العين في نصيبه
بالاخذ منه بما لانه استحقه عوضا عن سهمه في القسمة فعلمنا ان اخذها بالقبلة خير للضررين بالقدرا المكن وقبل القسمة
المالك فيه العامة ولا يصب كل فرد منهم ما ياتي بقوته فلا تخفى الضرر وانما طفت قبل قسمتنا لرد ما وقع في الحرج وشره
حيث قبل منه واذا ظهر ما عليهم قبل القسمة حلت لاربها او عدها اخذوا بالقبلة ان شاءوا وفي الشرح اذا ظهر المسلمون
على الكفار فوجدوا اموالهم بدارهم قبل ان يقسموها في لاربها بغير شيء وان وجدوها بعد ان انقسموها اخذوها
بالقبلة ان اخذوا فان حل القسمة على قسمه الكفار ومخالف جميع الكتب كما لا يخفى على اولى الابصار واخذوا
ان شئنا منهم في دار الحرب تاجر واخرجه لدارنا فان المالك القديم ان وجد ماله في ملك حاصر ان كان دواليه
ابدا ومعه اخذ مثل العوض ان كان مثليا وبقية ان كان قيميا لانه لا يملكه الا بالقبلة ولا يملكه الا بالقبلة

لانه دفع العوض بمقابلته وان كان مملوكه بعقد فاسدا وبغير عوض بان وسبوه لمسلم اخذ بغيره ماله
ان كان قيميا وان كان مثليا لا ياخذ لانه لو اخذ بمثله لا يفيد وان اخذ **ارسل عبيده مفعولة** يعني اذا
اسروا عبيدا فاشترى مسلم واخرجه الى دارنا ففقت عينة واخذ المسلم ارشها فالمولى القديم اخذ العبد
بمن اخذ به من العبد والميرور من الفرق ولا ياخذ الارش لان حقه في العين المبتولى عليها ولم يزد الا سبلا
على الارش ولم يولد من العين **كر والاسر** اي ان اسرا الكفار عبيدا فاشترى رجل الف درهم فاسره فاشترى
فما دخلوه دار الحرب فاشترى اخر بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذ من المشتري الكافي لان
لم يزد على ملكه بل اخذ المشتري الاول **من كذا** يعني لو ردد الاسر على ملكه اخذ المالك القديم من المشتري الاول
بالقبلة لان العبد قام على المشتري الاول بالقبلة فلم يخط منه شيء صيانة لطفه **وقيل اخذ الاول** من كذا
لا ياخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان الماسور منه الكافي بالقبلة الاول اخذ اعتبارا لما حال حضرته وان
المشتري الاول لا ياخذ المالك القديم لان حق الاخذ بالقبلة انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملكه المشتري
الاول فاذا لم يثبت المنفصل لا يثبت ما في ضمن ابن عبد مباح فاخذهم الكفار فاشترى منهم رجل اخذ العبد بحالنا
لم يملكه لما قرئ **وغرنا** اي لانهم مملوكه ابتاع من عبد اسلام واخذوه دارهم منها خمس ما مل من العبد في كلهما
بلا عاقب احدهما بهذه فانه تجرد وغرله دار الحرب معنى اقامتها بين الدارين مقام الاعان وذكر ان الثانية
او استولوا عليه واخذوه فيها اي دار الحرب فانهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله **اسلم عبيده**
وجاءنا وذكر الرابع بقوله **او ظهر عليهم** وذكر الخامسة بقوله **او خرج الى العبد الى عسكر المسلمين** عني العبد في جميع
الصور ولا يثبت للرا من احد لان هذا عني حكى ذكره في غاية البيان نقلنا عن شرح الطحاوي **دار**
المستامن ممن يدخل غير داره بامان مسلما كان او حربيا لا ينعرض باجر ثمنه له ومن ماله لان المسلمين عند
شر وطهم وقد شرط بالقبلة ان لا ينعرض لهم فانه من عده غدرنا **اخرجه مملوكه** اياها المالك غلروا ولا
على ان مباح واما الحرمة فمحمولة بسبب الغدر الحرام **فيقتدق** يعني يفرق بالقبلة منه عتقه الا اذا اخذ مملوكه ماله
من قولهم لا ينعرض **وجب** هو لو فعل كك غيره **يعلمه** ولم يمنعه لانهم يداوا بنقض العهد والالزام كون مفعولة
الشرط بخلاف الاسير لم يجب مباح له النعوض ولا يكون غدرنا وان اطلقوه طوعا لانه غير ساسن ولم يوجب
ان تزام **ولا يبيع** من وجب لان الفرج لا حل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز كما قال **اذا وجد امة الماسورة**
او ام ولد او مديرة لانهم مملوكين ولم يطا من الحر ان اذ لو كانوا وطونين ووطا المالك لزم كسبها
لا امة الماسورة مطلقا اي ليطاها وان لم يطاها الحر لانهم مملوكها وان **حرس** اي جعل الحر المستامن مديونا
بصرف ما وعكس اي اذا ان المستامن الحر او عتبه احد من الاسرا لا وجا **او اسنان الحر** لم يفسد
لا حرمها بئني **اما الا** دانه فلان القضا بئني لولاية ولولاية وقت الا دانه اصلها ولا وقت القضا على
لانه انتم حكم الاسلام فاما معنى من افعاله واما الزمة في المستقبل واما الغصب فلا ماله صا وملك الغاصب

[illegible]

ارضای می‌کون الحریة ذمیه اذ انکحت ذمیا بها گوینا باعنه از و جها بلا عکس ان ممکن ان یطلق فیرجع الی وطنه
مسلم من اهل الحرب رجع الیهم فاحرمه بالرجوع لانه ابطال امانه و مافی دار الاسلام من ماله علی خطر ان اسلم
الاسلام و ظهر علیه ان اهل الحرب فقتل سقط دین کان له علی معصوم مسلم او ذمی لان انساب ابد علیه بواسطه
الطایفه و قد سقطت و بدین علیه اسبق من بدی العامة فخص به فی سقط و اخی ای صار فیا و دبعه له عند ای مقصود
لانها فی بدیهه قدر لان بدی الموضع کیده فیصبر فیا ببقا نفسه و عن ابی یوسف ان لو دعه بصیر لوقع لان بدیهه بها
اسبق فیهما احن و احد المرحوم بدیهه عند ابی یوسف و ساع و یو فی ثمنه الدین و انما صلح بسبب المال عند
وکره الزلیعی و ان مات او قتل طایفه علیهم فالدین و الودیعه لورثته لان حکم الامان بان عدم بطلانه فیرد
ورثته لقیامهم مقامه حری سنانا فیه عرس و اولاد و دبعه مع معصوم و غیره فاسلم فظهر علیهم و کله فنی
اما عرسه و اولاد و الکبار و مافی بطنها و عقاره فلما ذکر فی باب الفنا بم و اما اولاد و اصغار و طان الصغار
ینبع اباه و یصیر مسلما باسلامه اذ کان فی بدیهه و تحت و لایته و مع بنیان الدار بن لا یحصل فک و امواله لم یضر
با حراز نفسه لا خلاف الدار بن فیبغی اکل فیا و غنیمه و کوسبی الصبی فی صلح المسلمه و جاء بدی الاسلام کان مسلم
بنجالیه لا جماعه مافی دار و احده علفا فقبل اخراجه الی دار الاسلام لا خلاف الدار بن ثم مونی علی حاله لاذکر
مسلمانی فی الرق الماعرف فی موضع و کره الزلیعی و ان اسلم ثم و جاء بها و ظهر علیهم فظفله و مسلم لانه لما اسلم
دار الحرب تبعه طفله لانا و الدار و دبعه مع معصوم مسلم او ذمی کون له لانه فی بدیهه مخزنه فکانه فی بدیهه
فنی و مسا و اولاد و الکبار و عرسه و عقاره و دبعه مع حری مسلم حری ندی فی دار الحرب و لو زیسکون فیه
فمنه مسلم فلا شی علیه الا الکفره فی الخطا و لاشی فی العذر و قد علم وجهه یاخذ الامام و بدیهه مسلم
له و بدیهه مسلم سنانا مسلم سنانا فی دار الاسلام من علفه فانه خط لانه قتل نفسا معصومه فتناله
المعصوم لوارده فی قتل الخطا و معنی قوله اخذ الامام ان لاخذ له لیضعه فی بیت المال لا یضرب ناظر
المسلمین و هذا من النظر و یقتل الامام او یاخذ الدینه فی عده معنی ان کان القتل عدا فالامام بالخیار
القود و اخذ الدینه بطریق الصلح لان موجب العود القود و لایة الامام نظره نظره فیهما رای اصل فقل
ان الدینه فی هذه الصورة الفع من القود و لهذا لا یقولون لای للعامة و نس من النظر اسقاط ضمهم باعوض
لهذا البحث من فیهما کون دار الحرب دار الاسلام و عکسه دار الحرب مضیه دار الاسلام باجرا
احکام الاسلام فیهما کافه المجمع و الاعیاد و ان فی فیهما کافه اصل و لم یفصل دار الاسلام بان کان فیهما
و عن دار الاسلام مصر آخر اهل الحرب و یکتس ای یصیر دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثه ذکر الاول
باجرا احکام الشریک فیهما و انما بقوله و انضالها بدی الحرب بحیث لا یكون بینهما مسلمین و انما ثلثه
یعنی فیهما مسلم او ذمی اما علی نفسه کذا فی السیر الکبیره اذا غلبت و عند سها اذا اجروا فیهما احکام الشریک
دار الحرب سواء اهلکته بدی الحرب اول و یفی فیهما مسلم او ذمی فیهما المسلمان المذلولان

جمع خليفه وسمى بايقدر لانتان في كل يوم من طعام اورز في المزار وسهنا الشجر والخراج فكون
من قبيل تسمية الشجر باعتبار ما يول اليه الاراضي العشرة ارض العرب وسمى باسم العذيب الى اقصى حجر باليمن ممره
طولا واما العوض فاسم يجرى وتزل على الى حد الشام وما اسلم اهل طوعا فان المسلم لا يبداء بالخراج صيانة له عن الذل
لما فيه من الجزية وفي العشرة معنى العزة او فتح عنوة ونفس من العزة ولو سهرها بينهم ووضع الخراج عليها كذا اذا
نفس في الجاهل كذا في الجاهل الصغير العنابي والبصرة لاجل العجالة على انها عشرة والناس ان يكون خراجية لا تفت
عنوة واقولها عليها وسمى من حمله ارض العراق ولكن ترك ذلك باجاءهم وبستان سلم او كرم له كان داره لان الجاهل
الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشرة التي به لان فيه معنى العباداة ولانه اخذ او تعلق بنفس الجاهل والاراضي الخراجية سواد
العراق اي عراقي العرب وسواهم العذيب الى عقبه طوان عرضا ومن العنابية وبغال من العنابي الى عبادان طولا وان
عنوة واقولها عليها او صالحهم الامام لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج البقي به او اجلاس الامام من ارضهم
ونقل اليها فاما اخر من كفا الماعز ان الخراج اما يرضع على القوم المتولين او اذا كاد كفا لاما اذا كان مسلمين
علم يرضع عليهم العشرة وسواك عطف على ما فتح عنوة احياء الذي بالان اي اذن الامام فانه ايضا خراج لان ابتداء
الرضع على الكافر وارض من العشرة اذا فتح مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراج لما فتحوا اجبا سلم معتبر
فان قريب من ارض الخراج فواحي اوارض العشرة فشرى وكل منها من الاراضي العشرة والخراجية ان سقى بالاعشرة وقد
سنة العشرة الارض كافر سقى بالاعشرة حيث روضتها الخراج وان سقى بالخراج يرضع من الخراج فان الجاهل الصغير
والخراج متعلقان بالارض النامية وتاويها بانها في العشرة السقي بالاعشرة وبها الخراج وما الى ارضي مراده في هذا التفصيل
في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ما يرضع لان الكافر لا يبتدئ بالاعشرة لاني في التفصيل حاله الان ابتداء
واما الخلاف فيه في حاله البقاء فاما اذا ملك عشرة بهل يجب عليه الخراج او العشرة ثم لما ذكر الماء اراد ان يرضع فقال
ما السواد وما يرضع في ارض عشرة عشر يوما وانها حفر بها العجم وما يرضع عن في ارض خراجية خراج كذا في
ولو ان المسلم والذمي سقاء مرة بما العشرة مرة بما الخراج فالمسلم احق بالعشرة والكافر باخراج كذا في مخرج الدرية
كذا في خراجي سقي من خندق وجون نهر زبد وجلة نهر بغداد والذات نهر كوفة عند ابن يوسف وعشرى عند محمد بن
الخراج نوعان احدهما خراج مفاصلة ان كان الواجب بعض الخراج كالتسوية والذات خراج وتطيقه ان كان الواجب
سواء في الذمة بغير ان يتمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن الخطاب في كل جريب وسكوتون ذراعتين
بذراع كسرى ويوسج قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبح مائة وعشرون الحساب اربع وعشرون اصعاه
والاصح ست شعيرات مضمومة يكون بعضها الى بعض ويقل ما ذكر جريب سواد العراق وفي غيرهم معتبر العنابة عند
بعضهم انما اصع جريب مائة مفعول وضع من بزاوية جريب على صاعا وجريب لربعة خمسة واربعة
جريب كرم او اشجار مائة مائة او سواه كزندان وبستان وموارد كوطها حابط وفيها تخيل منفردا
واعتاب ولكن فواحدة من الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يكون خراجا فواحدة منها في كرم باطنين او ليس في

لرطب عررضي الله تعالى عنه وقد اعتبر الطاقم في ذلك فتعتبر بها فيما لا يربط فيه فالواضع الخراج غايه
الطاقة لا يرا د عليه لان التضييق غايه الاضمار ونقصان لم يطن وتطيقها بالاجماع ولا يرا د ان الطاقم عند
ابن يوسف وسور وابنه عن ابي جعفر وزاد عند ابن اعتبارا بالنقصان ولابي يوسف ان خراج التوظيف معتد
واستاع الصلابة فيه رضوان الله تعالى عليهم واجب لان المعادير لا تعرف الا بتوقيفها والتقدير يمنع الزيادة
لان النقصان كذا جازها عاقتعين منع الزيادة لئلا يعلو التقدير عن العاقبة ولا يخرج الا بقطع الماء عن ارضه او
لان النقصان التما التقدير في المعبر في الخراج وسواك من الزراعة او اصحاب الرزق انه لان الاصل اذا ملك بطل
تعلق به وقالوا اما يسقط اذا لم يرض من سنة مقدار ما يمكنه ان يرضع الارض ثانيا واما اذا بقي فلا يسقط
الخراج ان عظمها الى الارض ما لم يكن كان ثانيا وقد فوته وبني الخراج ان اسلم المالك لان فيه معنى الحوثة
فيعتبر مؤنة في حاله البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم او غيرها من اهل الخراج مسلم لما ذكرنا وقد صح ان الصلابة رضوان
الله تعالى عليهم اشترى الارض الخراج وكانوا يوردون خراجها وكذا في خارج ارضه اي ارض الخراج لعول صلي الله
وسلم لاجل عشره خراج في ارض مسلم ولان احد من امة العداء الجور لم يجمع بينها وكفى باجاءهم حجة وبكر السيرة كذا في
لان العشرة لا تحصى عشر الا بوجوده في كل خارج لا الخراج الموقوف فانه لا يكره تكرار الخراج في سنة لان عمر رضي الله
تعالى عنه لم يرفضه واما قد خراج بالموقف لان خراج المعاشمة يتكرر الخراج في السنة لان عمر رضي الله
عنهما وبما كان لو كانت عشرة الخراج لوجب له ان يسبب العشرة لارض النامية بحقيقة الخراج وسبب الخراج
النامية بالتمكن ولا عبرة بالصاحب ففضل في الجزية وسمى نوعان جزية وضعت بالصلح والرضا في تقدير
بالصلح والاتفاق وجزية بمعنى الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية بصلح لا يفدر اى لا يكون له تقدير من الاستماع
بل كل ما يقع الصلح عليه يتفق لا يفدر زيادة ونقص وما وضع بهما غلبوا او اقروا على املاكهم فيه اشارة الى ان
ايدهم من العقار وغيره كون املاكهم بعدا اقروا عليها بغيره على كتابي وجوب سقي ووثني على ظهر غناه بان ملك في
ان في رسم فسادا والام في لكل سنة متعلق بقوله بقوله ثمانية واربعون درهما على بقدر يرضع منه في
شهر اربعة دراهم وزن سبعة وبقدر على متوسط ملك في درهم الى عشرة الاف نصفها اى اربعة وعشرون وبقدر
في كل شهر دراهم وعلى فقير لا يملك الا ثلثي ولكن كسب اى سوين اهل الكسب ربعها اى اثنا عشر وبقدر في كل شهر
الا على وثني على فان ظهر عليه فخره وطفله فني ولا على مرند ولا يقبل منها الا الاسلام او السيف لان كرمها
قد تفلط اما وثني العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين اطهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمجزة في حقهم اطهر واما
طاعة كفر برب بعد ما تبين الاسلام ووقف على محاسنه ولا على راحب لا يخالط وروى محمد بن ابي جعفر انه وضع عليه
اذا كان يقدر على العمل ما يوفى له ابي يوسف وصبي وامرأة ومملوك واعبي ورضن وبقدر لا يكتسب ونسقط الجزية
والجور بالاسلام لان شجر العقوبة في الدنيا يكون لدفع الشر وقد اذبح بها ونفذت الجزية بالكره معنى اذا لم يوجد
الجزية حتى حال عليه حولان يسقط عنه وعند مال او موقوف لا يحد ثبوتها بغيره وبنت ناز

كيفية اليهود والنصارى المتعبد لهم وكذلك البعثة مطلقا في الاصل ان غلب استعمال كنية اليهود
والبعثة المتعبد للنصارى كذا في النهاية والصومعة للحنفي فيها بمنزلة البعثة بخلاف موضع الصلوة في البيت لا ينعى كنية
بينا اي في دار الاسلام ولهم عادة التهنيد اي لهم ان يمتنعوا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول للمنع من
تعلقها الى موضع آخر لانه احداث الذي اذا استمرى دار اي ارادوا فيها في الموضع لا ينعى ان يباع منه فلو اشتري
عليه من المسلمين وجعل كوزا للشر والنجاسة على البيع الا اذا كثر ذلك ذكره فاضى خان بمنزلة الذي في زينة ومركبة
وسلاحه فلا يركب شيئا ولا يلبس سلاحا وبظلاله كنية متوطئة غليظة بقدر الاصبع من العروق والشرع يشهد الذي
على وسطه ويؤخر الزنا فان من لا يربى ويركب على سرج كالكاف ويمنع شياؤهم في الطرق والمخارج
على دورهم لئلا ينفقوا نفقهم ونفق غيره حتى اخفى القتل ان غلب على موضع طريقا او حتى يداومهم لانهم صاروا
عليها فيعبر عن ذلك من العاقبة وموضع شرب الخمر وصار كند في الحكم بكونه لجا فذكر ان امره من زينة
بمنزلة ما روي ان الان يرجع فيسلم الا لا ينفق غيره ان امتنع عن الجزاء او زنى بمسلة او قتل مسل او سب
صلى الله عليه وسلم قال ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق له بعد الا ان يغفر له عن الايمان في اخاف
الامان فما ينفق الاصل الا ان ينفق الخلف الا ان يظن الاول وانما انتهى به القتل الزمان الجزية
لا اودوا بها والامر ان ينفق الفصال كذا في البداية والنهاية واذا كان في قول من اسكال لان معنى الامتناع عن الجزية
يعدم او انها كانه يقول لا اعطى الجزية بعد هذا وظاهره انه ينافى في بقاء الامتناع اللهم الا ان يرد بالامر ان ما خبر بها
والتمسح اذها ولا يخفى ثبوتها وتبين صلى الله عليه وسلم كذا في الكفر المفسدان لا يمنع عقدا لثمة فالطاري كيف فيه
مع ان الدفع اسهل من الرفع وابقا فان يهودى رسول صلى الله عليه وسلم السام عليك فقال اصحابه فقتل فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا رواد النجاري واحد اذا سبته كافرا وما اذا سبته او احدا من الانبياء صلوات الله تعالى
عليهم وسلم فانه يقتل جزا ولا يوبة له اصلها سواء بعد القدرة عليه والشهادة او اجابا من قبل نفسه كالزندق لان
هدو جب فلا يفسد بالنوبة ولا يفسد خلاف لاحد لا يمتنع على به حتى العبد فلا يفسد بالنوبة كبر حقن الاول
وكذا القذف لا يزيل بالنوبة بخلاف اذا سب الله تعالى ثم تاب لا راد له من الله تعالى ولان النبي ينشر والبشر جنس ملحقة
المعرة الامن اكرم الله تعالى والبارى تعالى منزعة عن جميع المعاصي بخلاف الارادة لانه معنى يفرده بالمراد كونه
من الغير فقلت اذا شتمه سكان لا ينعى ويقتل ايضا هذا وهذا من سب ابى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الامام
والبدوى واسل الكوفة والشهيد من مذنب ما لم واحدا به قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اخطى في ذلك
اذا كان مسلما وقال ابن حنبل الباكي اجمع العلماء ان من سب كافرا فوكله القتل ومن سب كافرا فوكله كذا في الفتاوى
معدوم في الكلام في هذا الباب في الكتاب المستبى بالسيف المسلول على من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمنزلة كونه لان حرره صلى الله عليه وسلم على ذلك بحضرة من الصحابة ولا يوجب من اطاعهم لان الصلح على الصدقة
المضاعفة والعقد لا يجب على الاطفال كذا المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من سول الجزية

الجزية لنفسه والحاج لا رضى به من سول الجزية حيث يؤخذ منه الجزية والحاج ودوله صلى الله عليه وسلم
سول القدم منهم انما جعل في حق الصدقة فجعل سول الهاشمي كالحاشمي في هذا الحكم لان الحرمان مثبتا لهما
وما في الجزية والحاج وما في التغلب وسد باب اهل الحرب وما اخذ منهم بل احرب يصرف في مصالحنا كسائر الجزية
فتظرة وهي ما يكون مركبا جبر وموطلا فانما مثل ان يثبت السفن وكفاية العلماء والفضلاء والعمال ووزر
المقاتلة ووزر اربابهم من مات في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلي لا تغلظ قبل النقص وذكر في العود الامام
او ارفع الغلظة وذهب قبل مضي السنة لا يسر منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الخطا وان كان الامام و
المصا ووزر في المسجد سخي مصار كالحزبية وموت العاض في خلال السنة وفي رواية صدر الاسلام طاهر من
قرية فيها ارضى لو وقف على امام المسجد يصرف ليه عليها وقت الادراك فاذا الامام الغلظة وقت الادراك
عن تلك الجزية لا يسر منه حصنة ما بقي من السنة وهو نظير موت العاض واخذ الرزق ويجل الامام اكل ما بقي من
ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي رواية صاحب الجبط المودن والامام ان كاهما وقف علم سببا
حتى ما فانه يسقط لاه في مولى الصلوة وكذلك العاض وقيل لا يسقط لاه كالحاجة باب المودن
من اراد والديا فبانه عرض عليه الاسلام وكشف شبهته وجس ثلثه ايام ان استعمل وقيل مطلقا
وان لم يستعمل فان ما به بالتبرق عن كل دين سوى الاسلام او عا انتقل اليه فماتت والاي وان لم يفتل
لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينة فافنوه رواه احمد والبخاري وغيرهما وكذا في قوله قبل العرض معنى الكراهية
بما ترك الذنب بلا ضمان لان الكفر مبيح والعرض يبيح الدعوة غير لازم ولا يسر وان كان بدرا لرب اذ لم
يشتر فيه الا الاسلام او السيف لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا رسوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على رسلنا فليقرئ الصافات والافان والاسلام واستر فاق المرد لا ينعى وسبيله لما مر
بالمخالف المردة او اخذت بدرا لرب فانها تسر في اذ لم يسر فليها ولا يجوز ابقاء الكافر على الجزية او
الرق ولا الجزية على النسيان وكان ابقا وبقا على الكفر مع الرق انفع للمسلمين من ابقاها من غير شئ الكفر ملة
حلالا لث في قوله من يهودى او عكس ترك على حاله ولم يجر على العودة احد الزوجين فسخ النكاح عند
ان جنيعة وابى يوسف لا طلاق وعند محمد ردة الزوج طلاقا قياسا على ابا الزوج وبزول ملكه عن ماله موقوف
فان اسلم عاد وان مات او قتل او حتى بدرا سم وحكم به عني مدبره وام ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين
الوجلي يصير حال الموت المدبرين وكسب اسلامه لوارثه المسلم فان سب المسلم لا يبرئ الكافر فكيف مرنه المسلم فلما
ان ملكه بعد الردة بان لما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه في الاسلام الى وارثه لا مكان استناده ولو جرد
الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة فيكون
المسلم من كسب الردة في نفسه وفي كل حال من كسبها اي دين حال الاسلام معنى من كسب حاله في
حال الردة من كسب حالها مع طلاقه فان النكاح لما انفس بالردة كانت المرأة معتدة فان طلقها انفس

تقبل المصحة وقد امرنا بما نعلمه لعلنا نفي ما نرى من قتل من الحرب فلا يوجب حرمان الارض
فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
العدل بانهم ولا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
الحرب واذا لم يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اذا اقر بالسلطان يجب العثمان بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اي لا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
وسم آتوني والسبل آتوني من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يرضوا عنه وان قدر ما عليه والافعال واجب على
مسلم ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اذا اقر بالسلطان يجب العثمان بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اي لا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
وسم آتوني والسبل آتوني من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يرضوا عنه وان قدر ما عليه والافعال واجب على
مسلم ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اذا اقر بالسلطان يجب العثمان بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اي لا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
وسم آتوني والسبل آتوني من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يرضوا عنه وان قدر ما عليه والافعال واجب على
مسلم ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله

بغيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بغيره الامام في غير حرم الاموال فريضة منه فريضة ما البئر الاولى
ان ذهابه من حفر الكا ولا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
ما يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
لم يكن له ان يحفر الثاني كذا في الكافي ولا في الذي حفره وراا الحريم منفصلا بحرم البئر الاولى والحريم من ثلاث حريم
سوى بئر الاول لسبق ملك الحفر الاول منه وان ارا ذلك التوسعة عليه فريضة من حرم البئر الاولى والحريم من ثلاث حريم
حريم قدر ما يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
الحريم وميل هذا عند ما وعدها بغيره لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض ولا حريم للبئر الاولى والحريم من ثلاث حريم
ارض غيره عليه حريم حرم عندا بغيره الا ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اذا اقر بالسلطان يجب العثمان بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اي لا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
وسم آتوني والسبل آتوني من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يرضوا عنه وان قدر ما عليه والافعال واجب على
مسلم ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اذا اقر بالسلطان يجب العثمان بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
اي لا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله
وسم آتوني والسبل آتوني من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يرضوا عنه وان قدر ما عليه والافعال واجب على
مسلم ان يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله فلا يرضى من ماله بغيره فان حرمان الارض جزء من ماله

ان هذه المسئلة وقت في مجلس ابى جعفر الدواني واهل بيته واهل بيته حاضرون فالت اليهم
وابو جعفر ساكت فقبل له ما نقول فقال ان وضع فاه موضع الفضة كبره والافلا فقبل له من ابن كك فقال
اريت لو كان في اصبعه فاه ففضه فشر من كك كبره ذلك فوقف الكل فنجب ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب
ايضا يورد ما ذكرنا وقيل قول كافر لو كان نجس باشر به من مسلم او كفا في محل او شره من نجس فم قال كك
وقيل قول كافر في الحل والحرمه من الديانات ولا يقبل قول الكافر من الديانات واما فبيل في المعاملات
للضرورة او قول ليس الساسي صاحب الكفر لان مراده بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات لا مطلقا للحل
كما نرى من يرد على الكافي وقيل قول كافر في الحل والحرمه حتى لو كان له اجر محرم او خاد محرم في
بشرى له طافا بشرى وقال اشترى من يهودى او نصراني او مسلم وسعه كله وان كان غير ذلك لم يسعه
ثم قال واصله ان خبر الكافي في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل دين مانع من الكذب وسلك الجاهل
الى قبول كثره المعاملات وكونه من اسل المشاهدة في قوله ان مراده ما ذكرنا والعجب ان بعد ما عرض عليه هذا
نقل محصل كلام الكافي وكان قد انعم ان يقول بدل الاعراض ايراد بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات
كلام الكافي فترى عليه غشايل وقيل قول كافر ولو كان او انشى او فاسقا او عبدا في المعاملات لانها كثره
من اجناس الناس فلو شرط شرط زائد ادى الى الخرج فقبل قوله مطلقا وفيما لم يرد في التوكيد بان خبر الكافي وقيل
في مع هذا جئت بجواز التزانه وقيل قول البدر والنبي في الهدية والاذن كما اذا جاهد به وقال السدي اليك
فلان من الهدية محل قبوله منه اطلاقا ما زاد في الجارة فقبل قوله وشرط العدل في الديانات المحضة
كما في خبر عن سنة الامام فان اخبر بها مسلم عدل ولو بعد اقبل قوله ونعم السائل واخبر بها سني او سني او سني
وعلى غلب ظنه فلاحوط الارافه فالتيم في غلبه مدته والتوضي في غلبه كذبه وقيل في غلبه في غلبه
سكو وعلم لم يخبر وان لم يعلم او حدث بعد حضوره فان كان مقتضى فان قدر على المنع منع والا خرج
البشر وغيره اي غير مقتضى ان قد وكل جاز فان اجابة الدعوة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة
فقد عصى بالعام ملائكت لا فتر ان البدر من غيره كصلوة الجنارة لا فتر لاجل الناجحة
لا يرد على جبر الا قد زار اربعة اصحاب عرسا وعندهما حل في الحرب وينسده ويفترقه وليس سديا
ولا يرد على لان العصابة رضي الله تعالى عنهم كانوا ليسون الحر وموسى بالحر ولدان التوب اما بعد فتر
لما عرف ان العبرة لا خرجت في العلم والنسج بالجمعة فكانت هي العبرة لا السدي وليس عكسه في الحرب ففقد
وكبره في خبره لانها ما دخل على اي لا يترن الرجل في سب او فتنه الا باجم ومنطقه وكتبه سيف منها اي
لا الذنب وسار ذنب الشب ففسد لانه يبيع ولا يفتد لاسب له وحل المرأة كلها مراده عدة من العصابة
او تعالى عنهم منهم على رضي الله تعالى عنهما النبي صلى الله عليه وسلم خرج وبادى يديه حربا بالآخرى ذنب وقال
مذان حرامان على ذكره را مني خلال لانا نهم ويرى حل لانا نهم ولا نهم بالحد والصغر اما الحد فطلان النبي

وقال الزعم هذا سهواً عن محل ونحوه

الاعراض

صلى الله عليه وسلم راي على رجل خانم حديد فقال صلى الله عليه وسلم عليك طينة اهل النار فامرهم فزوى به واهلهم
فلما صلى الله عليه وسلم راي على رجل خانم صفر فقال صلى الله عليه وسلم عليك ربح الاصنام فامرهم فزوى به واهلهم
والنسب قال في الجامع الصغير لا تختم الا بالفضة وقال في الهداية وهذا نص على ان الختم بالحل والحد يدو الصفر
حرام ووافقه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق النسب واليه مال خمس الاجرة الحرة
فلما قال في الصحيح انه لا باس به كالعقيد فانه عليه الصلوة والسلام كان يختم بالعقيد وقال يختموا بالعقيد
فانه مبارك قول يرد على صاحب الهداية والكافي انما لا تسلم كون تلك العبارة نصا على ما ذكره كيف قدم
قال الامام فاقى خان في شرح الجامع الصغير طاهر لفظ الكتاب بنصني كراهية الختم بالحل الذي يعال له نسب واللعن
انه لا باس به لانه ليس بنسب ولا حد يدو ولا صفر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ختم بالعقيد وقال
فماواه طاهر اللفظ نصني كراهية الختم بالحل الذي يعال له نسب والصحيح انه لا باس به لانه ليس بنسب ولا حد يدو
بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ختم بالعقيد ولو سلم انه نص لكنه لا باس في احوال التاويل والتخصيص
كما نرى في الاصول فيجمل ان يرد بالعقيد في قوله لا تختم الا بالفضة الصفر ما يضافه الى الذنب فانه المبني عند
حتى اذا اطلق الجران لا يرد الا الذهب والفضة ولو سلم انه صريح في نفي الختم لكانت ان الرسول صلى الله عليه وسلم
ختم بالعقيد الذي هو حجر وقال يختموا بالعقيد فانه مبارك كان الختم بالحل جازا بقوله وفعله مكلف بعبارة
الجامع الصغير فاحصل ان الختم بالفضة طلال للرجال الحد وبالنسب والحد يدو الصفر حرام عليهم بالحد
وبالحل طلال على اختياره بالنسب والامام فاقى خان اخذ من قول الرسول وفعله على الصلوة والسلام لان حل
العقيد لما ثبت بهما ثبت سائر الاجار اعم من الفرق من حجر وحجر حرام على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ ان
طاهر عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون الصفر فيها بالاضافة الى الذنب ولا يخفى ما من الماخذين من النفاذ
ونزك لغير الجكم اولى لانه انما تختم لما جنة الى الختم وغره لا يحلج الله ولا يندسنة الا بفضة اي من حجر كسنة
بند بها بالفضة وعند محمد لا باس بالذنب ايضا ذكره الباس الصبي ذنبها او حر بر لان حرمة اللبس كما
في حق الذكور حرمة اللباس ايضا كما في ما حرمت سترها حرمت سترها وحرمة الوضوء والحائط وكونه لان
المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان مناديل الوضوء والحرف للحائط ومسح العرق وما رآه المسلمون
حسنا فهو عند الله حسن ولو جعلها بلحا حجة كبره كالنزح والاكاء لا كبرهان لما جنة وكبرهان بدونها
والرتم وموخيطة الذكر يعقد في الاصبع قال الساعه اذا لم يكن حاجا لنا في نفوسهم فلبس من عك
عقد الرنايم **فصل في نظر الرجل الى الرجل** لا العورة وهي من تحت سترته الى تحت ركبته فالركبة عورة
لا السرة ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى تجر عليه في كشف الركبة
وفي الفخذ يفتق وفي السرة يضرب ان اصر المرأة للمرأة والرجل كالرجل اي نظر المرأة الى المرأة
والرجل كمنظر الرجل الى الرجل حتى كوز المرأة ان ينظر منه الى ما كوز للرجل ان ينظر منه من الرجل اذا مشى

واذا جعله نصا على ذلك
قوله لا تختم الا بالفضة على الصفر
اشبهت كراهية الختم
وطاهر ان اللفظ نصني كراهية الختم بالحل الذي يعال له نسب

من الشهوة لان ما ليس بهور لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته وامنه لقوله عليه
السلام لا ينظر الرجل الى فرج امراته ولا ينظر الى فرج رجله ولا ينظر الى فرج امراته ولا ينظر الى فرج رجله ولا ينظر الى فرج امراته
واما امراته او غيرها فلا يحل له النظر الى فرجها مطلقا الى الشهوة او بدونها وينظر الرجل الى الوجه والراس والقدم
والساق والعقد من محرمه لان البعض دخل البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بذلتها عادة فلو حرم
النظر الى هذه المواضع ادى الى الخج وانه غير فان حكم المحرم ضرورة روينها في ثياب البذلة وهي بنات والبدن
واما الولد والمكاتبه ان من شهوته والا فلا ينظر الى الا ينظر الى النظر والبطون والخذ كما نهى في ضرورة في كشفها مطلقا
ما سبق وما حل نظرها منها اي محرمه وامه غيره حل مسه لاجل الحاجة اليه في المسافرة والحاجة له مس ذلك اي عضو جاز النظر
من اللامعة ان اراد منها وان خاف شهوته للضرورة ورواه الشيخين ويحرم مطلقا لا يفرق بين البيع في الزنا والاحد
المراد به ما يستمر بين السر والركبة لان طهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر الرجل الى وجه الاجنبيه
فقط لان في ابداء الوجه واكلفت ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال فذا واعطا، ويحرم ما كذا السبيل الى
ان ينظر الى وجه سيدته وكفها لا فساد ان خاف في الرجل والملوك الشهوة لا ينظر الى وجهها الى ما حرمه لقوله
عليه السلام صلى الله عليه وسلم من نظر الى مكس امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينية الا نكح يوم القيمة فاذا خاف الشهوة
لم ينظر من غير حاجته غير ما عن المحرم كفاض حكم عليها وشاهد يشهد عليها فان نظر الى وجهها جاز وان خاف
الشهوة للحاجة الى احيا، حقن النار من لغتها واداء الشهادة ولكن شئ ان ينصدا به الحكم عليها واداء الشهادة
ما فنعنا الشهوة مخزاعا عن قصد الفج ومن يريد نكاح امرأة جنت جاز ان ينظر اليها وان خاف الشهوة فلما رآه
انه صلى الله عليه وسلم قال للغيرة اذا اردت ان تزوج امرأة انصربها فانه اخرى ان يزوج بكما ورجل يدورها
وينظر الى موضع رحمها بقدر الضرورة ومنع ان ينظر امرأة مدرا وانها لان نظر الجنب الى الجنب اخف الما يرى ان
نفس المرأة بعد موتها دون الرجل الخفي والمجرب والخش في النظر الى الاجنبية كالنظر الى الخفي فليقول عاتب
رضي الله تعالى عنها الخصة مثله فلا يجع ما كان حراما قبله وقبل مواسد الناس ما عال ان آتته لانظره لا تزال ان
ملائكة سبح فينزل وان كان مجبورا قد جف ماؤه فقد رخص بعض مستأجرا اخلاطه بالنساء في جفة والامع انه لا
ويجوز ان من العزل ان يطاقا فاقرب الى الزنا لافرج ولم ينزل في الفرج بل اذنها لقوله صلى الله عليه وسلم
من اعزل عنها ان شئت وعزل عن زوجته اي باذنها الشهية صلى الله عليه وسلم عن العزل عن الحرة الا باذنها
من ملكه امه بشرا ونحو كسبه وصيته وميراثه وقطع وصح وكذا ذلك لو كانت الجارية بكرا او مشركين من امرأة او عبد
ما اذا كان عبد غيره فطاهر ما اذا كان عبدا فكذا اذا كان ما ذونا كاستغفار بالذن عذابي جنبه وعبد ما كسب
فان من اصل الى جنبه ان العبد اذا كان عليه دين استغفر فالمرء لا يملك مكاسبه وعند ما يملك ان اشترى من
فكذا لانه لا يملك مكاسبه او شتره من غيرها ومن مال العبي بان باعده ابره او وصيته وكذا الحكم اذا اشترى من مال
الصغير فكره في غاية البيان حرم عليه اي على المالك وطهرها ودواعي من الحسن والقبلة والنظر الى فرجها قال

نظره

على

كذا في النكاح

لمن كان

بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطى انا حرم لئلا يختلط الماء وشبهة النسب ومنها معدوم في الدواعي ورواها
الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع وبدعي المبيع الولد فيشترى بها
فيظهر ان وطئه صادف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى يستتري اي المالك اي معرف رآه
رحمها بخيضة فمن يخفى وبشر في ضد بها اي الصغيرة والابسة والمنطقة الخيض فان الشتر قائم مقام
الخيض العدة وكذا في الاستبراء واداء خاضت في انشائه بطل الاستبراء بالابام لان القدرة على الا
قبل حصول المقصود بالبدل ينظر حكم البدل كالعدة بالاشهر اذا خاضت وان ارتفع جنبها بان
ممندة الطهر وهي من يخفى تركها حتى يبين انها ليست بحامل ثم وقع عليها وليس منه نفذ في طاهر الزنا
وقال محمد يستبرأ بها بشهر من خمسة ايام والفتوى عليه لان من المدة متى حلت للنفوذ عن شغل يتوهم
بالنكاح في الايام فلان يصح للنفوذ عن شغل يتوهم بملك البعينة ومودونه اولي كذا في الكافي وبفتح
الحرف في الاصل في هذا الباب قوله عليه الصلوة والسلام في سبائا او طاس الا لا تطأ الحيا حتى
يضعن حملهن ولا الحيا حتى يستبرأ من خيضة والحديث ورد في المسابقة لكن سبب الاستبراء حدوث الملك
والبدل لانه الموجود في المقصود عليه والاستبراء النفوذ براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بماؤه الغر اذ لو وطئها
ان يعرف رآه رحمها فجات بولد فلا بدري انه منه ومن غيره وجب للنفوذ صيانة للمياه عن الاختلاط
والانساب عن الاستنباه والاولاد وعن الممالك لانه عند الاستنباه لا بدعي الولد فيه ملك لعدم من يتوهم
وذلك عند حقيفة الشغل او توهمه لكنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو نكاح الملك وان كان عدم وطئ
معلوما كما في الامور المعدودة فان حكم الحكم تراعي في الجنس لكل فرد فردا فان قيل ادع علم عدم وطئ المولى
يتوهم شغل الرحم للمزحم اختلاط الماء وشبهة بالنسب فلما الشغل للمزحم ان يكون من المولى لجواز ان يكون
وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال القدرة كذا في الكافي اقول رد عليه ان الشغل اذا
كان من غير المولى كان من الزنا وقد نفى ان نكاح المزنبة وطهرها جاز بطلان استبراء عذابي جنبه وان
كيف وجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ولكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا
لجواز ان يكون المولى زوجهما باحر كما سباني واعترض على قولهم حكم الحكم تراعي في الجنس لكل فرد فردا بان الحكم
لا تراعي في كل فرد لكن تراعي في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشركين من لا يثبت نسب ولذا
بان يكون الولد ثابت بالنسب من غيره بان تزوج المولى امته من رجل فحلت منه ثم طلقها او بعد انقضائها باعها
فكان شئني ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه وشبهة الانساب
بانه ثابت بالحديث في سبائا او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون منها بكرا او صبيبة من امرأة ويحرم ذلك
ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما فلا يخفى ان الحكم كذا ان تعالى من الحكم في حرمة الميراث لمعالي انما يريد
ان يرفع الآية فلا يمكن ان يقول احد في استبرأ بحيث لا يقع الدواعي ولا يصدق في الصلوة فاذ كانت النفس غالبة

بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطى انا حرم لئلا يختلط الماء وشبهة النسب ومنها معدوم في الدواعي ورواها
الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع وبدعي المبيع الولد فيشترى بها
فيظهر ان وطئه صادف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى يستتري اي المالك اي معرف رآه
رحمها بخيضة فمن يخفى وبشر في ضد بها اي الصغيرة والابسة والمنطقة الخيض فان الشتر قائم مقام
الخيض العدة وكذا في الاستبراء واداء خاضت في انشائه بطل الاستبراء بالابام لان القدرة على الا
قبل حصول المقصود بالبدل ينظر حكم البدل كالعدة بالاشهر اذا خاضت وان ارتفع جنبها بان
ممندة الطهر وهي من يخفى تركها حتى يبين انها ليست بحامل ثم وقع عليها وليس منه نفذ في طاهر الزنا
وقال محمد يستبرأ بها بشهر من خمسة ايام والفتوى عليه لان من المدة متى حلت للنفوذ عن شغل يتوهم
بالنكاح في الايام فلان يصح للنفوذ عن شغل يتوهم بملك البعينة ومودونه اولي كذا في الكافي وبفتح
الحرف في الاصل في هذا الباب قوله عليه الصلوة والسلام في سبائا او طاس الا لا تطأ الحيا حتى
يضعن حملهن ولا الحيا حتى يستبرأ من خيضة والحديث ورد في المسابقة لكن سبب الاستبراء حدوث الملك
والبدل لانه الموجود في المقصود عليه والاستبراء النفوذ براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بماؤه الغر اذ لو وطئها
ان يعرف رآه رحمها فجات بولد فلا بدري انه منه ومن غيره وجب للنفوذ صيانة للمياه عن الاختلاط
والانساب عن الاستنباه والاولاد وعن الممالك لانه عند الاستنباه لا بدعي الولد فيه ملك لعدم من يتوهم
وذلك عند حقيفة الشغل او توهمه لكنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو نكاح الملك وان كان عدم وطئ
معلوما كما في الامور المعدودة فان حكم الحكم تراعي في الجنس لكل فرد فردا فان قيل ادع علم عدم وطئ المولى
يتوهم شغل الرحم للمزحم اختلاط الماء وشبهة بالنسب فلما الشغل للمزحم ان يكون من المولى لجواز ان يكون
وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال القدرة كذا في الكافي اقول رد عليه ان الشغل اذا
كان من غير المولى كان من الزنا وقد نفى ان نكاح المزنبة وطهرها جاز بطلان استبراء عذابي جنبه وان
كيف وجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ولكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا
لجواز ان يكون المولى زوجهما باحر كما سباني واعترض على قولهم حكم الحكم تراعي في الجنس لكل فرد فردا بان الحكم
لا تراعي في كل فرد لكن تراعي في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشركين من لا يثبت نسب ولذا
بان يكون الولد ثابت بالنسب من غيره بان تزوج المولى امته من رجل فحلت منه ثم طلقها او بعد انقضائها باعها
فكان شئني ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه وشبهة الانساب
بانه ثابت بالحديث في سبائا او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون منها بكرا او صبيبة من امرأة ويحرم ذلك
ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما فلا يخفى ان الحكم كذا ان تعالى من الحكم في حرمة الميراث لمعالي انما يريد
ان يرفع الآية فلا يمكن ان يقول احد في استبرأ بحيث لا يقع الدواعي ولا يصدق في الصلوة فاذ كانت النفس غالبة

[illegible][illegible]

من اجل مضايقاته في كل مكان فاعطاه واحد من الملوك في الموطنه من احدى ملوك بلاد الهند فاعطاه ملوكها
بمنها وطنا صغيرا فلو جامع الملوك ما جابها منها وطنا حكما لان الملوك من وطنا وحكموا فاعطاه ملوكها على
منه بسبب من الاستيلاء على الشيوخ والهنود مع المسلمين والافغان فلو كانت في كل من الملوك واذ
الملوك من كل الملوك ويطا الملوك وان لم يكن وطنا الملوك لعدم الجمع وطنا لا فاعطاه ملوكها وان رويها
ان الافغان يفتقدون فاعطاه لوز وجها بعد واحد كان النكاح بالاطلاق بين الافغان فلا يخاف شيئا من
المهر فيشرون فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
الفتيان لعدم الملوك وانه في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
منها والفرع عليه وعليها بالوزام النكاح والكسوة من فخرتها فاجابه وجبه ودية المرأة كالسطة من التي لها زوج
فدعوا من منها ولا يجوز الزنى في الزوج ففتيان الزنى في طلبها المهر فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
من المهر لان يعطى لان الحق للمهر فلا بد من دعوى المهر والاطلاق لنفس المهر وصورته اني فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
انما في طلبها المهر وهو لا يجوز فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
فانما في طلبها المهر وهو لا يجوز فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
سبب حالان النكاح الا في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
المهر ولا بد من موافقة منها وانما في طلبها المهر فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
الافغان في كل منها من المهر وان لم يعلم المسببات فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
فتبين وان لم يسم لها فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
في كل النكاح فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
ذكر ما في النكاح فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
الزنى فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
والمراد بقول الحرة العذرة على نكاحها بان يكون له مهر فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
نكاح لا على الحرة وكان نكاحها في كل النكاح فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
انما لا يجوز له ان يزوج الا ما في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء منهن ثلاث فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
الزنا على عليه وعذرا في التبرع الا بعد واحد فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
ذكر ما في النكاح فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
ذلك في النكاح فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
بان وطنا ملوكا فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك
انما في طلبها المهر وهو لا يجوز فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك فاعطاه لوز وجها في كل الملوك

[illegible]

[illegible][illegible]

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وكذلك المشروط بجامع الشرط والماليه جديده

[illegible]

[illegible][illegible]

الملك امراته قبل الدخول لها وحقن لان قوله انت طالع ثمة انفع السيد محذوف تقديره طلاقا ثمة فيقع حمل وان قيل له انت طالع اية
من اية الاختيار اقول ان ما نقل عن المشكاة انه طلع امراته قبل الدخول لا يقع لان الية ترتب في حق الموطورة باطل يخص منتهى هذه الغلبة على
المقررة في الاصول ان خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا على ان لا يفتي

[illegible][illegible]

انہ کا منت فاعلہ

انی

[illegible][illegible]

[illegible]

شهر و قریات

[illegible]

[illegible][illegible]

ی نسخ من الحفانہ
قبیلہ بنی نفقہ و دارالاحرام

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

واما قوله والاصل الثاني هو جيب ان الشهادة تقوى
 احد عيونه بعد رتبة ان اقمتم عند الموت فليكن
 الحق ما لموت فان اراد به بيان الواقع فيخرج كونه
 خلاف الظاهر ان ارادوا لانه في ظاهر الوجودية
 كما انها في الحق الشهادة بعد الموت كركب الموت
 طين اليه بعد ولذا قال صاحب الهداية ولو شهدنا
 بعد موتنا اننا في حقنا احدكم وقد قبل القبول ان
 نفسنا قد قبل القبول المستقيم

[illegible]

ان كان الموت القرب يبيع النفوس مملوكا كان الكساح
او فاسدا وهو مضمون ما قال في العبدية لهم النفوس
انها لا تاتي في الكساح فاسدا وانما كانت ذكر الكساح
هنا لانه اذا صار كون الكساح المذكور ههنا فاسدا

قوله ففضل معتز في الدنيا بين وبه يكون المسائل الاول مسائل
للمكتبة وان لم يعتز فيه كان العبد ذوقا لمكانها
لا هو في باب الحق على جعل

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قال في النهاية القصة وعاء الدراهم والمراد بها
ههنا نفس الكرم وانما كان الحكم هنا مع

من الشركة في الموضع بانه سرق ما دعي عليه كما هو حاله من ان سرق من ثوبه لان الموضع العبار بغير مطلوب
والسوق بغير مضمون هذا الاول خلاف قول الجلاس بغير مضمون مطلق على جزاء من سرق من ثوبه سرق ما دعي عليه
او ما دعي عليه بسبب السوق والى ذلك فلا بد من ان يكون ثوبه الذي سرق منه هو الذي سرق منه في السوق
وغيره لو سرق من ثوبه في السوق لا يشترط ان يكون ثوبه الذي سرق منه هو الذي سرق منه في السوق بل يشترط ان يكون
الادعي شرط طاعة من الموضع بانه سرق ما دعي عليه كما هو حاله من ان سرق من ثوبه لان الموضع العبار بغير مطلوب
كان اجيب وبوجهه الاول لا يشترط ان يكون ثوبه الذي سرق منه هو الذي سرق منه في السوق بل يشترط ان يكون
ما دعي عليه من ثوبه في السوق بانه سرق ما دعي عليه كما هو حاله من ان سرق من ثوبه لان الموضع العبار بغير مطلوب
والسوق بغير مضمون هذا الاول خلاف قول الجلاس بغير مضمون مطلق على جزاء من سرق من ثوبه سرق ما دعي عليه
او ما دعي عليه بسبب السوق والى ذلك فلا بد من ان يكون ثوبه الذي سرق منه هو الذي سرق منه في السوق
وغيره لو سرق من ثوبه في السوق لا يشترط ان يكون ثوبه الذي سرق منه هو الذي سرق منه في السوق بل يشترط ان يكون
الادعي شرط طاعة من الموضع بانه سرق ما دعي عليه كما هو حاله من ان سرق من ثوبه لان الموضع العبار بغير مطلوب

[illegible][illegible]

[illegible]

بعد الجرح على الموضع جاز الفمواضخ ما كان في فمها من كبر السموم **باب** في علاج السموم التي تخرج من الكبد **باب** في علاج السموم التي تخرج من الكبد
اعلم انه من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
بالسيف السليم كذا نصيب السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
كثير بالسيف من السموم كذا نصيب السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
بعد ذلك من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
الرجل فانها اذا قطعت من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
عما ينشأ وطور من سمه فلا والله ان كان في فمها من كبر السموم التي تخرج من الكبد
العين وسيل من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
عنه ايضا من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
ان كذا كل سمه من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
منه من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
المرور كذا نصيب السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
وعبد من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
كذا نصيب السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
والا فاما السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
وكذا نصيب السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
الانوار قطع من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
ان كان في فمها من كبر السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
يكمل مستند من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
عن ابد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
افا يكون من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
فان السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
فعل وبكسب قد وسمه من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
سكنه وبعده عنها ففعل من السموم التي تخرج من الكبد السموم التي تخرج من الكبد
انفصلت لا يظلم بها ما وقال السامعي ففعل من السموم التي تخرج من الكبد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وہ سب سے پہلے ہی سے

ان الطریق
میں سے
نہیں گزرتا
ہو

[illegible]

فَوَقَعُوا الْاَصْرَ عَلَى اِسْرَافِيْلَ وَسَمِعَ

[illegible]

[illegible]

انما ابراه من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 ثم يخرج من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 الموصى بل يخرج من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 وظاهر السواء ما ذكره سابقا من ان ما بين الجاهل والجاهل من بين البائين
 النساء وبما ذكره من ان ما بين الجاهل والجاهل من بين البائين
 النقص من حال الاطراف الى كل البطان خارج عن الامكان وقال الزبيدي انما رايه من بين البائين
 خلفت باقتلا السلاوة وكان عليه الظن خلفت باقتلا السلاوة وكان عليه الظن
 الظن في احدى هذه القلة ما استلزمه من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 فلا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 امرانه بكم من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 نعرفه جميعا او حكما بعد ما لم يذكره من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 بالبر من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 بالغير من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 ان من برت حورته من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 وهو ظاهر الحال من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 قبل الحكم بكونه لان الظاهر ان كان حيا فليس له ان يبرأ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 لا يجب اذنه من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 والبر من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 ان يبرغ من الارض فليس له ان يبرغ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 خوفا من العيلة او فرار من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 على الاطفال ومن الباطل الباطل وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 راي ابي ربح في البر وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 حجة ربه لان لاسل في بره او لم يبرأ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 حجج الحاكم من ان حجة ربه لا يبرأ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 لان العزم بالبر من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 في ما يبرأ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين
 وانما في الامور لا يبرأ من بين البائين وهو لا يخرج من بين البائين بل يخرج من بين البائين

[illegible]

الى هذا الكلام بجميع النسخ وي

کذا في الخارج وذكر في الدواحي
قول ابن يوسف فقط

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

ان يقولوا ان شرب هذا من بن فان عبارته لا تكمل كاشفة فثبت تمام العبارة من فمخرج الى التبول وكان اصلها
 في حق غيره ما بين لثنته من ذابح كان العدة عليه دون اسبغ كذا في ذابح ما لثنته من اجتناب فليج كان العدة
 عليه فافاد انهم عليه لثنته في صورة شراة لا يراعي الوبر حتى يغسل القاب من وكلا يغسله للصغير فزده على يده
 لمكون ثمانية عده وكذا لو دخل بيتك فغسل يديه ثم غسل يديه لم يكن شيئا يغسله يسبح وجزاها بل ش
 ان **فصل في قولهم لا يشرب من هذا** من فمخرج الى التبول **والشرب** يعني ان البايغ اذا وجب
 في شئ فقبل الشرب في بعض ذلك او واجب الشرب في شئ فقبل البايغ في بعضه من لبن فيه فزنى الصنفه واحد
 الصنفه من لبن لا شك لك لان فيه من الشرب او البايغ لا يسبح الى كان واحدا منهم فزنى الشرب للشرب فان كان
 منه ما فالعادة ضم اجد الى السوي ونقص من اجد لزوي السوي فلو ثبت جواز قبول العقد في بعض قبل
 الشرب العقد في اجد وترك السوي فزال اجد من البايغ ما قبل من ثمنه وفيه زنا فاذ لم يجر العقد لبعض
 فلا يلا يجوز احد الحكم لبعض اهل وان عده الصنفه فذلك لا يخفى اجد من البايغ واليه شاهد بقوله **الذكر**
 ان البايغ **فصل في قولهم لا يشرب من هذا** ان ما ذكر في الكافي ان قوله في العبارة الان يتبين من كل واحد انه مثبت
 حقه لا يتم الا ان يدبر كمر لم يظف العقد فيه عده والصنفه لا يجر بيان من كل واحد وظل الزبط وليس ان قيل
 بعض يسبح دون بعض وان فصل الثمن الا ذكر البايغ لفظ بعض من كذا الثمن لكل واحد عند اجنبه وعند
 له ذلك ان فصل الثمن بان قال بعتك عذرين كل واحد بكذا او بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا **او معنى**
 ان البايغ **نحوه** ان قول الشري **لا يشرب من هذا** فقال العدة وان ان رمى البايغ في الخبز تنزى الصنفه يسبح ويكون
 ذلك من الشرب في كفته استنباط الجواب لا يقولوا ومن البايغ قبلوا وعرض عليه يا ذابح فاذ كان لبعض الذي
 قبله الشرب حصه من الثمن كالصور المذكورة وفيه فزنى باهما بعضه لان الثمن مشتمل عليهما باعتبار الاجزاء فيكون
 حصه كل بعض معلومة فاما اذا كانت العقد على عذرين او ثوبين فمخرج العقد يقول احدهما وان رمى البايغ
 لانه يلزم يسبح بكحة ابتداء وانه لا يجوز ان **منه** من ذابح العدة عن راو العدة وان شرب عذرا الشرب
 اياها ومن البايغ قبلها تدل على انه اعتبر في عبارة الشري والبايغ ذكر الثمن في مناجاة بعض يسبح فان مجرد قول
 الشري كثرية بلا ذكر الثمن لما يكون اياها ولا قول البايغ مضى بقوله لا اجد عدي في تعريف يسبح عليه وهو
 مجدولة الحال لا على ظاهره فمخرج الثمن يسبح بكحة ابتداء ولما قلت اذ ومن قوله **لا يشرب من هذا** **والشرب** انما
 الفصل **في قولهم لا يشرب من هذا** ولا يبطل بانها جزء اليه وان طال الا لا يلبس جامع للشرب كما مر في كتاب الطهارة فاذا كانت
 الامور المتعددة بسببه واحدة ظلت بعينه ساعة واحدة فذاتها واحدة وكفتا لسيرة وانما لم يكن الخلق
 والحق هل ان ذلك بل توقف الا يرب بينهما على وذا لم يلبس ما مرانها استعمالا من جانب الزوج
 والمولى فكان ذلك نفعا عن الرجوع الى المجلس **والكتاب في الرسل** **في كتاب** يعني اذا كتب ما بعد عده
 بعتك عبدي فلما كان بكذا او قال لرسولك بعت هذا من فلان الغائب بكذا فاذهب واجزه فوصل الكتاب

منه مع بعض ان لم يكن مسلما وكان فرضا فامر مفر منه بقبض الكوازي لان الفرض اعمارة وليدنا بغيره بطلان الاشارة
لنكاح المرد ومنه ما خذوا مطلقا حكما فلا يخرج الصنفان كذا في مع ايجاف في الصورة الاولى لا اشترى المسلم اليه
وامر به المسلم بقبضه الى الاجل المسلم اليه ثم سنة فعلى ان كان له المسلم اليه ثم كان له بغيره فلا يخرج ولا يخرج الكليين
وحامره **باب** السلم الى امر رب السلم المسلم اليه ان قبض المسلم فيه في ظرف رب السلم فكان في ظرفه بغيره والامر
ببيع كمال في ظرفه انظر في الباب مع كل من فضا لان الامر بالقبض لم يصح لعدم مصادقته ملك الامر لان حصة في الدين
لا العين فضا وسلم اليه مستقبلا انظر في السلم واصفا ملك نفسه فيها بخلاف كيبه في كيبه ظرف المستثنى
باري مع لو اشترى مثلا حنطة معينة فامر المستثنى بالبيع ان قبضه في ظرف المستثنى بعينه مصادقا بعينه لانه ملكه
الحنطة بالشر فامر مصادق ملكه كقبض العين ثم قبض الدين في ظرف المستثنى فقبض وعكس لا يجوز في رجل السلم
في ظرفه فاحل الاجل اشترى رب السلم من السلم اليه كره حنطة بعينها ودفع رب السلم ظرفا الى السلم اليه ليحبل اليه
المسلم فيه واكثر المستثنى في ذلك انظر فان بدا بقبض العين المستثنى في ظرف مصادقا بعينه للعين المستعنة
الامر فيه وللدن السلم فيه لمصادقته ملكه كقبض حنطة من حنطة وامر المستثنى ان يردوها في ارضه وان بدا ما
بالدين لم يصرفا بعينه لثني منها ما بالدين فلهذا محجة الامر فيه واما العين فلا بد حنطه بملكه قبض السلم فضا وشكها
عند ابن حنبل فيقبض البيع وهذا الخطأ غير مرضي به يجوز ان يكون مراده البداية بالعين وعند ما يوجبها
ان ساء فقبض البيع وان ساء، شاركة في الخطوط لان الخطأ ليس كاستملاك عند ما اسلامه في كره وقبضت
اي قبضها المسلم اليه فضا بل كانت بنى الى التعايل او كانت فضا بلا مع الى التعايل وعلمه الى السلم اليه فقبضها
يوم قبض فيها ان في الموت بعد التعايل وقبله مع اذا اشترى كرها بعد السلم وجعل راسا الى امة وسلمها
الى السلم اليه ثم ساء بلا عقد السلم ثم كانت الامة في يد السلم اليه بنى التعايل ولو كانت فضا بلا مع التعايل لان
الحاجة راسا الى مال ومولى حكم الفرض في العقد والمبيع هو السلم فيه ومجبة الاقالة تعقد قبض السلم لا البيع
كأمر فملاك الامة لا يؤثر حال الاقالة من لبا، في الاولى والصحة في الثانية فافترض العقد في السلم فيه بفتح
في الجارية تبعا فوجب عليه رد ما وفرد عجز عنه فوجب رد قيمتها كذا في الفضا بفتح ومن بيع العين بالعين كما مر
وجوبه بنى الاقالة ونصح بدها كاحد الموضوعين لان كل واحد منهما مبيع من وجه ومن من وجهه في
البا في معتبر بالمعينة وفي الهالك الغنيمة خلافا لشيخنا في بيعه لو اشترى امة بالغت فضا بل كانت
في بدا المستثنى بطلت الاقالة ولو ساء بلا بعد موتها فالاقالة باطلة لان الامة من الاصل في البيع فلا يبقى بعد
ملاكها فلا يخرج الاقالة ابتداء ولا تنبى انتهائا لعدم محكمها القول في الرواية والاجل اي اذا اخلف عاقرا
السلم في شرط الرواية والاجل في القول لا عليها اما الرواية فبان بقول مسلم اليه بغيره الرواية وقال رب السلم لم
يشترط ان يكون العقد كذا فاقول السلم اليه بان رب السلم منحته في النكاح والصحة لان السلم فيه زاد على
راسا الى عاودة ولو ادعى رب السلم شرط الرواية وقال سلم اليه لم يشترط شيئا فاقول رب السلم لانه بدعي فحتم

وبما يكون التولي في العبد وتبين له على الحق فلهذا
 الحق. ولا يكون عند **الاستغناء** من الحق الصانع كالتفاني
 كذا **باب** كان يقول في شهر **الاسم** **سواء** **الاسم** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 كوني **الاستغناء** **باب** **الاسم** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 لانه **الاسم** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 فاستغنى عن **الاسم** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 نوع شبهه كان **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 بالتمام من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا وفي العكس لا يجوز ان يبعث بعد ذلك
 واحدة كما نقل عن ابيكم الشهيد وخرج على قولهم مع سبوا بقوله **فالمصانع** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 والآثار **باب** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 الاستغناء استغناء من الغنى وهو الحق **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 وغيره **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 فصحيح **باب** **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 ان **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 يجوز ان **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
مسائل **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 غلبت اولاً لانه **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 وسلم فاعلم ان لهم **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 فان مقدمهم فيها كقوله **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 انها لانه لو كانت كذلك **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 قوله **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 وجوز على سبيل **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 زوجهما قبل قبضتها مع فان وطهرها زوجهما فقد قبضت **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 شيئاً **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 ان يعمل **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 الثمن لان ملك **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**
 يسجد **الحق** **وطني** **وفوق** **والثبات** **وكوفا** **اما**

[illegible]

نقل هذا الكلام من التلخيص الى ما وجد في نسخة
مؤرخ بن هذا الاسم من التلخيص نسخة
لا من التلخيص وهذا على ما ذكره

[illegible][illegible]

[illegible]

بوجه عبادة المكان ومعنى اشترط انفسهم ان المودع
 اذا اودع كفاة يقول المودع حفظت فان اذ
 اغتسلت او غطيت

وہاں اس عبق

[illegible]

و في الزمان ايضا و اما صاحب الكفاية
فقد ذهب الى ذهب المحدثين في
متابعة نتائج الشريعة في جميع المبادى

ولا تكل اليخبات ههنا الطراد لا الاضار منه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والدين

[illegible]

مُتَعَاقِبُ قَوْلِهِ نَقْصٌ مَعَ

الذكرات منه

[illegible]

١٥ سواء كان الثمن منقودا او لا ولو بيننا فان كان الثمن منقودا قلنا ان القول لما موردا لا وان لم
 يكن منقودا قلنا ان القول له وان كان حبة امان كان العبد غير معين قلنا ان القول لما موردا لا
 ان الثمن منقودا سواء كان العبد حبا او حبة ولا اى وان لم يكن الثمن منقودا قلنا سواء كان العبد حبا
 او حبة قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية وجوه لانه امان يكون ما موردا بشرا او عبدا او بغيره وكل
 وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حبا او بغيره
 او كليل بالشر او مينا فان كان ما موردا بشرا او عبدا بعينه فان اخبر عن شؤنه العبد في القول لما موردا
 بالا جماع منقودا كان الثمن او غير منقودا لا اخبر عن امره كاستبناقه والخبر به في الثمن والنبوت يستثنى
 من الاشارة ونحوه وان كان العبد مينا حبرا اخبر فقال بملك فذلك بعد الشراء وانكره لو كليل فان
 كان الثمن غير منقودا فالقول لا امر لانه يجب بيعه لا بملك استبناقه وغرضه الرجوع بالثمن والا منكره وان
 كان الثمن منقودا فالقول لما موردا مع بئنه لان الثمن كان امانة في يده وقد اذن في الخروج عن يده الا امانة
 من الوجه الذي امر به فكان القول له وان كان العبد بغيره فان كان حبا فقال لما موردا بشره
 فقال الا مولا بل هو مملوك فان كان الثمن منقودا فالقول لما موردا لا بملك استبناقه وان لم يكن
 منقودا فالقول لا امر عندى حبه وعندهما القول لما موردا وان كان العبد مينا فان لم يكن الثمن منقودا
 فالقول لا امر لانه اخبره لا بملك استبناقه وغرضه الرجوع بالثمن والا منكره وان كان الثمن منقودا
 لما موردا لا مينا او في الخروج عن عبدة الامة فيكون القول له قال في الهداية من امره جلا بئرا عبدا
 بالثمن فقال قد فعلت ما امرت عندك وقال الامر بشريته لنفسك فالقول قول الامر فان كان في خروج
 الامة فالقول قول المأمور لان في الوجه الاول اخبره لا بملك استبناقه وموافقا بالثمن على الامر وهو
 منكره والقول للمكره في الكتاب هو امين يدعى في خروج عن عبدة الامة فيقبل قوله وقال قد فعلت ما امرت
 من التعليل بين شامل المصورتين فلا يتم به الفرقا فالقول لا امر ليس كما قال في التعليل الكتاب في العبوة
 الا وهي الا لا يجوز ان يقال لما موردا مينا يدعى في خروج عن عبدة الامة لانه انما يكون مينا اذا كان
 قابضا للثمن في الوقت فلم يقبض له الا لو كليل بالشر الرجوع بالثمن على امره او اقل ما امر به سواء وفي الثمن
 الى باينة او لا ولا ايضا فليس مينا بل من امره بقبض ثمنه وان لم يبدعه الى الثمن الى السابح لما مر من ان
 مبادنة حكيمه بينهما وهذا اذا اختلف في الثمن فان كان وجود الموكل على الوكيل بالعبث فان ملك البيع
 في يده ان الوكيل قبل الحطب قبل الامر ان ملك من ماله ولم يسلط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يس
 بغير الموكل قابضا بيده وله ان يحبس حتى يستوفي الثمن لما ذكره وبعد ان يوجه عليه ان المأمور وسقط
 ان الثمن لان الوكيل كالبائع منه فكان حبه لاستبناقه الثمن فيسقط بطلان كالمبيع وبسبب لو كليل بالشر
 بعينه شرأوه لانه لا يؤدي الى غرض الامر حيث اتمد عليه الا اشارة بغيره حتى يبيح بغيره او يسلط

١
 في خبر عا لا يملك انشاءه وهو بايع ليكن من الربيع
 الذي بواسطه البيع والمبايع اذا اخبرني بتم فله ولا يملك
 انشاءه وفي الحال لا يكون القول قوله وتصح ذالك في مسألة
 الرجعة اذا قال الزوج ليجعن ان كانت العدة باقية
 صدق لانه اخبر عا يملك والافلا ولا كما هذا ذكره
 الشيخ للمنفذ الذين في حقهم الحيادية منه

اشاره الى ما سأتى انه يجوز
ان يضارب مع رب المال منه

[illegible]

لا حاجة الى عمل **لان** الشيء لا يستنج من مكانه كالماء في القود كما لو قيل لا يملك التوكيل خلافاً للمنفعة
 والمكان لا يملك الا عادة واكتفاً لان الكلام في التفرقة بينه وبين التفرقة فان حكم المالك لا ينافي
 اذا منفعة ملك المنفعة والمكان يستعمله فربما لا يملك به بل بطريق النيابة فلا بد من التفرع بالوالتفويض
 العام له والامتناع والامتناع دون المنفعة فيمنعها **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد
لان لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 الغرض وهو خروج المال عن مضافه في منفعته وكذا التفرقة والحكم بالثبوت فيمنع هذا القول
 وخرج على الاستدلال بغيره **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 الى آخره **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 اذا خسر بالثبوت حكم المصنف **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 اسجد ولم يدخل تحت العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 غلط **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 وبالحكم لانه فعل داخل في ذمة **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 في التوب بقدره من المصنف **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 من مال المنفعة **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
لان لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 تختلف باختلاف المصلحة والاعتدال والاعتدال **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 ملك المصلحة لانه لا يمكن ان يفرق بينه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن لصاحب منفعة ابعاده **لان** لا بد من العمل بملك
 بان اخرج الى غير ذلك البلد فاستمر **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 عليه من وكان ذلك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 رده الى البلد الذي عليه برئ من العمان لانه امين خالف ثم عدوا له الوفاق في دمج مال من مضافه على
 حاله لان المال باق في يده بالاعتدال السابق **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 تخرج الامة لانه من لاكتسب او سبقت به المهر وسقطت المنفعة من مال المنفعة وبذلك لا يمكن من التجارة
 والاعتدال بغير الا التوكيل بالتجارة فلا يملك وان كان اكتساباً بالكتابة والاعتدال على صنعت فبغيره **لان** لا بد من العمل بملك
 من بعض على **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 وهذا انما يكون بغيره **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 ربح لان نصيبه على نصيبه **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك **لان** لا بد من العمل بملك
 لنفسه وورثه المنفعة لان الشراء مني ومعدتها واعمل المشتري فيد عليه كما لو قيل فليشتر اذا خاف وان لم



من تأمل من غاية البيان وما
أشار إليه في الهداية منه

على ذلك وقيل لا اي لا تقبل لظاهر النقص وايضا اذا ادعى على الآخر ان هذه الدار ملكي لان ابني كان
اشتراها لاجلي في صغري وهي ملكي واقام البينة شمس ولا يكون هذا النقص ما نفاه الدعوى الى
من الحفاء لان الابن على الشرا لا يصير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كما لو اقامت
بينه على الطلاق ثلاثا بعد ما اختلفت بينهما لما ان سترد بدل اطلع وان كانت منقضه لاستقلال
ذوها في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها ولها نظاير ذكرت في العاديه وغيره **باب**
الكفيل ينتصب خصما على الاصيل لا عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء
على الكفيل قضا على الاصيل والقضا على الاصيل ليس قضاء عليه **مؤخره** كان لرجل على اخ الف درهم
ولكفيل بامر المطلوب فلفى الطالب الاصيل قبل ان يلفى الكفيل واقام عليه بينه ان لي عليك كذا وكذا
فلفى به باسرك فانه يفتق على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا نصا على الكفيل حتى لو لوني الكفيل ليس
ان ما خدمه شتا بلا عاده البينه عليه ولو لوني الكفيل اولا وادعى ان لي على فلان الف وانك كفيل
بها لي عنه بامره واقام البينه بينك المال عليه وعلى الفاني ينتصب الكفيل خصما عن الاصيل **فاما اشترك**
الدين عن شريكه لا يجزئ الا بيمين فاحد ما لا ينتصب خصما عن الآخر عند ابني حينه **خلافا** ما اذا
اذا اشترك بها يعني اذا اشترك بينهما بحقه الارث فاحد ما ينتصب خصما عن الآخر وعند ابني يوسف
ينتصب خصما على كل حال قال محمد بن قاسم ابو حنيه قيس ما قاله ابو يوسف استثنى ان وجد اخذ
بالأختي ان كافي يوسف كذا في المشتري ثم على قولها اذا حضر الغائب وصدق ما حضر فيما ادعى كان
بالخيار ان شتادك المدعي فيما تضمن ثم يتبعان المطلوب وان شاء سيع المطلق وواجب نصيبه
في العاديه **كتاب** **الاقراء** اورده بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا تحتاج بعاده الا
شي آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهاده ولذا عقبه بها بموشق من القرار فلو لغة اثباتا
كان متزلزا وشرعا اخبار حتى لا يخرج عليه الاثبات له عليه لما سأل في شروطه سترد في شأ
الكلام ان شاء الله تعالى **وطايع ظهور المقر به بلا تصديق** وقبول من المقر له فانه ملتزم على المقر ما اقر به
لوقوعه والا على المقر لان مدلوله الصدق والكذب محال على كونه في موضع **الاف في نسب**
الولاد يعني اذا اقر رجل بنوه غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقره او امرأة بالولاد
والولود مع **ونحوه** وهو ان يقر رجل وامراه بالزوج او المولى صح بشرط تصديق هو لادوسيا
تمام بيانه ان شاء الله تعالى **ولكن يرد** اي اقراره **برده** اي رد المقر له **الابعد** اي بعد تصديقه
فانه لا يرد خيئله لا **بشبهه** ابتداء عطف على قوله ظهور المقر به اي لا يثبت المقر له لانه ليس بناقل
لكل المقر الى المقر **اقول** انه ان الاقراء جازا كمثل الكذب فنجوز كلف مدلوله الرضى عنه **خلافا**
الاشاء كالبيع والهبة ونحوها لانه ايجاد معنى بلفظ بقراره في الوجود فيمتنع فيه التحلف فلهذا قرع

في غير هذه العاديه

حيث

على كون حكم الاقراء ظهور المقر به لثبته ابتداء اولا بقوله **فهي** **الاقراء** بالحق **للمدعي** حتى يقر بالتسليم اليه ولو
كان عليه كما مبتدأ المانع وثانيا بقوله لا الاقراء بطلاحي **وعش مكرها** لقيام دليل الكذب هو الاكراه ولو
كان حكمه يثبت ما اقر به بان كان ان شاء الله لان نشأ مع الاكراه يصح عذبا وما لنا بقوله **ولو ادعاه** اي
الاقراء ابتداء بان يقول كل اقرت لي بكذا فادفعه **او جعله** اي لا اقرار سببا بان يقول ان لي عليك
كذا انك اقرت به لم **لم يسمع** عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس قاطعا للكل كما عرفت **بخلاف** **عوا** اي الاقراء
في الدفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه بينه ان المدعي
اقراره لاحق له على المدعي عليه او اقام بينه ان المدعي اقراره ان هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل تقبل
قال بعضهم لا تقبل دعواتهم منها على ان تقبل واجمعوا على ان لو قال هذا العين ملكي واقرب صاحب اليد او قال
لي عليه كذا وبكذا اقر به هذا المدعي عليه يصح الدعوى وبمع البينه على اقراره لانه لم يجعل الاقراء سببا
للعجب وفي هذه الصوره لو انكر هل يكلف على عدم اقراره فيه خلاف بين ابني يوسف ومحمد وقيل يكلف
لانه لو نكل ثبت الاقرار والتعوى على انه لا يكلف على الاقرار ولما كلف على المال كذا في العاديه وثانيا
بقوله **ولو كذب المقر به** في اقراره بالمال لم يجل اي المقر له **احدا المال الا بيمين** اي نفس المقر ولو كان
حكمه يثبت لخل اخذه **وهو اي الاقراء** **قاصره** اما حجه فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد رجم ما غابا اقرار
على نفسه بالزنا والفاحشه باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تدرى بالشبهات فلان يكون
حجة في غيرهما اذ هو عليه انعقاد جماع الامة واما تصور فلتصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه **بخلاف**
البينه فانها تصير حجة بالقضا والقاضي ولاية عامة فتدعي الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء
ولو ولاية على نفسه ومن غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول بالنسبة لرجل جاز ذلك على نفسه وماله وماله
يصدق على ولاده وامهاته ومديريه ومكاتبه اذ ثبت حق الطرية او استحقا قباله لولا فلا يصدق عليه
اقر كلف اي عاقل بالغ **حوار** **عبد** **ما دون** له **بما** **معلق** **بقرعة** اي اقرار كل من الحر والعبد
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه لم يمتنع بالاقراء في حق الاقراء لان المولى اذا اذن له فقد رضى بتعلق
بالدين برقبته فكان سلطا عليه من جهته **مطلقا** اي سواء كان نصر فالا بشرط لصحته وحقيقة اعلام ما
صادقه ذلك التصرف اولا كما سياتي بشرط الكيف لان العبيد والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر
صح ايضا لان الحق قد ملزمه مجبولا بان المالك لا يدرى قيمته او يخرج جراحه لا يعلم ارشها لو كان ذلك التصرف
نصر فالا بشرط لصحته وحقيقة اعلام ما صادقه ذلك التصرف **كالنصب الوديعة** فان الجاهل لا ينعى حتى
النصب فان من نصب من اجل ماله مجبولا في كسب اودعه مالا في كسب صح النصب الوديعة وثبت حكمها
بخلاف ما اشترط له ذلك فان كل تصرف بشرط لصحته وحقيقة اعلام ما صادقه ذلك التصرف فلا يربط مع الجاهل
لا يصح كالببيع والابان فان من اقره باع من فلان شيئا او اجر من فلان شيئا واشترى من فلان كذا

ان كان المقر له جاهلا او مجنونا او عاقلا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مجلس اول

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

لان الامر انشا والاقرار اجبار فلا يكونان متعينين حقيقة بل المراد ان الاصل في اقراره اذا حصل حصل الاقرار
احد الوجهين اقرار الدين فاعلم ان قوله **فصل في اقراره** يعني اقراره على دينه على ميتة اقل بعض العدة
ففي قول اصحابنا يوفون منه المقر جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار يحوي ان
يؤخذ منه ما يحسن من الدين وهو قول الشعبي والبرقي وابن ابي بلي وسفيان الثوري وغيرهم من اصحابنا
القول ابعدهم من الضرر وكثر شمس الاية اطلاقا في اقراره شي لا يشترط في الكتب وهو ان ينفق
القاضي عليه باقراره اذ يجوز الاقرار لا بكل الدين في نصيبه بل بكل بقضاء القاضي ونظره في كل مسألة ذكرها
الروايات وحمل ان احد الوجهين اذا اقر بالدين ثم شهد به ورجل ان الدين كان على الميت فانه قبل وسمع
هذا المقر فلو كان الدين بكل في نصيبه بجوده اقراره لزم ان لا يقبل شهادة لما فيه من الموم قال رحمه الله تعالى
ومعنى ان حفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العاديه **باب الاستثناء وما يعمه**
كونه مغيرة للشروط ونحوه **استثنى** بمعنى ما اقره باقراره **لزمه** باقيه يعني اذا قال له على عشرة دراهم لا
واحد لزمه تسعة لما تقرر في الاصول انه يكلم بالباقي بعد الثبوت اي الاستثناء فكانه قال ابتداء له تسعة
وشروط الاتصال عند عامه العلماء تكون مغيرة وتصل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه جده في التفسير ولو كان
لو استثنى كل فاعلم ان لزمه لو كان الاستثناء تعين لفظه نحو **كلما في كذا الا** **عكس** لانك قد عرفت انه يكلم
بعد الثبوت ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان ومنفصلا فان استثنى
الكل لزمه الكل وبطل الاستثناء بخلاف ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ نحو **كلما في كذا الا فلانا**
وفلانا ولا يعلم ان غيرهم فانه اذا كان بغير اللفظ الاول مكن جمله بكلمة بالباقي بعد الثبوت لانه انما صادف
حرفه عدم كماله فيها سواء لا لا مرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ يمكن ان يحمل المستثنى بعض ما
تناوله المصدر والاستثناء من خارج فكلما اذا كان معين ذلك اللفظ حيث لا يمكن جمله بكلمة بالباقي بعد الثبوت
كذا اذا قال **كلما في كذا الا هو** فانه يقع ايضا لوجود النعمان لفظ **استثنى** **وزيلا** او **كليا** من دراهم
فيم يعني لو قال له على مائة درهم الا دينار او الا قفيز خطير صح عند ابي حنيفة وابي يوسف ولزمه مائة درهم
الا قيمة الدينار والقفيز والقياس ان لا يقع هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء اخرج
بعض ما شاعله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان واخلاحت الصدر وهذا لا يتصور في خطاب
الجنس كنهما صحى استثنى ما بان المقدرات جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورية لانها جنت في الذمة
ثمنا اما الدنيا وفظاير وكذا غيره لان الكيل والوزن ميسر باعيانها عن باو ما فيها حتى لو عشا فقلن
باعيانها ولو وضعا ولم يعينا صا حكما حكم الدنانير ولذا استوى الجود والردى فيها وكانت في حكم
البثوث في الذمة كجنس واحد معنى فالا استثناء يكلم بالباقي معنى لا صوت **ولو استثنى غير ما** اي غير
وزن **مينا** اي من الدراهم لا اي لا يقع عندنا خلافا لفتى له انها اخرجنا من حيث المال به ولنا ان كل

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو الوجه الثاني

لقد لا يفيد الاتحاد الجنسي بل لا بد من وصف الميمنة ولو معنى كما عرفت **اذا وصل الى اقراره ان** **الله**
ابطل اي ابطال وصلة الاقرار لان التعليق مشبه الله تعالى ابطال عند محمد فظل قبل انعقاده للحكم
وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند ابي يوسف وكان اعلا ما من الاصل **اقراره بشرط الخيار** بان قال
فلان على الف درهم على اني بالخيار لثلاثة ايام **لزمه المال** لصحة الاقرار بوجود الصيغة الملزمة **وبطل**
شرطه لان الاقرار اجبار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان كذب
وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره وانما ما اثر شرط الخيار في العقود
لتجيز من له الخيار بين فسخه وامضائه **اقراره واستثنى بها** بان قال هذه الدار فلان البناء
كان اي الارض والبناء **بالمقوله** ولم يقع استثناءه لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذ الدار
اسم لما در عليه الحايط من البقعة والبناء بدخل تبعه لا لفظا ولهذا لم يحق البناء قبل البعض لا يسقط
شي من المعنى بقا بلته بل يتجزأ المشق والاسثناء انما يكون ما تناوله الكلام نصا لانه تعرف لفظه
اقراره على ظاهره ان يكون البناء من الدار ما لا يكون على احد ولهذا معنى بالملامه فيكون كواحد
العشرة فوجه عدم صحة الاستثناء وكيفية معرفته وجهه موقوف على مقدمته تقرر في علمي الكلام والاصول
وسى ان الركن ثمان احدى اصى وهو الذي دخل في مدلول الاسم حيث اذا اتقى لم يقع اطلاق الاسم
على الباقي كواحد من العشرة وراس من الحيوان وثانها زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم
اذا اتقى لاستثنى اطلاق الاسم على الباقي كزيد ورجله حتى اذا قال هذا العبد لزيد لا يدع اوجه
لم يرد وبهذا التحقيق يظهر دفع ما يرد على ظاهر قولهم الاقرار في الايمان ركن زائد بان الركنية يقتضي
والزيادة يقتضي الخروج فكيف يجتمعان وجه الدفع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهر او الخرج
بالنظر الى التبعيه حقيقة فلا منافاة **وقضى الحائض ونحوه** **الاستثناء** **وطوق** **الجارية** **كنا** **بها** اي بناء الدار
في كونها من تناول اللفظ تبعه لا لفظا حتى لم يقع استثناءها ونحوها ايضا بخلاف ما اذا قال لا ملها او
منها لانه دخل فيه لفظ نفع الاستثناء **كذا اذا قال** **بناء بهيلى وارضا فلان** معنى اذا قال هكذا
كانت الارض والبناء فلان اذ الاقرار بالارض اقرار بالبناء تبعه كالاقرار بالدار **ولو قال** **وعرضا**
فلان بعد ان قال بنا وبها **كان** **كاف** لان العرضه عيان عن البقعة الحايطة عن البناء والشجر
فكانه قال بياض هذه الارض دون البناء فلان ومع اي الاقرار **بالف من عن** **فمن عينه** **والنكر**
فمنه يعني قال له على الف درهم من ثمن قن اشترته منه ولم اقبضه فان ذكرنا بعينه قبل الموقر ان
شئت فلم تكن وضد الف والاطلاشي **كس** **فلم** **لزم** **الف** **والا فلا** هذه المسألة على وجه
احدهما هذا وهو ان صدقه ويكلم القن وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت بتضا دهما كالتبا عينا
والثاني ان تقول لمقر له القن قبل ما بعته وانما بعك قضا غيره **وقد** **المال** **لزم** على المقر لانه اقر

المدخل في التخلية والطلاق

بوجوب مال عليه عند سلامة العن له وقد سلم حين اقر ذوا اليد بانه ملكه فيلزمه المال والسبب مطلوب لا
لا لا عيانا فلا يعتبر التكاذب في السبب بعد اتمامه على وجوب مال للمال والالتزام بقول القس
ما يصح وحكمه ان لا يلزم المقرسي لانه انما اقره بالمال اذا سلم له العن ولم يملك له والواجب ان يقول العن
قضى ما بعته وانما بعك غيره وحكمه ان يقال ان كلامهما مدع وشكر لان المقر يدعي تسليم من عينه والاخر
ينكر والمقر يدعي على المقر الفاسد غيره وهو منكر واذا خالفنا اتفق دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يفتي
عليه بشي والعبد لم ين في يده بهذا اذ عين القس وان لم يعينه لزم اي الالف **ولما كان** اي لا
في قوله ما قصت عند ابن حنيفة **وصل** لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل لقوله من
خبره يعني لو قال فلان على الف درهم من ثمن خرا او خبر لزمه الالف وصل او فصل لكونه رجوعا
بعد الاقرار وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغير فصح موصولا للفصل لا كالمشتا
والشرطي في من متاع او قرض وسى زبوف او بغيره او ستوة او رصاص لزمه الجار يعني لو قال
له على الف درهم من من متاع او قال قرضي الف درهم ثم قال سى زبوف او بغيره او ستوة او
رصاص او قال لا انها زبوف او قال فلان على الف درهم زبوف من ثمن متاع وقال المقر جبار
لزمه الجار عند ابن حنيفة وصل او فصل لما مر وقال ان وصل صدق والا فلا لما مر ايضا وفي من غيب
او ودعيه عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غيب احد **لزم** المذكور
الاربع يعني ان قال له على الف درهم من غيب او ودعيه الا انها زبوف او بغيره **صدق** اي المذكي
وصل او فصل اذا اختصا للفصل لودعيه بالجا ودون الزبوف لان الغائب بغيب ما جدد
والمودع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قوله زبوف تغير الاول كلامه بل هو بيان النوع فصح
موصولا ومفصولا **الا فضلا في الاخير** يعني ان قال له على الف درهم من غيب او ودعيه الا
ستوة او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذا ستوة لست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز
بها الجوز في الصرف والتم كمن الاسم تينا ولها بما زان فكان بيان تغير فصح موصولا لا مفصولا **قال**
ثوبا وجاب بغير صدق يعني ان لم يثبت الخصم سلامته لان الغيب لا يفتي السلامة كافي قوله
على الف الا انه **شخص** كذا متصلا لما عرفت ان الاستثناء يصح متصلا لا مفصلا قال رجل لآخر
اخذت منك الف او دعيه فملكك وقال الآخر بل غيبا فمن اي المقر لانه اقر بسبب الغمان وهو
اخذ مال الغير ثم ادعى ما وجب له به عهده وهو الاذن بالاخذ والآخر شكره فكان القول قوله مع
يمينه الا ان ينكر عن اليمين فيلزمه المال **كلاف** قوله غيبتيه في رد قوله اعطيتنيه ودعيه
اي لو قال المقر اعطيتني الف درهم ودعيه فملكك وقال المالك لابل غيبته مني لا نعمن المقر لانه
لم يقر بسبب الغمان والمقر يدعي عليه سبب الغمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا ودعيه

لي عندك فاخته فقال هو في اخذه يعني فاخذ رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا ودعيه لي عندك
فاخته فقال لما اخذ منه هو في اخذه الماخوذ منه لان الاخذ اقرب اليه ثم الماخوذ منه وسبب الضمان
كما بين وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد عينه قايما بقيته بما كان صدق من قال **اجت**
فرسي او ثوبي اي فلانا فركبه اوله ودره الى وقال فلان كذبت بل الفرس الثوب وقد اخذتني
ظلمنا فالتقول للمقر وللآخر البيه او خاطبوني بهذا **بكذا** اقتضته اي لو قال خاطب فلان ثوبي بهذا بنصف
درهم ثم قبضه وقال فلان الثوب ثوبي فالتقول للمقر ايضا قال **هذا الالف** ودعيه لزمه لابل ليكره
فالالف لزمه وعلى المقر مثله ليكره لانه لا اقرب لزيد صح اقرار له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك لابل
ليكره رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد وجب عليه ضمان قبلها ليكره **اقر بدين** لسان ثم قال كنت
كاذبا فيه اي في اقرابي **حلف المقر** على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر به و
لست بمطل فيما تدعيه عليه عند ابن يوسف وعند سائر مؤرخيهم المقر الى المقر والقوى على الحلف
المقر ليمان العادة بين الناس انهم يكسبون من الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي باب
اقرار المريض يعني من الموت **دين صحيحه** مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقراره في دين من
موت بسبب فيه اي مرضه **موقوف** كبدل ما ملكه او اهلكه او مهر مثل عرسه وعلم معاينه **بقدمان** على ما
اقر به فيه اي في مرضه وعند اشافي هذا باب في الاولين لا سواء السبب هو الاقرار ولا في الثاني
مخرج عن الاقرار بالدين ما لم يفرع عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجور لا يراحم الدين الثابت
بلا حجر بعد ما دون اقر بالدين ثم اقر بالدين بعد الجور فان في لا يراحم الاول **والكل** اي دين الصحة
ودين المرض سبب فيه موقوف ودين المرض الذي علم الجور اقراره مقدم **على الالف** لان قضاء الدين
من الجور ايج الامليه وحق الودع متعلق بالكره بشرط الفراغ ولهذا يقدم حاجته في الكفين ولم يفرق
عنه بقضاء دينه ولا **اقراره** سواء اقر بدين او عين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى
كل ذي حق حقه الا وصية لوارث **الا بتصديق البقية** اي بقية الغرما وبقية الودع لان المانع من الخصيص
متعلق بغيره بالكره فاذا صدق زان المانع وجاز الخصيص **جاري** اي اقرار المريض **بغيره** اي غير الواو
لوجود المتضمن وانشاء المانع **اما الاول** فلانه تصرف في حاله وهو تقضي الجواز اما الثاني فلان المانع
من الجواز كان الالف وقد نفي ولو وصية كان اقراره **بكل ماله** لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنه انه قال فا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان حاط ذلك باله والقياس ان لا
يصح اقراره الا في الثلث لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثبوت حق الودع ولهذا كوشع
بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس لما روي عن
ابن عمر اقر له اي لا جني ماله ثم اقر بدينه **بث** **سبه** وبطل اقراره واقرا لا جنيته ثم كسرها اقراره لها

لا ترد اى لامة بعد البيع به اى لواحد من هذه العبارات لان غير الاجرة و قد صدق المأدب اعلم الشا
واحضاره لا يكتفى الوصف الذى ناداه به ولهذا لو قال لامرأة يا كافر لا يفرق بينهما والا غير شئمة
خلاف هذه سارة او هذه ابنة او هذه زانية او هذه حيث ترد لواحد من هذه العبارات لانه
اخبار وهو يكتفى الوصف بخلاف باطلاق او هذه المطلقة فعلى كذا حيث تطلق امرأة لانه يمكن
من اثبات هذا الوصف شرعا فبطل كلامه ابا بكيون صادقا فيما حكم به ونه لا يمكن من اثبات
مثل الاوصاف فيها وكان نداه وشما لا يكتفى ووصفا كذا فى الكافي **كتاب الشهادات**
اورده عقيب كتاب الاقرار لما مر ان الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار يكون متاخرا عنه فى
الاعتبار سى اى الشهادة اخبار **بفتح الباء** على اخر سواء كان حق الله تعالى او حق غيره **عن عيين**
اى ناشا عن عيين لا عن عيان **وتحسين** واليه الاشارة قوله صلى الله عليه وسلم اذ رايت مثل الشمس
فاشهدوا لا دفع ولهذا قالوا انها شاهدة من الشاهد التى بمعنى المعاينة **وشد** **الفعل الكامل**
بان يكون عاقل بالغ فلا يقبل شهادة المجنون والصبي والنبط وهو من السماع والغرم والخطا الى
وقت الاداء **والولاية** بان يكون حرا فلا يقبل شهادة العبد **وركنها** الداخل فى يمينها **لفظ** **اشهد**
بمعنى الجردون القسم ذكره الزيلعي حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة **وحكمها** **وجوب حكم على القاضي**
بموجبها بعد التركة والقياس يابى كونها حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب ولكنه ترك بالنص
والاجماع **وتحلى** اى الشهادة **بالطالب** اى طلب المدعى **فى حق العبد** وانما اعتبر به لانه حجة فيسقط
طلبه كما فى سائر الحقوق **ان لم يوجد بطل** ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا باب الشفاء اذا ملد عوام
انه انما ياتم اذا علم ان القاضي يقبل شهادة وعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادة
او كان واجبا فادى غيره ممن يقبل شهادة فبطلت لايامه وان ادى غيره ولم يقبل شهادة ياتم من لم
يؤد اذا كان ممن يقبل شهادة لان استناعه يؤدى الى تضيق الحق **دون حق الله تعالى** فانها حجة
فيطلب كعتق الامة وطلاق المرأة فان فيها تحريم الفروج وترك الشهادة فيها رضا بالنسوق والرضا
نسوق **وسنة** ما فى الحدود **افضل** لقوله عليه الصلوة والسلام الذى شهد عنده لو سترته بتوكيل كان خير لك
وتلقينه للدلاء بقولك كعتق لستها او قبلها **ايضا** ظاهرة على رجحان الستر **يقول** **فى السرة** **افضل** **افضل**
فى السرة من دور عاية جانبها لستها **وتنص** **للمرأة** **اربعة** رجال لقوله تعالى والقائى يا بين الفحشة
من نكمت فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم تأتوا باربعة شهداء ونصا بها **بشهادة**
والقوة **رجلان** لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا تقبل فيها شهادة النساء لما فيها
من شبهة البديلة ونصا بها **للولاية** **واستدلال** **الصبي** **للصاوغ** **عليه** **والبكارة** **وعيوب النساء**
فى موضع لا يطلع عليه الرجال امرأة واحد لقوله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جارية فيما لا يستطيع

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

الرجال النظر اليه والجمع المحلى للامام يراو به الجسد اذا لم يكن ثمه معهودا اذ الكل ليس بمبراد قطعا فبراد بالاكل
ليقتنه ونصا بها **لغيره** **بما** من الحقوق سواء كان مالا او غيره **كنكاح** **وطلاق** **ووكالة** **وصية** **واستدلال**
الصبي **للارث** **رجلان** **اورجل** **وامرأتان** **لاروى** **ان** **عرو** **عليها** **رضي** **الله** **تعالى** **عنها** **اجازا** **شهادة** **النساء**
مع الرجال فى النكاح والفرو كفا فى الاموال ونوا بها **ولزم فى الكل** **من** **للمهور** **الاربع** **المذكورة** **لفظ** **اشهد**
للقبول حتى قال الشاهد اعلم او ايقن لا يقبل شهادة لان النصوص وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم
بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولزم ايضا **العدالة** **وحى** **كون** **عشرات** **الرجل** **كثرت** **من**
سيئاته وهذا يتناول الاجتناب من الكبار وترك الامر على الصغار لان الصغير يكون كبيره بالامر
على روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصغره مع الامر ولا كبيرة مع الاستغفار **لوجوب** **اى**
وجوب **القبول** **لقوله** **تعالى** **واشهدوا ذوى عدل** **سكنم** **ولان** **الجرح** **محمل** **الصدق** **والكذب** **والجرح** **مواظم**
الصدق **وبالعدالة** **تخرج** **حجة** **الصدق** **ومن** **ادكب** **غيره** **الكذب** **من** **المحطورات** **يركب** **الكذب** **ايضا** **وتبني**
اشارة **الى** **ان** **العدالة** **شرط** **وجوب** **الحل** **بالشهادة** **لان** **الشرط** **اهلية** **الشهادة** **لان** **الفاقد** **هل** **للولاية** **والعدالة**
والسلطنة **والامانة** **وهما** **مادة** **عندنا** **وعن** **ابى** **يوسف** **ان** **الفاقد** **اذا** **كان** **وجها** **فى** **الناس** **رامرورة**
يقبل **شهادته** **والا** **مع** **ان** **شهادته** **لا** **يقبل** **لان** **ان** **القاضي** **لوقفي** **بشهادته** **يعم** **عندنا** **كذا** **فى** **الكافي** **وسى** **اى**
الشهادة **لو** **كانت** **على** **ما** **ضرب** **لا** **شارة** **اى** **اشارة** **الى** **ان** **الشهادة** **لثمة** **مواضع** **اعنى** **الخصمين** **المدعى** **والمدعى**
عليه **والشهود** **والثلاث** **عينا** **احراز** **عن** **الدين** **ولو** **كانت** **على** **غالب** **وميت** **منه** **ونسبه** **الى** **فقط** **ان**
قالوا **على** **فلان** **بن** **فلان** **لا** **يقبل** **حتى** **ينسبه** **الى** **حده** **ولا** **ينسبه** **منه** **عنه** **اى** **ان** **ذكر** **وا** **اسمه** **واسم** **ابيه** **عنه**
لنكتة **الا** **اذا** **كان** **معروفا** **بها** **بان** **لا** **يكون** **فى** **بلده** **شريك** **له** **فى** **كل** **الصناعة** **وان** **ذكر** **اسم** **واسم** **ابيه** **قبيلته**
وحرفته **ولم** **يكن** **فى** **محله** **رجل** **آخر** **بهذا** **الاسم** **وهذه** **الطرفة** **يكفى** **وان** **كان** **آخر** **شبه** **لا** **يكفى** **حتى** **يذكر** **شقا**
آخر **يعيد** **اليمين** **ولو** **ذكر** **اسم** **واسم** **ابيه** **وفده** **او** **صناعته** **ولم** **تذكر** **الحديث** **فشرط** **التعرف** **ذكر** **لثمة** **اشياء**
فعلى **هذا** **لو** **ذكر** **لقبه** **واسم** **واسم** **ابيه** **قبل** **كفى** **والصحيح** **انه** **لا** **يكفى** **وفى** **اشراط** **ذكر** **الجد** **اخلاق** **والمعنى**
لا **ذكر** **الجد** **فكذا** **فى** **البيان** **ولا** **يسال** **عن** **شاهد** **بلا** **طعن** **الخصم** **يعنى** **ان** **القاضي** **يقتصر** **على** **طاهر** **العدالة**
فى **المسلم** **ولا** **يسال** **ولا** **يتحقق** **ان** **الشاهد** **عدل** **اولا** **اذا** **لم** **يطعن** **فيه** **الخصم** **واذا** **طعن** **سال** **القاضي** **عنه**
فى **السرو** **وكفى** **فى** **العلاينة** **الا** **فى** **حدود** **فانه** **يسال** **فى** **السرو** **يزكى** **فى** **العلاينة** **فيما** **بالاجماع** **طعن** **الخصم**
اولا **لانه** **كحال** **لا** **سقاطها** **فيشترط** **الاستفعا** **فيها** **وعند** **يسال** **فى** **الكل** **سواء** **عليها** **وان** **لم** **يطعن** **الخصم**
لان **بها** **الفقا** **على** **الحجة** **وسى** **شهادة** **العدل** **فتعرف** **عن** **العدالة** **وبه** **نفى** **ثم** **الزكية** **فى** **السرو** **ان** **بعض** **الخصم**
قروا **سلب** **فيه** **اسماء** **الشهود** **وعليهم** **ويلتمس** **من** **الزكى** **تعرف** **عالم** **والتركية** **فى** **العلاينة** **ان** **يجمع** **الى**
بين **للزكى** **والشهود** **فى** **مجلس** **العدالة** **فبما** **للمزكى** **عن** **الشهود** **وحضره** **الشهود** **او** **بولا** **عدول** **مقبولوا** **الشهادة**

ابيه

هذا هو الوجه

بنيهم اخرجهم وقع الاكفاء بتركه السر في زمانا لان تركه العلانية بلاء وقته اذا الشهود والمدعي يتألم
الطابع بالاذى والاهراب وكفى للتركه ان يقول المذكي اى مكتب في ذلك القطاس تحت اسمه هو على
ومن عرف بالفسق لا يكتب شئنا اقرارا عن الشكل ومكتبه لا اعلم وان لم يزل جازي الشهادة قال في
الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جازي الشهادة اذ العبد او المحدث في الوفاء اذا تاب
يخجل ولا يصح ان يكتفى بقوله هو عدل لثبوت الطبع بالدار اقول فيه اشكال لان المحدث في العذر لا
قد يكون عدلا كما ذكره فلا بد من قوله جازي الشهادة ويخرج وهذا لا يرد على عبان الهداية اذ لم يذكر فيها المحدث
في العذر لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد ليحتمل لا يكون الا كونه بقوله هو عدل لا يصح ولا يصح
تعديل الحكم هكذا قال ابو حنيفة يعني ان تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح لان من زعم المدعي منو
ان المدعي عليه ظالم كاذب في النكار وتركه الكاذب لفسق لا يصح وعندهما يصح ان كان من اهل
بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم اخر اليه لعدم جواز تعديل الواحد والواحد يوسف كونه كاسا والمراد
بتعديله تركه بقوله هو عدل كنتم اخطاروا ونسوا او هم عدول ولم يرد على هذا اما لو قال هو عدل
او عدول صدقه فقد لم يرد لان اقراره من ثبوت الحق بخلاف ما لو قال هو عدول ولم يرد عليه حيث
لا يلزمه شئ لا يثبت مع كونه عدلا ولا يجوز منه النسيان والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه
كفى واحدا للتركه ولم يرد جميع الشاهد الرسالة الى المذكي لان التركه من امور الدين فلا يشترط
فيها الا العدالة حتى يجوز تركه العبد والمرأة والاعمى والمحدود في الذنوب انما يثبت خبرهم مقبول في
الامور الدينية والاحوط انان لان فيه زيادة طائفة هذا كله في تركه السر واما تركه العلانية في
فيها جميع ما يشترط في الشهادة من المودة والبر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لازمه
الشهادة فيها اظهر ولذا تحقق مجلس القضاء مع اى يجوز لسامع ما يتعلق بالاقرار كالبيع بان
سمع قول البائع بعت وقول المشتري اشريت والاقرار بان سمع قول المقر فلان على كذا او ادى
ما يتعلق بالاقرار حكم قاصر وعقيب وقتل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله سامع وان
لم يشهد عليه ويقول شهادته باع او اقر فلان عان السبب فوجب عليه الشهادة به كما عان وبهذا
كان البيع بالعتق ظاهر فلان كان بالتعاطي فلذا لان حقيقة البيع مبادله المال وقد وجد وقتل لا يشهد
على البيع بل على لاخذ والا عطا لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقول شهادته لا يشهد في كذا او لا يشهد
الشهادة بما عان من وراء الجاني لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الجاني لا يسمعه لان
يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذ النعم شبه النعم الا اذا عين القابل ان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد
انه ليس فيه غيره ثم جلس على المسكن وليس منه مسكن غيره فسمع اقراره داخل ولم يره اذ حشد يحصل به
العلم كمن يشفي للقاضي ان لا يقبله فافتره اذ ليس من صفته جواز الشهادة القبول عند التفسير

في قوله هو عدل

اخرجهم حكم الحاكم في الفقه
الشهادة من اقرار المسموع
لا يصح الا في امور الدين

اولا في البيع
ثم في الاقرار
لان في الاقرار

ان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض المواضع لكن اذا صرح به لم يقبل كما سياتي في امري شجر القائل
يشهد عنده اشان انها فلانة بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة زوجا
جباب وشهد عنده اشان انها فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها
الا اذا ادعى شفعها يعني حال ما اقرت فحشد كجوز ان يشهد على اقاربها بشرط روية شفعها لا روية
وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وقد
وجبت لزوجي مهرى فان الشهود لا تكمل حرق الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان
دامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها فان مات فحشد يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة
بنت فلان بن فلان كذا في العارية ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانه تصرف على الاصل
بازاله ولا يشهد في منفيده قوله على الشهود عليه وازاله الولاية الثابتة للغير ضر عليه فلا بد من الولاية
والتمثيل منه ولا يشهد ايضا من راي خطه الذي كتب فيه شهادته ولم يذكر بها اى شهادته كذا قال
يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق او شهادة شهود ورجل على رجل بحق وهو لا
يذكره لاحكام به ولا ينفذ حتى تذكره وكذا الراوي يعني اذ لم يذكر لاي رجل الرواية لان كلامها لا يحل
الا عن علم ولا علم منها لان الخطا شبه الخط ولا بالتسامع الا في القضي والموت والنكاح والادخول
وولاية القاضي واصحاب الوقف فان الشهادة بالتسامع جازية فيها اذا اخرجها اطلاق او جاز
امراتان عدا والقيس بان لا يجوز لان الشهادة لا يجوز الا بعلم كامر ولا يصح العلم الا بالثبوت
والبيان او بالخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والا جاز بل اولى لان حكم المال اصل من حكم
الكساح وجه الاحتياط ان هذه الامور كحقن عيائنه اسبابها خواص من الناس وينبغي بها احكام
يبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى الحرج وطول
تسلك الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجارة ونحوها لانه كلام يسمعه كل احد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع
اذا حصل له العلم بالتواتر او بالاستشهاد او باخبار من شق به وبشرط ان يخبر رجلا عدلا او
رجل وارثا ان لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المعاملات وقتل كفى في الموت باخا
واحد او احدى لان الناس كهميون مشاهد شكل حاله فلا يخفى غالبا الا واحدا واحدا بخلاف
والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة بان يقول اشهد ان فلان بن فلان مات ولا يغير حتى لو نشر
للقاضي انه شهد بالتسامع لم يقبل شهادته هو الصحيح وانما قال اصل الوقف لانه ينبغي على تقاض الوقف
دون شرايطه لان اصل الوقف يشترط ما يشترطه التي شرطها الواقف فلا يشترط قال الشيخ الاطام
الدين الرغيبا لا بد من بيان الجية بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد والمقبرة ونحو ذلك حتى لو لم
يذكر واؤكس في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وتأويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرايط الواقف ان

في قوله هو عدل

لا يقبل شهادتهم

المذكورة بقوله ولا يثبت مع صحة
المذكورة بقوله ويشهد رأي

ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه بدأ من غلبه فصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في
شهادتهم كذا في الكافي **ويشهد رأي جالس مجلس القضاة وادية الحضور ان قاض** وان لم يباين عليه
الامام اياه ويشهد ايضا رأي رجل وامرأة **بكتان بنينا وبيننا ابن ابنا طالا** **والا زواج انها عسة** كمالو
رأي عينا في يد غيره علما بظاهر الحال ويشهد ايضا رأي **شي سوي** **لرفيق المعرف** فان غير المعرف حكم
العروض في يد متعلق بالرأي **المقدم منصرف كالملاك** اي كما تصرف الملاك انه له متعلق يشهد المعرف بصورة
رجل رأي عينا في يد انسان ثم رأي ذلك العين في يداخر والاول بدعي الملك وسعه ان يشهد بان
للدعي لان الملك في الاشياء لا يعرف قينابل ظاهرا لا يد بلا منازعة دية الملك ظاهرا **اذا شهد رأي**
بانه ملكه قلبه فان وقع في قلبه ان ملك الغير لا يكل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في جواز
الشهادة لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم اذا علت قبل الشمس فاشهد والافزع فاذا انقصة ذلك يصار
الى ما شهد به القلب **فان فسر اي الشاهد للقاضي شهادة جالت مع في الصورة الاولى او حكم**
اليدي في الصورة الاخرى بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي صدق فيكون شهادته من غير علم ولا
كذلك اذا فسر قال صححت كذا وعن هذا كان المراسيل من الاخبار واقره من المسند كذا في الكافي
ان في الوقت فان الشاهدين اذا فسر شهادتهما بالسامع يقبل ذكره في العاديه **شهادة شهادي حضر**
زيدا وصلى عليه **من معاينه** حتى لو فسر للقاضي قبله اولا يدين الالمية ولا يصلي الا عليه **الشهادة بال**
شهادة بالقبول في القضاة كالباع والاحادة والكاهن ونحوهما **اطلع او شهدوا على قريش**
الاب فقط اي بلا ذكر القبول يقبل اي لشهادة بخلاف **البينة** حتى لو شهدوا بالبينة بلا ذكر القبول لم يقبل
كذا في العاديه **باب القبول وعدمه يقبل من اهل الاهواء** اعلم ان اهل الاهواء
ذكر في الكتب الكلاميه اهل القبلة الذين لا يكون معتد بهم معتد اهل السنة وهم الجيرم والتدريم والروافض
والخوارج والمعتزلة والمشيبة وكل منهم اثنا عشر فرقة وضاروا اثنين وسبعين فرقة وعندها يقبل
شهادتهم خلافا للشافعي **باب الحظا** **بانه** من غلاة الروافض معتدون جواز الشهادة لكل من
حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم الكلف كاذبا ويقبل برهان الشهادة لشيقهم واجبه فتكفي
في شهادتهم ويقبل من **الذم على مثله** **وان اختلفا** **ملة** كاليهود مع النصارى ويقبل من الذي على
المستامن لان الذي اعلى حاله لانه يكون من اهل دارنا ولعنا يقبل المسلم بالذم ولا يقبل المستامن
بلا عكس اي لا يقبل شهادته المستامن على الذي للفقور ولا يثبت عليه كونه ادي حاله وبسبب الشهادة
منه على المستامن على **مثله ان اتحد دارما** وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا يقبل لان الولاية
فيما بينهم تنقطع باختلاف المذاهب ولهذا لا يجري التوارث بينهما ويقبل ايضا من عدد **بسبب الدين** فان
العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدا لانه بخلاف العداوة الدينية فانها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن

من القول عليه **ويقيل ايضا من مسلم** اي مركب معصية صغيرة بلا اخر اعلم ان **اجتنبت الكتاب**
معنى العداله كما مر. **ويقيل ايضا من اقل** لا طلاق النكاح بل لا يقبل بالحقان ولا لا يخل بالعداله
هذا اذا تركه لعذر من كبر او خوف هلاك واذا تركه استحقاقا بالدين لم يقبل لانه لا يكون عدلا ولم
يقدر ابو جعفر رحمه الله تعالى له وقتا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير لا تعرف بالرأي
وتدفع المتأخرون فقبل سبع سنين وقيل اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان يخل ولا يملك
ومن الخبي وولد الزنا والخبي اذا كانوا عدولا فان قطع العضو وجنابه الابوين لا يوجب قضا
في العداله **ويقيل عمر** رضي الله تعالى شهادته علقه الحصى والخبي اما رجل او امرأة وشهادة الجنين
مقبولة ثم انه ان لم يكن شكلا فلا اشكال فيه وان كان مشكلا فبطلت امرأته في حق الشهادة احتياط
والصحيح للبعث وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قضا شهادته لعلى محمد بن جعفر فقبل شهادته وسوكان
عيسى عليهما السلام المراد حال السلطان عند عامه المشايخ لان نفس العمل ليس بمسئق الا اذا كانوا على
النظم كما لو شهدا كان في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم لغلبة
ظلمهم لذا في الكافي **يقبل الشهادة لاختيه وعمة ومن حرم رضا عا او مصاهرة** كام امرأة وبنتها وزوج
بنته وامرأة ابنة وابنه لان الاملاك بينهم تميزه فلا يدري تميزه ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا يحق
التهمه بخلاف شهادته لقرباه ولاد او شهادته احد الزوجين للآخر **ويقيل من كافر على عبد كافر مولاه**
على حر كافر موكلة **معنى يجوز** شهادة الكافر على عبد كافر مولاه مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم **بالعكس** اي
لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاه كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلما اذا كان له عبد كافر
او زن له بالبيع والشراء فشهد عليه شهادته ان كافر ان بشره او بيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادته
كما قامت على ثبات امر على الكافر فقد اقره من الحكم على المولى المسلم ضمنا ولو كان المولى كافرا والعبد
مسلم لا يقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادته كما قامت على ثبات امر على المسلم فقد اقره ولو كان مسلما
وكي كافر بشره او بيع فشهد على الوكيل شهادته ان كافر ان بشره او بيع جازت شهادتهما عليه لانها قامت
لاثبات امر على الكافر ولو كان كافرا وكل مسلم بشره او بيع لا يقبل شهادتهما عليه لانها شهادته كما قامت
لاثبات امر على المسلم فقد اقره في الشرح المسعودي **لنحو** **باب الكبير** **لأن كافر على مسلم** عطف على قوله
من اهل الاهواء **الا في الوصاية والنسب اذا دعي حقا من قبل الميت** **على فتم حاضر** يعني اذا دعي الميت
من نضراني واقام شاهدين نضراني على خصم مسلم او دعي ان فلان بن فلان النضراني مات وهو وارثه
واضر مسلم الميت عليه دين واقام شاهدين نضراني على نضراني على نضراني وهذا مستحان والقياس ان لا يقبل
وجه الاحتسان ان المسلمين لا يحرمون موت النصارى والوصاية تكون عند الموت غالب وبسبب ثبوت النسب
النكاح وهم لا يجوزون نكاحهم فلم يقبل شهادة النضراني على المسلم في اثبات الابناء الذي بناؤه على التو

الى عشر سنين

والسب الذي يباؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالانثى فقبلت ضرر و كذا قبلت
ضرر و شهادة القاطن للضرورة ولا من اعني لان الاية تنفق الى التميز بين المحض والشهود ان كان يقول
ولا يمين الاعني بالانثى وجبه شبهه كمن الحزب عنها بحسن الشهود **ومرشد** اذ الشهادة من باب الولاية و
ولاية له على حد فلا يقبل شهادته ولو على كافر و **ملوك** و **بني** ذلوا لايها على نفسها فعلى غيرهما اولى
ان ان يتلوا اي الشهادة في الرق والصغر وادب بعد اية البلوغ في يقبل لان القتل بالمعانية او السماع
و حالاً فيا يابا وعند الاء سما من اهل الشهادة و **محدود** في **ذوق** و **ان** تاب لقوله تعالى لا تقبلوا
لهم شهادة اعداء **ان** **يحد** كافرا **فيلزم** فان الكافر اذا حد في العذف لم يجز شهادته على اهل الذمة لان
شهادة على جف فتردتم طه فان اسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استغوا بها
بالاسلام ولم يجزها رد وهي الشهادة على اهل الاسلام لانهم لم يكن تابعه زمان الرد والمدة فلا جازت
شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرر و خلاف العبد اذا حد بالعتق ثم عتق حيث يرد
شهادته اذ لا شهادة للعبد اصلا حال رقه فيوقف الرد على جدونه لانه فا حدت كان رد شهادته بعد
العتق من تمام حله و **يجوز** في **حادث** **السجن** يعني فا حدث بن اهل السجن **حادث** في السجن و اراد بعضهم
ان يشهد في ملك الحادثة لم يقبل كونهم متعنتين كذا في الجامع الكبير و **اصل** و **فرع** و **زوج** و **عرس** و **سيد**
العبد و **مكاتبه** الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة
لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره **المرا** و **بالاجير** على
قول المشايخ السيد الخاص الذي يعد ذراستاه جزئته ونفعه شفع نفسه وهو معنى قوله صلعم لا
شهادة للقتل باهل البنت وقيل هو الاجير منه او شاهدة لانه يستوجب الاجر بنفعه فاذا شهد له
في مدة الاجارة وكانه استاجرة عليها و **شركه** **يما** **شركه** كان بينه لانها شهادة لنفس من وجه فلو شهد
بينما لا يشهد كان فيه يقبل لعدم التهمة و **نحو** **نحو** **الردى** لاصراع على الفسق و **اساس** في كلامه ليس و
اعصاه كبشر ولم يشتر شي من الافعال الردية فلا يرد شهادته و **ناجيه** و **منبه** لا تركابها المحرم طمعا في
والمرا و **الناجيه** التي تنفج في مصبته غيرها واخذته مكسبا والنفع لله حرام في جميع الاديان خصوصاً
اذا كان من المدة فان نفس رفع الصوت منها حرام فضلاً عن ضم القنابله ولذا لم يقبل منها بقوله
للمسلمين قيديه فيما سبوا و **من** **الشرك** في شرب الاثربة المحرمة فان اذ مان شرب غيرها لا يسقط الشهادة
وما لم يسكر **على** **الشرط** **الادمان** يكون ذلك ظاهره انه فان من شرب الخمر مراراً ولا يظفر وكن لا يخرج من
كونه عدواً ولحق كان شرب الخمر كبيرة وانا تسقط عدالته اذا كان يظفر وكن لا يخرج سكران و يلبس
الصبيان اذا لاموه لثله ولا يحز عن الكذب عادة كذا في الكافي و **عدو** **سب** **الربا** قال في المحيط لا يجوز
شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من معد الدنا وقال الرازي ما ذكر في المحيط احتياراً للمناخ

واما الرواية المنصوصة فمخالفة فانه اذا كان حق لا يقبل شهادة قال وهو الصحيح وعليه الاعتقاد
من يلعب بالبطور شدة غفلته وامر ان على نوع لهو ولان الغالب ان يفيظ الى العورات في السطوح
وجيرها وهو فسق فاما اذا امسك الحمام للاستيناس ولا يطر بها فلا يزول عدالة لان امسكها
البيوت مباح او الطيور لانه من الله او يفيظ للناس لانه يعبر على نوع فسق ويجمع على ارتكاب
كثرة ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لانه لا يراه الا هو
يقدم في الشهادة او يرتكب ما يحبه اي ياتي نوعا من الكذب الموجه للمخرج لوجود تعاطية بخلاف
العتادة وذا دليل قاطع ديانته فلعلمه بحجته على الشهادة ذورا كذا في الكافي **اقول** قل هذا مخالف
لما نقلنا عنه في شرط طر سر لكن المتفق بينهما ان المراد بارتكاب ما يحبه ليس ارتكاب ما يشانه
ان يحبه بل ارتكاب ما يحبه بالفعل ولا يكون ذلك الا باطمان واطلاع الشهود عليه او يدخل حمام لما
لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم الجلالة او باكل الربو لانه فسق وشرط في المبسوط ان
يكون مشهورا باكل الربو لان التجار فلما يخلصون عن الكسباب لمفسده للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من
الاستظهار او يلعب به او يقيم بشرط او يبرك به اي بالشطرنج الصلح لان كلا منها كثيرة دليل على
الدانة فاما مجرد اللعب بالشطرنج بدون قار وترك صلوة فليس يفسق مانع الشهادة وان كان مكروها
عندنا لان الاجتهاد في ما نأكله من مباحا عند الشافعي واما من يلعب بالنرد فهو مردوا الشهادة مطلقا
او يبول او ياكل على الطريق فيدلما او ينظر سب سلف وهم العجابه والعلماء المجتهدون رضوان الله
عليهم لان هذه الافعال تدل على قصور عقله ومروءته ومن لم يمنع عنها لا تمتنع عن الكذب بخلاف من لا
يملكها شهدا اي ابنا الميتان اباها او وصي اليه اي جعل هذا الشخص وصيا وهو اي ذلك الشخص يدعي
اي كونه وصيا صحته اي شهدا تهما احسانا وان انكر الوصي ذلك لم يقبل والقياس ان لا يقبل وان في
كشهادة ابني الميت اي غريمين لهما على الميت ابن ومديونية اي غريمين للميت عليهما دين والموتى
اما اي رجلين او وصي لهما الميت ووصيته على الايعا اي نصيب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكان
القياس ان لا يقبل شهادته سواء لانهما بحران الى انفسهما معما بشهادتهما فز ذلك لان الوالد نصيب
بهما نصيب من يتصرف لهما ويقوم باجبا حقوقهما والغريم من نصيب من استوفيان حقهما او يبرأ
بالدفع اليه والوصيين نصيبا نصيب من يعينهما على التصرف في مال الميت الوصي لهما فصد نصيب من
يدفع اليهما حقهما وجه الاتحان انهما ليست بشهادة حقيقة لانهما توجب على القاضي ان لا يمكن منه بدونهما
وهذه ليست كذلك لانه من نصيب الوصي اذا رضى الوصي والموت موقوف حفظا لاموال الناس عن الضا
مكن عليه ان تسام في صدقيه من نصيبه والهبة وهولاء بشهادتهم كقولهم مؤنة النعين ولم يشؤا بها
فصار كالقرية في كونها ليست بحجة بل واقعة مؤنة نعين القاضي ولو شهدا ان اباها الغائب ذلك



اس كفو العاصم

دنية روت اي شهادتها سواء او على الوكيل الوكاله او لا يمكن الشبه في شهادتها لانها شهادته لانها
وقد عرفت بطلانها كاشهادة على جرح مجرور وهو ما ينسحق الشاهد ولا وجوب عليه حق الشهادة او العبد
لا يقبل كفا سقوا على بواوانا استاجرم ونحو ذلك كاشهادة لانها انما يقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع
القاضي لزامه والنسق ليس كذلك لانه يدفع بالتوبه والاسيحار وان كان امرنا يدا على الجرح لكن لا دفع في بانه
او لا تعلق له بالامر حتى لو اقام المدعي عليه البينه ان المدعي استاجرم بكذا واعطاهم دهن من مالي الذي
عنده يقبل كاشافي قال صدر الشريعة اذا اقام البينه على العدا له فاقام الخصم البينه على الجرح جرحا مجرورا
بينه الجرح ولا تعلق له بصحة المسكه هذا لانه ان لم يقر البينه على العدا له فاجرم عليه ان الشهود وان اكلوا
فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدا له كاشافي اذا اخرج جرحا ان الشهود نساق اقول لا يتحقق ان جرح الشاهد
قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ومن باب الديارات ولذا قبل منه جرح الواحد كما مر في كتاب الكلايه
والاشخاص وبعد التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المقبر
ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرض وهو السري كون الجرح المجرور مقبولا قبل التعديل لا يرض
واحد وغير مقبول بعده من يحتاج الى نصيب لشهادة واثبات حتى الشرح والعبد فاحقق هذا التحقيق ما عرفت
عليه بعض المتصليين بلا شعور على مراد القائل ومع ذلك اهل من القواعد غافل حيث قال اقول
ينه نظرنا ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكر
من الصوره المقتضى ولكن قلت بعد التعديل قبل قلت مثل ان يشهدوا على ان سجد المدعي فسقوا
لانه او اكله ربوا وشبهه وراوى على انراهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم اجروا في هذه الشهادة
او على اقرارهم ان المدعي بطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الدعوى وانما
لم يقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان العدا له ما ثبت لا ترفع الا باثبات حتى الشرح والعبد كما
عرفت وليس في شيء ما ذكرنا اثباتا واحدا منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافي في الدفع كما مر
قلت على اقرار المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم بزور او انه استاجرم على هذه الشهادة
لانه او اقراره بانه لا حق له في دعواه وقبلت ايضا على انهم اي الشهود عبيدا ومحدودون لثبوت وانهم
زناوا وصنوا الزنا او سرقوا حتى كذا وشربوا الخمر ولم يعارضهم العدا له لم يزل الرجز في الخمر ولم
يخص في الباقى قد تقدم القام اذ لو كان مقدوما لا يقبل لعدم اثبات الحق بل ان الشهادة كد
مقدوم مروده او شركا المدعي والمدعي مال هم يشتركون فيه او قد فوه والمعدون يدعيوا انه
استاجرم بكذا واعطاهم اياه اي الاجرم ما كان لي عنده او اني صا لخصم على كذا ودفعته اليهم على
ان لا يثبتوا على نورا وشهدوا روزا فانما اطلبنا اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور لان في بعضها حق
المستألف وفي بعضها حق العدا والحاجه ملكه الى اجزاء هذه الحقوق من اي شهادته رده فاقبل شهادته اي

لم يقبل شهادته فيها ليس لانه اي قاض غير قبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي فلا يجوز مخالفة
الثاني لشهادة قاضه فيما غيرهم يقبل مثل ان شهدا بالدار بلاكراهما في يد الخصم ثم شهدا
فانما يقبلان لان الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات الكسب للمدعي ولا فرق
في ذلك بين ان ثبت كلا الحكيمين بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدا انها في يد المدعي عليه
القاضي اعني سمع تشهدون انها في يد او عن معاينه لانهم ربما سمعوا اقرارا منها في يد وطفوا ان
يطلق لهم الشهادة كذا في العدايه وان شهدا بالكل في المحدث وازان بالمدعي حيث يقبلان لما ذكر
وان شهدوا على لاسم والنسب لم يعرفوا الرجل بعينه فشهدوا ان المسمى به اي يدك لاسم وسيا
مطابقا شهد عدل قال اوجبت بعض شهادتي لم يعرفها يعني بعد ما شهد بكونه لفظا قوله في
لعله يقبل اذ المكين فيه ما قلته واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يرح عن مكانه جاز ذلك اذ كان
عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط حسن ذكر الزاهد في بنيه الموت من الجرح اولى من بنيه الموت
بعد اربعين رجل جرح انسانا ومات المرحوم فاقام اولياؤه بنيه ان مات بسبب الجرح واقام الضارب بنيه
ان يذم ومات بعد عشرين ايام فبينه اولياؤه المقتول اولى وبينه العقب اولى من بنيه كون القيمة مثل الثمن
يعني ان وقتا باع كرم الصبي وبلغ الصبي واقام بنيه واقام المشرى بنيه ان فيه الكرم في
ذلك الوقت مثل الثمن فبينه العقب اولى لانها ثبتت مرارا يدا ولان بنيه الضارب ارجح من بنيه الصبي وبنيه
المتصرف عاقلا اولى من بنيه كونه مملوكا او مجنونا يعني ان امه اقامت بنيه ان قولها وبرهان
مرض موه وهو عاقل واقامت الموده بنيه ان كان مملوكا او مجنونا فبينه الامه اولى وكذا اذا خلع امراته
ثم اقام الزوج بنيه ان كان مجنونا وقت الخلع واقام بنيه على كونه عاقلا حينئذ او كان مجنونا وقت الخلع
فاقام وليه بنيه ان كان مجنونا والمرأة على ان كان عاقلا فبينه المرأة اولى في الفضل وبنيه الاكرام
من بنيه الطوع يعني لو امنت اقرارا انسان شي طايحا فاقام المدعي عليه بنيه ان كنت مكرها في ذلك
الاقرار فبينه الاكرام اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر باب **الاختلاف في الشهادة** اعلم ان
مبنى الباب على اصول مفرقة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعي لان بوث
حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتركيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامته
حقوقه تعالى واجبه على كل احد وكل احد خصم في اثباتها فصار كان الدعوى موجودة ومنها ان الشهود
اذا شهدوا باكثر من المدعي كان المدعي مكذبهم فتنقض شهادتهم واذا شهدوا بالاقبل قبل للاعتاق فيه
ومنها ان الكسب المطلق اريد من المقتد بثبوت من الاصل الكسب بالسبب منصرف على وقت السبب ومنها ان
الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادته الشاهدين ينبغي ان يكون
كل منهما مطابقا للاخرى في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة

فيستفي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كذا في الفصول وسيا زيادة تفصيل له وبه يعلم ان جمله الوقت
ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كالتناقض لا مدين لفظا ومعنى ولهذا قلت
يجب مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى مقابل معنى فقط **فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بكل**
سبب كدعوى الدار بالارث مثلا قبلت لانهم شهدوا باقل ما ادعى وذلك لانهم يقولون الشهادة لفظا
معنى كادعوى ملكا سبب شهدا بكل مطلق لا اي لا قبل لانها شهدا بالكثر ما ادعى فظن
كادعوى تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا يوجب خلافا في اختلاف المعنى بان تطابق لفظا
على افادة المعنى بطريق الوضع لا الضمن وعندهما كفي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم
فشهد شاهدان مائة درهم واخر يدعي مائة درهم واخر يدعي مائة درهم واخر يدعي مائة درهم
وعندهما يستفي باربعة لا اتفاق الشهادتين الاخيرين فيها معنى **فلو شهد احداهما بالراح والاخر بالريح**
قبلت لانها دعتا معا كذا البينة والعقوبة وكذا لو شهدا معا بالالف والاخر بالف او مائة ومائتين
او مائة ومائتين او مائة ومائتين ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى خصما او قسدا فشهدا بالراح
والاخر بالريح حيث لا قبل بخلاف ما اذا شهدا بالاربع حيث قبلت على الف بالف ومائة
في شهادة احداهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعي **الاكثر** وهو الف ومائة لا اتفاقا في اللفظ
احدا بما لا خلاف ما اذا كان يدعي الف فقط حيث لا قبل لان المدعي كتب من شهد بالزيادة هذا الذي
ذكرنا هو في الدين وفي العين قبل على الواحد كالمشهد واحد ان **يدين العبد له واخر ان**
هذا قبلت على العبد الواحد الذي انفاقه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الميوط
العقد لا اي لا قبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعي هو البائع او المشتري فلي
شهد واحد بشراء عبدا او كتابته بالف واخر بالف وحسنة ردت لان المقصود اثبات السبب في العقد
فالبائع بالف غير الباع بالف وحسنة فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب على واحد منهما ولا
المدعي فكذلك شهدا عليه كذا العتق بال والصلح عن قود والرمز والظلم ان ادعى العبد العتق
الاولى والثانية والثالثة والرابعة لان مولا لا يملك على الف وحسنة
بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت **وان ادعى الآخر بان قال مولى لعبدا اعتك على الف وحسنة**
والعبد يدعي الف او قال مولى النقص ما كتك على الف وحسنة والقائل يدعي الف وكذا
البائعين **فلو دعوى بين** في وجوبها اذ ثبت العقود العتق والطلاق باخلاف صاحب الحق فبقي المدعي
في الدين كذا في الهداية والمدعي في الرمن اذا كان المدين كان دعواه في الدين بلا خلاف لان
لا يكون الا بعدم تقدم الدين فقبل البينة في حق ثبوت الدين كما في ساير الديون وثبت الرمن بالاثبات
ضما ونسب الدين كذا في الكفاية قال صدر الشريعة بس هذا كدعوى لادعي لان الدين يثبت باقرار

فيما يشهد به
فيما يشهد به

المدينون فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين بالف وعند الاخرين بالكثر ويمكن ايضا ان يكون الحق هو الكثرة
كمنه قضى الرايد على الف او برأ عنه عند احد الشاهدين دون الآخر فالوفيق بينهما ما يمكن اما منها
فاما لم يثبت بتعيينه العقد والعقد بالف غير العقد بالكثر فتقضي كل واحد شهادة فرد فلا قبل كذا
اللفظ الآخر **فلو شهدا** ان المشبه لا يجب ان يكون في حكم المشبه به بجميع الوجوه بل لما دكره كدعوى الدين
ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا قبل عند اي حينه وان كانا متفقين فان ادعى المدعي الف
لا قبل شهادته الشاهد بالكثر وان ادعى الاكثر قبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه
الاربع وان كان ثابتهما العقد حين العقد فباعتبار كمن الامور صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان
صاحب الحق اذا ادعى بالعقد والعقود والطلاق والمدعي في الرمن اذا كان هو المدين كان المدعي
في الدين ولا يقبل العقد وان اعتبره باعتباره بالدين كما في الرمن فظهر ان قوله فاما لم يثبت قوله
بتعيينه العقد انما نشأ عن عدم الفرق بين ثبوت العقد وزواله **فلو شهدا بالبيع في اول**
المدة للحاجة الى اثبات العقد كالدائن بعد ما **والمدعي هو المورج** اذا لا حاجة منها الى اثبات
العقد **والنكاح** اي سواء كان الدعوى من الزوج او المرأة والمدعي مدعي الاول
او الاكثر وعندهما يبطل الشهادة ولا يفتي بشئ كما في البيع لان المقصود من الجائز اثبات السبب
والنكاح بالف غير النكاح بالف وحسنة وله ان المال في النكاح تابع ولهذا يقع بلا تشبيه المهر ومن حكم
التابع ان لا يغير الاصل الا يرى انه لا يبطل بغيره ولا يفسد بغيره فكذا لا يختلف باختلاف اذا اتفقا
على ما هو الاصل وهو ان كل من الحفل فوجب لفضاه واذا وجب بقي المهر ما لا يشترط فوجب لفضاه باطل
بشهادتين كما في المال المنفرد **فلو شهدا بالف وقال احداهما قضى حسمته قبلت بالف** لانها انما
كما اذا شهدا بقرض الف وقال **احدهما قضاها** اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض لانها انما
عليه ورد قوله **قضى كذا** اي قضى حسمته في الاول وقضى القرض في الثاني لانه شهدا به فردا
شهادة اخرى اذ حسمته بوجود نصاب الشهادة ولا يشهد من علمه اي العضاء في العهود من حق
المدعي بما يقضي لئلا يكون اعانة على الظلم **فلو شهدا بقتل زيد يوم كذا بمكة** وشهدا اخر ان قبله فبقي
في ذلك اليوم يكون رونا يعني ان اربعة رجال اجتمعوا عند قاض فشهدا ان منهم باذكارا والاخر
بما ذكرنا ينادى وشهدا لان احدا ليطايقين كاذبه يقين **فان قضى باحدهما ردت الاخرى**
لرجحان الاولى بالسبق شهدا **بسرقة بقرعة واقتلعا في لونها** بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر
كانت سوداء او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء **فقطع** وقال لا تقطع لانها اختلفا
المشهود به فيمنع به القبول كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة او اختلفا في اللون في العصب بل
اولى لان الثابت بالعصب ضمان لا يستطاب بالثبوت والاثبات منها حد يستطابها وله انهما اختلفا

يس من جلب الشهادة ولهذا لو سلمنا عن ذكر اللون يتبين شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين قد يتما
بان يكون احدهما اسود والآخر ابيض ويترى احداث هذين احد طرفيها والآخر كجلا في اللون
والا فلو لم لا يعرف الا بالعرف منه وعند القرب لا يقع الاستنباط فلا يتبين بالوقوف وبخلاف **الفصل**
يتبع في المناظر غالبا فيمكن ان يهد من القرب من الغاصب فمثل في جميع ألوان المصنوع بالاستعمال بالوقوف
ملك الموت لا يقضي لوارثه بلا جرح يدين وبين معنى الجرح بقوله **ما مات وترك ميراثا له او ردا**
ملكه او في بيع اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة باليراث هل تحتاج الى الجرح والقتل وهو ان يقول
ذكر في المن اول قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا بد منه خلافا لابي يوسف وهو يقول ان ملك الموت
ملك الوارث لكون الوارث خلافا ولهذا يروى بالبيع يرد عليه به وضارت الشهادة بالملك للموت
شهادة به للوارث وما يتولان ملك الوارث يتحد في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجرح
المؤثر وفي محل الوارث التي ما كان صدقة على الموت الفقير والمجذ وتحتاج الى النقل لئلا يكون
استصحابا لخال متبعا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت لثبوت الاستعمال
حينئذ ضرورة وكذا الشهادة على قيام يد لان الايدي عند الموت تنقلب فيكون ملكا بوجه الله
اذا الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي سبابه وبين ما كان بين من العصب والوداع
فاذا لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه فقبل اليد عند الموت دليل لملك كذا اي كالجرح في فائدة
فائدة قوله اي الشاهد **كان** اي ما يدعيه هذا الوارث **لا يبيد اعارة او حرجه او آجره**
اليدين اي اذا مات رجل فقام وارثه بينه على دارها كانت لابه اعارة او او دعاه الذي في
يد فانه ما خطبها ولا تكلف البيعة له مات وتركها ميراثا له بالانفاق اما عند ابي يوسف فانه لا يوجب
الجرح في الشهادة واما عند ما ظن قيام اليد عند الموت بمعنى عن الجرح وقد وجدت لان يد المستعير
والمودع يد المعير والمودع **شهادة يدين** فكذا **د** يعني اذا كانت دار في يد رجل فادى
اخرها له واقام بينه انها كانت في يده فذكره او سنده لم يقبل وعن ابي يوسف منها يقبل لان الشاهد
بالبيعة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه به دفعته الى المدعي انفاقا ولما كان هذه الشهادة
قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة وتحتل انها كانت يديك او ودعة او اجارة
او عصب فلا تحكم باعادتها بالشك **الا ان يقول** اي لشاهد ان **وانه** اي المدعي عليه **أخذت اليد**
فيه فيقضي له اي للمدعي باليد ويؤمر اي المدعي عليه بالتسليم اليه اي المدعي **لكن لا يصير** اي المدعي
عليه به اي يزول اليد عنه مقضيا عليه حتى لو رضى اي المدعي عليه بعده على انه ملكه يقبل كذا
في العاردين **وان اقر المدعي عليه به** اي لو رضى في يد المدعي او شهد انه اي المدعي عليه **اقر به المدعي**
اي بانه كان في يده او اقر بذلك او شهد انه اي المدعي عليه **أخذه من يد** اي المدعي دفع الى المدعي

بشرط ان يكون له ميراث

لذا في الكافي باب **الشهادة على الشهادة** اعلم ان جوازها استحقاق والقياس لا يقضي لان
ادائها عبادة بدينه لزمت الاصل لاحتمال كتمانها لعدوم الجوار والاثابة لا تجوز في العبادات البدينية
استحقاق جوازها في كل حق لا يقتضي شبهة لشدة الحاجة اليها لان الاصل قد يجوز عن ادائها الموت او سوءه
تخوذاً فلو لم يجر لادى الى ضياع ثمن من الحقوق ولهذا جازت وان كثرت عن الشهادة على شهادة النوع
ثم وثم كمن فيها شبهة البدينية لان البدل لا يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما
بالشهادت كشهادة النساء مع الرجال وقيل فيما لا يستتبع شبهة بشرط بعد حصول الاصل اي اصل الشاهد
على القضية **بشرط** اي يكون مريضاً فاما لا يستطع به حضوره مجلس الحاكم او سوءه اي يكون غائبا
مسيرة مثله ايام ومما عدا فان جوازها لا يوجب جوارها وانما نس عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يحتمل العجز عما
وعن ابي يوسف انه ان كان في مكان لو عدا لاداء الشهادة لا تقدر ان يبيت بايده مع الاشهاد واجبا
لحقن الناس فالاول الحسن والآخر ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبشرط **شهادة عدد عن كل رجل**
لقول علي رضي الله تعالى عنه لا يجوز على شهادة رجل الاشهاد رجلين **وان لم يغير فرعا** اي يعني لا يجب ان
يكون لكل شاهد بديلان تغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل ثم من كعبته الشهادة على الشهادة
بقوله **ان يقول الاصل** مخاطبا للفرع **اشهد على** اي **اشهدك** اي بان فلان بن فلان العكس
اقر عني بكذا مثلاً ويقول الفرع **اشهد ان فلانا اشهدني على** اي **اشهدك** اي بان فلان بن فلان العكس
شهادتي بذلك اذ لا بد من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر التخييل والبيان المذكورة في هذا
كله وحسب على العبارات ولها عند الاداء لفظ اطول من هذا وهو ان يقول الفرع عند القاضي **اشهد ان فلانا**
اشهد عني ان فلان بن فلان على فلان كذا من المال واشهدني على شهادة فامرني ان اشهد على شهادة
وانا اشهد على شهادة بذلك لان فذلك ثمان شئيات والمذكور ولا محسب شئيات واقرضه وهو ان يقول
الفرع عند القاضي **اشهد على** شهادة فلان بكذا وفيه شئيات ولا يحتاج الى زيادة شئ وهو اختيار الفقيه
ابي الليث واستاده ابي جعفر كذا في العنابة **مع تعديل الفرع للاصل** لانه ان كان عدلا صلح للتركة والالم
يصلح للشهادة لا يقبل هو منهم لان شهادته نافعة لا يقع الا بتعديله لانا نقول العدل لا يسم عليه كالا يسم
شهادة نف مع احتمال انه انما يثبت بعد لصبره مقبول القول **كاحادي** كايضا يقبل عدل **شاهدين** **للاخر**
ما ذكرنا انه ان كان عدلا لا **وان سكت** اي الفرع عن تعديل الاصل **مع نفاها** اي نقل شهادة الاصل
وان كان سكتا لذا في المحيط وعدلوا اي شرف القاضي الذي يسمع شهادة النوع عدلا الاصول من هو
اهل للتركة كذا اذا حضروا وشهدوا فان ثبت عدالتهم حكم والا فلا **انكر الاصل** شهادة بطل **شهادة**
قال في الكافي معنى المسألة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفرع **شاهد**
على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع ضررهم فلا يثبت الى شهادة النوع وان لم يتكروا وهذا لان التخييل

شرط وقد غفلت للتعاوض بين الجزين يعني جزر الاصل وجزر الفروع وقال الربيعي معناه اذا قال شهود الاصل لم يشهدوا
على شهادتنا فاقوا او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحكم لم يقبل شهادتهم لان التحليل شرط ولم يشهدوا
للتعاوض بين جزر الاصول وجزر الفروع لان الاصول يحل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحليل مع الاحكام
اقول قد وقعت العبات في الهداية وشروطها بالاعتبار هكذا وان ائتمروا بالاصل والشهادة
موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد من اية الاشهاد والشهادة فكيف يجمع بينهما ولعل من غلط
قوله لان التحليل لم يثبت للتعاوض فان معنى التحليل هو الاشهاد ودفني عليه ان التحليل لا يثبت ايضا
اذا انكر اصل الشهادة بل هذا المانع من انكار الاشهاد ولا لانه لا ينافي مع ما يجمع من الاشهاد على
على فلا يثبت فلا ان الغلابة وقالوا اجزائنا بغير قضاها والمدة المدعى بامراه لم يعرفها في قبل اي للمدعي
ما شاعدين انها هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعى مدعي ان كل النسبة الى اخره
ويحتمل ان يكون لغبرها فلا بد من اثباتها الى اخره فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاهرة فيها غيرهم كذا الكافي
الحكم يعني ان القاضي اذا ثبت الى قاض آخر ان فلانا وفلاننا شهدا عدي كذا من المال على فلان ثبت
فلان الغلابة واحضر المدعي امراة عند القاضي المكسوبة ليه واكرت المرأة ان تكون من المكسوبة بكنية النسبة
فلا بد من شاعدين آخرين يشهدان انها هي المكسوبة بكنية النسبة ولو قال اي الشاهدان فيما اية
في المسلمين المدلورين كيان النسبة التمسك لم يحرق حتى ينسبها الى قاضيها يكون الحاء القبيلة الخاصة
او جدها اذ لا بد من التعريف وهو لا يكمل النسبة العامة بالنسبة الى بني تيم عامه اذ يصح عدم كمال
النسبة الى القدر لانها خاصة حتى ان ذكرهم يقوم مقام ذكر احد لانه اسم الجد الا على مقام مقام الجد لا
اشهد اي الاصل على شهادته ثم جاء الفروع عنها اي عن الشهادة على شهادته لم يصح اي نسبه كذا وان
شهدا على شهادة مسلمين كذا في كل من قبل كذا شهادتهما على القضا الكافر على كافر
ينبئ شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه في الصحيح هذه المسائل الاربعة من الخاتمة
من ظواهر شهادته بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او مائة في حيا او شهد بقتل
الاملا فغنى بثون يوما وليس بالسأ عليه ولم ير اللال وكذا كل عز بالشبهة قال في الكافي في علم
ان شاهد الزور يعزرا جاعا اتصل العقاب بشهادته او لا لانه اتركب كبيرة اتصل جزرها بالمسلمين
وليس فيها حد مقدر فيعزرها جزاها وتكفي الا انهم اختلفوا في كيفيته فقال ابو حنيفة تغزيره تشهير
فقط وقال لا يغرب ويحبس وهو قول الشافعي لانه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه ضرب شاهد
الزور اربعين سوطا وسم وجهه وله ان تركا رضي الله تعالى عنه كان يشهد ولا يقره فينبغي ان سوة
ان كان سوقيا والى قوله ان كان غير سوفي بعد المعصر في اجمع ما كانوا وشكنا وجدنا هذا شاهد
زور فاحذروه وحذروه الناس وشرع كان قاضيا في زمن العجالة ومثل هذا التشهير لا يخفى على العاقل

رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الجماعة وانه اعلم باب الرجوع عنها
قول كنت بطلا فيها اي الشهادة ونحوه كان يقول اجبت عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت
يكون انكارها رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يوجب اي الرجوع الا عند القاض
كان هو الاول او غيره لان الرجوع توبه والتوبة على حسب خطابه فالسرا بالسر والاعلان بالاعلان
وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تقتضي اذالم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي
فاذا ادعى الشهود عليه رجوعا واقام عليه بيده او عجز عنها واداد كلف الشاهد لم يقبل لقاضي
عليها ولا يخلصها لان المبينة واليمين يتربان على دعوى صحيح ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي
باطلة حتى لو اقام ابيته انه رجع عند قاضي فلان وضمة المال قبلت بينته لعمه السبب وكله بعد القضاء
وقبض المال الزور والقبض اما التعزير فلما رد اما الضيق اي بعض ما اتلفه شهادتهما فلا يرد
على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والنافع لا يمنع حكم اقراره على نفسه واعاها
وقبض المال لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعاها لا يجب الضمان لعدم الاتفاق
اي القضاء لانه كما حقق بالكلام المناقض لا ينعقد بالكلام المناقض وكله قبله اي قبل القضاء
فقط وقد مر العبرة في حق الضمان للباقي لا الرجوع هذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجع احدا
ضمن النصف وبشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى احد على الشهادة يبقى الحجة النصف فيبقى
على الرجوع ضمانا لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء بعض العلة ثم يتقاه
بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويتقاه بقضاء بعض النصاب وان رجع احد
لا يثبت له يضمن اي الرجوع ادبقي من بقی بشهادة كل الحق وان رجع آخر فمنا اي الرجوع النصف
او بقی على الشهادة من بقی به لثمة الادراج وان رجعا فمنا النصف لبقا من بقی به النصف ان
رجعت ثمان من رجل وعشرون فلا ضمان لبقاء من بقی بشهادة كل مال وهو رجل وامرأتان
فان رجعت اخرى فمنا التسع الرجوع لبقاء من بقی به لثمة ارباع الحق والنصف بقی بالرجل والرجع بالثمانية
وان رجع الكافي الرجل والنساء فعليه السدس عشرة والنصف عند ما وباقي وهو في الاساس في
الاولى والنصف في الثامنة عليهن على التولين لهما ان الثأ وان كثر في الشهادة لم يقن الا انما
رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادة من الابا نفعام رجل وكان الثابت بشهادة نصف المال وبشهادة تسعة
ولان كل امرأتين يتومان مقام رجل واحد فمنا تسع تسع من الرجال فصار كماله شهادته ستة رجال
رجعوا فان الضمان عليهم يكون اسداسا وان رجعا اي السنة العشرة فقط وبقی رجل والنصف وفاقا اما
عندما ظاهرا لان الثابت بشهادة نصف المال وكذا عده اذ بقی من بقی به نصف المال وصار كماله
شهادته ستة رجال ثم رجع خمسة وضمن رجلان شهدا مع امراة فرجعوا اي الكل لان المرأة الواحدة ليست

نصف المال وان رجعت امراة
رجل وامرأتين فمنا التسع
على الشهادة ما يبق به ح ح ح

اذا كان شاهد واحد وكانت الواقعة بعض الشاهد كان العضا مستندا الى شهادة رجلين بلا اشارة
ولا يضمن راجع في النكاح **بمعنى مطلقا** اي سواء شهدا عليها او عليه الاصل ان الشهود يردون لم
يكن مالان كان قصاصا او نكاحا او نحوهما لم يضمن الشهود عندنا خلافا لثاني فان كان مالا
فان كان الاتلاف بعوض يعدل فلا ضمان على الشاهد لان الاتلاف بعوض كالاتلاف وان كان
بعوض لا يعدل فلا ضمان على العوض لان ضمان بل فيما وراءه وان كان الاتلاف بلا عوض اصلا وجب ضمان
الكل اذا نكر هذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي بائنة واقام عليه منه ففني بالنكاح
ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المهر مثلها او اقل او اكثر لانها وان المهر البضع
عليها بعوض لا يعدل ولكن البضع لا يتقوم على المهر وانما يتقوم على الكمل فزوجه كالمهر فان ضمان الاتلاف
يقدر بالمهر لا بما فيه من البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار مستقرا اظهر الخطأ
الا ما زاد على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجبا المهر عليه بعوض
يعده او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقد ضا ان الاتلاف بعوض يعدل
لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضما الزيادة للزوج لانها المهر عليه الزيادة بلا عوض
لا يضمن ايضا راجع في البيع **الا ما نقص من قيمه المبيع** ان ادعى المشتري بان يقول شريت هذا العبد
من هذا الرجل بالثمن وهو يباي ويدين فالتين فانكر المداعي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمان للبايع لانها
اتلفاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع **الا ما زاد على القيمة من الثمن** ان ادعى البائع بان يقول ان
المشتري مني اشترى هذا العبد بكذا او عليه الثمن واكثره المشتري فشهد شاهدان ان ادعى المشتري العبد بالثمن
وهو يباي ويدين فان رجعا بضمان للمشتري لانها اتلفاه عليه ولا يضمن في الطلاق **قبل الدخول** الى
نصف مهرها يعني اذا شهد بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بضمان نصف المهر خلاف ما اذا شهد بالطلاق
بعد الدخول لان المهر تارك بالدخول فلا اتلاف **ومن في الممنوع** اي يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعا
ضمن قيمه العبد وضمن في القصاص **المهر** يعني اذا شهد ان زيدا قبل بكرا فانقص زيد ثم رجعا بحب الدية
عندنا لا القصاص لانه جزاء مباشرة القتل ولم يوجد منها ذك وعنده الثاني يضمن بعض الفروع **برجوعه**
لان الحكم اضيف الى ادائه شهادة في مجلس العضا وكان التلصص مضافا اليه فيضمن لا بقوله بعد اتي كذا
شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا
الى قولهم لان العضا المحقق ينتقض بقولهم كالا ينعقد برجوعهم لاذ في الكافي **ولا اصل بقوله ما شهد**
يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد بشيء من الفروع على شهادتهما وتسلم بضمنا اذ لم يرجعوا
من جهتهم بسبب موجب للضمان لا كارجعهم بسبب الاتلاف وهو الاصل على شهادتهما ولا يبطل البطلان للضمان
بن الجبر في ضمان الرجوع الشاهد خلاف ما قبل للقيمة لانهم انكروا التحيل ولا بد منه او بقوله **اشهدته وغلطت**

يعني اذا قال الاصول اشهدنا سمعنا غلطنا فحانهم لا يضمنون عند ابي حنيفة وابي يوسف لان العضا لم
يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد ضمنوا لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فكانت حقا
وشهدوا ثم حضروا ورجعوا **الرجوع** اي الاصول والفروع ضمن **الممنوع** فقط عند سمالان سبب الاتلاف
الشهادة القائمة في مجلس العضا واذ اوجد من الفروع وعند محمد المشهد عليه فخير بين بعض الفروع وتضمن
الاصول لان العضا وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول
من حيث ان الفروع يابسون عنهم نقلوا شهادتهم باسمه **ومن الزكي بالرجوع** يعني ان الزكي ان رجع
عن الزكية ضمن عند ابي حنيفة لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة
وهي انما ثبتت بانزجيه مضارت في معنى علمه العلم كالمهر فانه سبب لبعض السهم في المهر او بسبب
الوصول الى المهر ليه وهو سبب الرجوع وهو سبب ترداد الام وهو سبب الموت الذي
الذي هو العلم الاول حتى يجب عليه احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعند سمالان يضمنون
لانهم انما على الشهود جبر فصار كالموت انما على الشهود عليه بان شهدوا باحصائه **لا شاهد الا حصا**
يعني لو شهدوا بالا حصا ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض **لا يضمن** اي بالرجوع شاهد **الممنوع** الى المشرط
يعني ان شهد شاهدان باليمين وقال انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر وقال لامرأة ان دخلت
الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها وشهد اخر ان يوجد الشرط اي الدار ورجع الزوجان بعد الحكم
فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمه العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلم اذ التلصص حاصل
بالاعتاق والتطبيق ومن الذين اشبهوا كل الكلمة والتعليق بالشرط كان ما شاء فله الشرط **الصلح**
الصلح الى علمته لا ذوال المانع **كتاب الصلح** اوردته هنا لانه انما يصار اليه اذا لم يكن
المدعي عليه اقرار ولا للمدعي شاهد فاما سبب ان يورد بعد الاقرار والشهادة هو لفظة اسم بمعنى
وهو خلاف المخاصمة فاصلة من الصلح بمعنى استقامة الحال وشرعا عند رفع النزاع **وركنه** الايجاب
والقبول بان يقول المدعي عليه صالحك من كذا على كذا او من دعواك كذا على كذا او يقول الآخر
قبلت او صغيت او ما يدل على رضاه وقبوله **وسر القتل** وهو شرط في جميع التصرفات الشرعية فلا
يرجع صلح المجنون وصلى لا يقبل **لا يبلوغ** **نقص من الصبي الماذون** ان ينعى او عرى عن خبره
يعني اذا ادعى الصبي الماذون على من دنا فضا له على بعض حقه فان لم يكن له عليه منه جاز
الصلح اذ عند انفاها لا حق له الا الحضومة والخلع والمال انفع له منها وان كانت لم يجران الخط
تبرع وهو لا يملكه وان اخر الدين جاز سواء كان له منه او لا لانه من اعمال التجار والصلح الماذون
في الجارات كالبائع **ولا الجارية** يعني ان جارية الصالح لم يبت بشرط ايضا **اي الصلح** من العبد **سأول**
اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على خط بعض المحل او كان له عليه منه وبكل تناجيل مطلقا وخط

بعض الثمن للعب لما ذكر ولو صالح البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في اصبى الماذون ومن
كان نظير العبد الماذون في جميع ما ذكرناه بعد ما بقي عليه درهم فان عجز المالك فادعى عليه ديناً فاصطفا
ان ياخذ بعضه ونؤخر بعضه فان لم يكن له عليه منه لم يجر له ما عجزه من حرقه فاصطفا بصلحه وشروطه ايضا
كون المصالح عند فساد المصالح ما يتاخر في المحل لا حقاً له فانه يقع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا
للمصالح بقوله فادعت مطالته على روجهما ان يبيها في يد ابنته منه وجه فاصطفا في الشئ
شئ بل لان النسب حق البقي لا حقها فلا ملك الا عتاض عن من غير ما دفعه على قوله ما ياتي في المحل
بقوله ولو صالح الكفاي بالنفس على مال ان يبره من الكفاي بطلان لان الاثمت للطالب قبل الكفيل
بالنفس من الطالب بغير نفس المكفول بغيره وذلك عيان عن ولاية الطالب منها صفة الوالي فلا
يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن العتاض لان المحل هناك بصير علكو كما في حق الاستيفاء وكان الحق
ما ياتي في المحل فيمكن الاعتراض عنه بالصلح **كذا الصلح من الشفعة** يعني اذا صالح الشفع من الشفعة
التي وجبت له على شيء على ان يسلّم الدار للمشتري فالصلح باطل اذ لا حق للشفيع في المحل سوى حق
الكسب وهو ليس بأثر ثابت في المحل بل هو عبارة عن الولاية كما مر ووقع على قوله لا لله تعالى بقوله
ولو صالح عن حد بطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا عيناً او ديناً او حقا
ليس بال حتى لا يقع الصلح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر باني اخذ رايها او سارقاً من غيره او
شارب خمر صالحاً على مال على ان لا يرفعها الى ولي الامر لانه حق الله تعالى به يجوز الصلح من حقوقه
تعالى لان المصالح بالصلح تصرف في حوزته ما يباستيفاء كل حقه واستيفاء بعضه واستيفاء الباقي
او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا صالح من حد العذف بان تذف رجلاً وضالاً على ما
على ان ينفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى والمغلوب محق بالمردوم شرعاً
خلاف التبريز حين يقع الصلح عنه لانه حق العبد والتفاسخ في النفس وما دونها لانه ايضا حق الله
وشروط ايضا كون البذل مال الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه واشبهها
روما للصحح تعرف العاقل بقدر الامكان فاذا كان عن مال بال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح
على الحر والمنة والدم وصيد الاحرام والطرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فالاصح
في البيع لا يصح عوضاً في الصلح معلوماً ان ابيع الى نفسيه والالم لشروط معلوميه فان من ادعى حقا
في دار وادعى المدعى عليه قبله حقا في حانوته فاصطفا على ان يبرك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه
مع وان لم يبرن كل منهما مقدار حقه لان جهالة الب فقط لا تعفي الى المنازعة كذا في الكافي او منفعة
بان صالح على حقه عشرين سنة او ركوب وادب عليها او زراعه ارض او سكنى دار او فاساوما
جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لا يملك المنفعة ببعض وقد وجد وكذا وقع البراءة عن الدعوى

لما مر ان عقد رفع النزاع هو اى الصلح اما باقرار من المدعى عليه وسوت منه بان لا يقره ولا ينكره او باقرار
وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه باللام فالظاهر العموم **الاول** اى الصلح باقرار في حكم
لوقوع عن مال مال لان حقيقته البيع بمبادله مال بمال كما مر فبقي فيه اى في هذا الصلح اصطفا اى احكام
البيع وبقي الشفعة والرد لجيب وجباة روية وجباة شرط والفساد بجبال البذل لانها هي المنفعة الى المنازعة
دون جهالة المصالح عنه لا يستط والساقط لا ينفي اليها **وان استحق المدعى وبعضه رجع المدعى عليه**
بالبيع في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد على عمرو دار او بعضها منها وصالح بكره في الاول
على الف وفي الثاني على خمسمائة فاستحق الدار كلها او بعضها رجع بكره على زيد في الاول بالالف وفي الثاني
بخمسمائة **وان استحق** **ال** او بعضه رجع المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكره المدعى وهو الدار او بعضها
لان كلاهما عوض عن الآخر فايها اخذ منه بالاحتياط رجع بما دفعه ان كلاهما لكل وان بعضا فبالبعض كما هو
حكم المعاوضة **وكا جارة** عطف على قوله كبيع لوقوع الصلح عن مال بمنفعة لان العبرة للثمن والاجارة يملك
المدعى بعضه وهذا الصلح كذلك **فشرط التوقيت فيه وبطل بوعا** اقدمها في المدة كما هو حكم الاجارة
قد مر والآخر ان اى الصلح ببيوت وانكاد معاوضة في حق المدعى لانه مأخوذ عوضاً عن حقه في زعمه **ولما**
بين وقطع نزاع في حق الآخر اذ لولا لبق النزاع ولزم البين وهذا في الانكاد نظام واما في السكوت
فانه يحفل الاقرار والانكاد فلا بد من كون عوضاً في حقه بالسكوت مع ان حمله على الانكار اولى لان فيه دعوى تزعم
الدفع وهو الاصل **في الشفعة في صلح عن دار مع احد ما** يعني اذا ادعى رجل على اخر دار فاستحق الآخر
او انكر فضالغ عنها يدفع شيء لم يوجب الشفعة لانه يزعم انه يستحق الدار المحكولة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع
حقوقه المدعى عن نفسه لانه لشبهها وزعم المدعى لا يبره **وجب** اى الشفعة لوقوع الصلح عليها اى على
الدار بان يكون بدلا **بما عدا ما الى الانكار** اى السكوت لان المدعى ما خذها عوضاً عن حقه في زعمه فيعامل عليه
والاقرار منها مثلها **وان استحق المدعى او بعضه في صورة الصلح بسكوت او انكار** ويرد المدعى **البذل**
اى بدل المدعى وبعضه **ويأخذهم مع المستحق** لان المدعى عليه لم يدفع عوض الا لدفع حقوقه عن نفسه وبقي
المدعى في يده بلا حقوقه احدا فاذا استحق لم يحصل له مقصودة ويظهر ايضا ان المدعى لم يكن له حقوقه
فخرج عليه **وان استحق البذل وبعضه رجع الى الدعوى في كله** ان استحق كل العوض وبعضه ان استحق
بعضه لان المدعى لم يترك الدعوى الا بيسلم البذل فاذا لم يسلم لم يرجع بالبذل **ملاك البذل قبل التسليم**
الى المدعى **فاستحقاقه في الفصلين** اى فضل الاقرار وفضل السكوت والانكار فان كان عن اقرار
رجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن انكار رجع بالدعوى **صالح على بعض ما يدعيه لم يصح يعني اذا**
ادعى رجل على اخر دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان
على بعض المدعى كان استيفاء لبعض الحق واستيفاء للبعض والاستيفاء لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدار

بعض الثمن للعب لما ذكر ولو صالح البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في اصبى الماذون ومن كان نظير العبد الماذون في جميع ما ذكرناه بعد ما بقي عليه درهم فان عجز المالك فادعى عليه ديناً فاصطفا ان ياخذ بعضه ونؤخر بعضه فان لم يكن له عليه منه لم يجر له ما عجزه من حرقه فاصطفا بصلحه وشروطه ايضا كون المصالح عند فساد المصالح ما يتاخر في المحل لا حقاً له فانه يقع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فادعت مطالته على روجهما ان يبيها في يد ابنته منه وجه فاصطفا في الشئ شئ بل لان النسب حق البقي لا حقها فلا ملك الا عتاض عن من غير ما دفعه على قوله ما ياتي في المحل بقوله ولو صالح الكفاي بالنفس على مال ان يبره من الكفاي بطلان لان الاثمت للطالب قبل الكفيل بالنفس من الطالب بغير نفس المكفول بغيره وذلك عيان عن ولاية الطالب منها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن العتاض لان المحل هناك بصير علكو كما في حق الاستيفاء وكان الحق ما ياتي في المحل فيمكن الاعتراض عنه بالصلح

بعض الثمن للعب لما ذكر ولو صالح البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في اصبى الماذون ومن كان نظير العبد الماذون في جميع ما ذكرناه بعد ما بقي عليه درهم فان عجز المالك فادعى عليه ديناً فاصطفا ان ياخذ بعضه ونؤخر بعضه فان لم يكن له عليه منه لم يجر له ما عجزه من حرقه فاصطفا بصلحه وشروطه ايضا كون المصالح عند فساد المصالح ما يتاخر في المحل لا حقاً له فانه يقع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فادعت مطالته على روجهما ان يبيها في يد ابنته منه وجه فاصطفا في الشئ شئ بل لان النسب حق البقي لا حقها فلا ملك الا عتاض عن من غير ما دفعه على قوله ما ياتي في المحل بقوله ولو صالح الكفاي بالنفس على مال ان يبره من الكفاي بطلان لان الاثمت للطالب قبل الكفيل بالنفس من الطالب بغير نفس المكفول بغيره وذلك عيان عن ولاية الطالب منها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن العتاض لان المحل هناك بصير علكو كما في حق الاستيفاء وكان الحق ما ياتي في المحل فيمكن الاعتراض عنه بالصلح

بعض الثمن للعب لما ذكر ولو صالح البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في اصبى الماذون ومن كان نظير العبد الماذون في جميع ما ذكرناه بعد ما بقي عليه درهم فان عجز المالك فادعى عليه ديناً فاصطفا ان ياخذ بعضه ونؤخر بعضه فان لم يكن له عليه منه لم يجر له ما عجزه من حرقه فاصطفا بصلحه وشروطه ايضا كون المصالح عند فساد المصالح ما يتاخر في المحل لا حقاً له فانه يقع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فادعت مطالته على روجهما ان يبيها في يد ابنته منه وجه فاصطفا في الشئ شئ بل لان النسب حق البقي لا حقها فلا ملك الا عتاض عن من غير ما دفعه على قوله ما ياتي في المحل بقوله ولو صالح الكفاي بالنفس على مال ان يبره من الكفاي بطلان لان الاثمت للطالب قبل الكفيل بالنفس من الطالب بغير نفس المكفول بغيره وذلك عيان عن ولاية الطالب منها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن العتاض لان المحل هناك بصير علكو كما في حق الاستيفاء وكان الحق ما ياتي في المحل فيمكن الاعتراض عنه بالصلح

ضمن كالمضوى بالطلع اذا ضمن البدن واما النكاح فانه اذا اضاعه الى نفسه فقد اتم شيمه فصح الصلح واما النكاح
فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقوله ولو استحق هذا العبد او وجبه عيبا
او وجبه حرا او مدبرا او مكاتبيا فلا يبيح له المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع فلان
ولادة التسليم رضى المدعى فوق دلالة العتاق والاصافه الى نفسه على رضاه وانما حسن لانه لم يكن كبا في الوجوه
لم يندم صفة الصلح الصلح على حسن ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح من حسن ما يستحقه المدعى على المدعى عليه
بمقدار ما يبرهت بينهما فالصلح اخذ ببعض حقه وخطا لبا انه لان تعرف العاقل بالبيع يبيع ما يمكن ولا يمكن
بشيء معاوضه لما فيه من الربوا ليعني الصلح عن الف على حسنه وعنه الف على حسنه زبوف تحمل
خطا لبعض في السله الاولى والبعض والصفه في الثانية لان عين هذه الحقه كانت مستحقه بغير العقد الذي
الدين به وعن الف قال الف موجه لا يمكن جعله معاوضه لاف بيع الدراهم بالدراهم نسبه لا يجوز فلا يجوز
حله على تاجر فيه معنى الاسقاط وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على ثوب دراهم حاله او موجه او معتبر خطا
للدانير كلها وبعض الدراهم وما جلا للبعض لا معاوضه لان معنى الاسقاط لازم في الصلح فاذا امكن من العمل
خطا واستقام لم يعتد معاوضه لاف دراهم على دنانير موجه لان الدنانير غير مستحقه بقدر المداينه فلا يمكن
حله على تاجر حقه فحمل على المعاوضه وبيع الدراهم بالدنانير نسبه لا يجوز ولا عن الف موجه على نصف جالا
لان المعجل غير مستحق بقدر المداينه اذ المستحق به هو الموجه والمجمل خبره فقد وقع الصلح على ما يمكن
مستحقا بقدر المداينه فصار معاوضه والاجل كان حق المدين وقد تركه بازاء مسقط عنه من الدين
فكان اعتبارا عن الاجل وهو حرام الا بربو ان ربوا النسبه حرم لشبهه بمبادله المال بالاجل فلان عام
حقيقته اولى وعن الف سود على نصفه ايضا لان البيض غير مستحقه بقدر المداينه لان من لا سود لا يستحق
البيض فقد صالح على الاستحقاق بقدر المداينه وكان معاوضه لاف بحسب ما وزاده وصف الجوده فكان
ولا عن دين عليه على حسن غيره بغير عينه لان الصلح على غير حسن الحق لا يكون الا معاوضه
البدل بطلما صالحا لم يكن له حفظه على عشرة دراهم فان قبض اي العشرة في المجلس جاز اي الصلح لما عرفت
ان الصلح في صور اختلاف الجنس كمنعني البيع فجب قبض احد العوضين في المجلس لا فلا اي ان قبض
العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض حقه وبقى حقه فهو فاسد
في النصف فقط لوجود المعج في ذلك العقد كذا العكس سني لو صالح عن عشرة عليه على بكييل او موزو
فان قبض في المجلس جاز ولا فلا لما عرفت قال ادفع اتي حسنه غدا على انك يبري من الباقي فاسد
وهو راء ولا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ غدا اي حسنه ومحمد وعذابي يوسف برأ لان الابرأ حصل مطلقا
فيستلزم البرأ مطلقا كالبرأ بالابراء كاسيا ولما اذ ابرأ بمقتضى الشرط والمقتضى بغير عذوه وذلك
ببرأ ياداه حسنه في العذوه انه يصح عوضا اذا فاسده وتوسلا الى تجار اربع فصح ان يكون شرط الجسب

على وان كانت للمعاوضه كنهها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تأكلوا
بغير العقل بعض المعاوضه فحمل على الشرط فصح لغيره وبنه المشكك على وجوه احدها ما ذكره والآخر ما ذكره
بقوله ولو قال صالحك اي عن الف على حسنه غدا او انت برى من الفضل على الف
فصح غدا فالحل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل وادى برأه عن الباقي والا فلا لكل عليه كما في الوجوه
الاول وهذا بالاجماع لانه اتي بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل وان لا ما ذكره بقوله وان قال برأك عن
حسنة من الف على ان تعطيني حسنة غدا او انت برأه وان وصلت له لم يعطها لانه اطلق الابداء واداه حسنة
غدا لا يصح عوضا وبطلت شرطه لانك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بانك تحلف ما اذا بدأ حسنة لان
الابرأ حصل بغيره وبطلت حيث انه لا يصح عوضا فصح مطلقا ومن حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا فلا
الاطلاق بانك فاقرا وذكر الرابع بقوله واداهم بوف اي لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع اتي حسنه غدا
انما برى من الباقي برأه لانه لم يوف الاداء وفما لم يكن الاداء عرفا صحيا لانه واجب عليه في كل زمان فلم
يقتضين كل على المعاوضه ولا يصح عوضا بخلاف ما مر لان الاداء في العذوه عرض صحيح كما مر وذكر الخامس
بقوله وان علق بربو على الف على حسنه غدا قال ان ادبت الى او منى او اذا فانت برى لم يبيع الابرأ لانه عليه
بالشرط صرحا وهو باطل لما مر في بيان ما يبطل بالشرط وما يبطل قال اي المدين سر المدين لا اقر لك بالكل
حتى توفقه سني او خط فحمل على التاجر او المصالح اي التاجر والخط لانه ليس بركه عليه اي الدين حتى
انه بعد التاجر لا يمكن له مطالبة في الحال وفي الخط لا يمكن من مطالبة ما عطف ابرأ ولو اعان اي ما قاله
سرا اخذ لان اي هذا المال من المقر في الحال بلا ماخر وخط الدين المشرك اذا قبض احدهما شانه
شانه لاخر فيه هذا اصل كل تنوع عليه فرفع يعني اذا كان له جليلين دين على آخر فقبض احدهما شيئا
من ملكه من عا كاصله فاصاحبه ان يشاركه في المقبوض لانه وان اودا بالقبض اذ مال به الدين باعتبار
عاقبة القبض لكن هذه الزيادة واجبة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمن والولد فله من المأكله ولكنه
قبل المشاركه باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقته وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه حتى يستوفيه
فيه ويضمن لشركه حصته والدين المشرك ان يكون واجبا بسبب محمد كمن المبيع اذا اخذ الصنفه ومن
المال المشرك ومحمد وكس ورجع على الغريم بالباقي لان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون
الباقي كذلك وتوقع على الاصل المذكور بقوله فلو صالح احد ما عن نصيبه على قوله فلو اشركا لاخر
اي نصفه الدين من حقه لانه كان عليه ولم يستوفه فبقى في ذمته واخذ نصف الثوب من شركه لان الصلح
وقع عن نصف الدين وهو مبيع لان قسمه الدين حال كونه في الذمه لا يبيع وحق الشريك شغل كل من
الدين فيتوقف على اجادته واخذ النصف دال على ايجان العقد فصح ذلك لان اي شركه له ربع
لان حقه فيه لم يبيع لم يبيع احد مما بل اشترى بنصفه اي نصف الدين شيئا منه اي ضمن احد ما

كونه اسما مذكور في الهدية والكفا في نظره
ان اراد صاحب الوفاة اياه اسما القرض
ليس صحيحا

الرجوع الى دين الله فابها حقه بالمعاشه بلا حطل لان مبنى البيع على المالكه فصار كالتبعية نصف الدين
فيكون كغيره ان يرجع عليه بالرجوع كحقوق الصلح لان مناه على الحط والافاض ولهذا لا يمكن بيعه مرا بجنة
فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض نصيبه وقضى بعضه فاذا الزمان وقع مع الدين تضرر به المصالح لادام
يستوفى تمام نصف الدين فلما ابراهه **وفي الاثر** ان حصته اي ذاب ابراهه الشريكين ذمة المديون عن
حصته **وفي المعاشه** بين سبق اي اذا كان المطلوب على احد الطرفين دين بسب قبل ان يجب له عليه نصيبا
فصار له الرجوع اليه على المديون بحصته في الصوتين اما في الاولى فلان ابراهه المالك وليس يتغير في الرجوع
نصيب المديون بالبراه فلم يرجع عليه واما في الثانية فلانه قضى دينه كان عليه ولا يقضى لان الاصل في الدين
اذا اقيم فصار ان يصير الاول مقضيا بالثاني والمشاركه انما ثبت في الاقضاء **وفي بيعها قسم الثاني** اي
اي لو ابراهه عن بعض حصته كان قسمه الباقي على ما بقي من السهام لان الحق عاد الى هذا القدر حتى
لو كان لها على المديون عشرون درهما فابراهه احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالثمن
وليس كالمطالبة بالثمن بالثمن **فصل في بيعه على ما دفعه فان اجازته الآخر بعد بيعه**
رد رد يعني اذا سلم رجلان الى اخرى طعام ثم صلح احداهما مع المسلم اليه على ان ياد نصيبه من راس
المال ونفع عند السلم في نصيبه لم يرد عذابي حينئذ ومحمد الا باجازه الآخر فان اجاز جاز وكان المقبوض
من راس المال مشترك بينهما وما بقي من السلم مشترك بينهما وان لم يجر فالصلح باطل وقال ابو يونس
جازا اعتبارا بساير المديون فان احد المدينين اذا صلح المديون عن نصيبه على بطل جاز وكان الآخر غير
بين ان يشاركه في المقبوض وبين ان يرجع على المديون بنصيبه لذلك بينهما **ولما** انه لو جاز فاما ان يجر
في نصيبه فامره وفي النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قسمه الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا
تظهر الا بالميزان ولا يميز الا بالثمن وقد تقدم بطلانها وان كان كذلك فلا بد من اجازته الآخر لانه قبيح على
عقده فيمنع من رضاء اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بمال او اخرج عن دينه فذهب عنه دينه
اي عن فقهه بذهب وعن ندين بهما اي بالتقنين بان كان في الزكوة درهم ودنانير ويدل ايضا درهم
ودنانير اي الصلح صرفا للجنس الى خلافه كما في البيع **فل** بدل او لا اي لا يعتبر في المقدن التاويل
معتبر القايض في المجلس لانه صرف فان وجب ولا فلا **وفي التقنين** وغيرهما باحد التقنين لانه
اذا كانت الزكوة ذهبا ونقده وغير ذلك فصار له على ذهابه ونقصه لم يجر لاقبال الربوا الا اذا كان
المعطي لزم من حصته من ذلك الجبس يكون حصته بثلثه والزماده بماله حقه من بنيه الزكوة صوما عن
الربوا فلا بد من القايض فيها يقابل حصته من الذم والفضة لانه صرف في هذا القدر وبطلان
شرط لم يدين من الزكوة يعني اذا كان في الزكوة دين على الناس فادخل في الصلح على ان
يجزوا المصالح عنه ويكون الدين لم يطل الصلح لانه يصير ملكا حصته من الدين لساير الورثة بما يخدمهم

مسألة من يبيع بغيره او زال الجمل الصلح قال في
العمارة او في غيرها من غير ان يشرط ان يبيع
فصلح على ان يبيع في البيع من غير ان يشرط
البيع ثم ظهر انه لم يبين بما يبيع او كان وكذا
قد زان فليكن ان يشرط بغير الصلح

من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان عوض واذا بطل في حصته الدين بطل الكل
الا اذا **مسألة** براءة الغرماء منه اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فحشد بيع الصلح لانه يكون
تملك الدين من عليه الدين **وقضوا بنصيب المصالح منه** اي من الدين تبرعاً ثم يصالحو عا بقى من الزكوة فاذ يجوز
ولا يخفى ما فيها من ضرر ببقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله **الا فمضوه** اي المصالح قد حصته منه اي من الدين
وصالحا عن غيره واحاله اي حال المصالح الورثة بالعرف الذي احده منهم على الغرماء وقبلوا الجواهر واختلفت
حصة الصلح عن تركه بجموله لادين فيها قوله **على كليل** وموزون متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في الزكوة دين و
ايضا غير معلومة وادب الصلح على كليل وموزون قيل لا يصح لاحتمال ان يكون في الزكوة كليل او موزون
ونصيبه من ذلك مثله الصلح يكون ربوا وقتل يصح لاحتمال ان لا يكون في الزكوة كليل او موزون وان
كان فيقتل ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز موقوفا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا
بما وقع في الاصح عن تركه بجموله في يد البقية من الورثة غير الكليل والموزون لانه لا ينفي الى المنازعة لقيام
المصالح حقه في يد البقية من الورثة وفل لا يصح لانه يبيع اذا المصالح عنه عين ومع الجمله لا يصح البيع **كتاب**
القبض اورده بعد البيع لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين المتحامين صلح بولعه الاكام وشرعا الزام
الغير بينه او اقرار او كمول لان حقيقة فصل المضمومة وهو انما يكون به واهله اهل الشهادة لان كلامها
باب لولا لانه تنفذ القول على غيره ولان كلامها الزام اذا الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على
الحكم فالتنفيذ لا يحددها برة بشرط لاهلية القضاء بشرط اهلية شرط اهلية وقدمه في كتاب الشهادة
والناسق اهله ان يكون اهله لكنه لا يتقدم الا يؤمن عليه لقائه بملازمة بواسطة فسقة حتى لو قلد كان المظنة
ما يصح قبول شهادته لو وجد اهل الاهلية ولا قبل ما ذكر حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما لكنه ينفذ
القضاء والقاضي بهذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو ما يحفظ **اختلاف** في كون المشرط لاهله ولو
الدين من اعمال المشرط لغا والقضاء في طاهر الرواية وفي رواية النوا ليس بشرط وكثير من مشايخي
رحمهم الله تعالى قدوا برواية النوا باعتبار الحاجة ولو امر رجلا بالقبض في الرستاق جاز بان في الرواية
لان القصة ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى القوي ونصب فيها في امور العسكار والوقت فيحتاج
العسكار كذلك حتى يظفر الدين لم يغني في لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في الفصل الحادي
والثين من شهادات الحيط ان هذا مشكل عذري لان القاضي فاما ينزل ذلك بولاية القضاء الا يرى انه لو لم
لا بد من ذلك فكان من جملة القضاء **اخذ القضاء برشوة** لا ينفذ حكمه قال في المعاشرة القاضي اذا اخذ القضاء
برشوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان
ففسق باخذها يستحق القول لوجود سبيل الاستحقاق وقيل يخفى لان القضاة اعتقد عدالة فلم يرض
بدونها وقال قاضي خان اجموا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى **ومعنى** ان يكون موثوقا به في هذا

وهو ان قرأ عن اوامر وعقل وحطاه وفهمه **بالسنة** وهي ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم **ولا يروى**
ما يروى عن اصحاب رسول الله تعالى عليهم اجمعين **ووجه الفقه** اي سائل منفعلة بالحكام الوقايح و
الاجتهاد شرط الاولوية لا الجواز **كذلك المفق** يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ولا شرط فيه
ايضا **الاجتهاد لا يطلب القضا** اي بالقلب **ولا باللسان** لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء
وكل الى نفسه ومن اجر عليه نزل عليه بكل شدة اي يلزم الرشدة ويوفقه للصواب **وتجارت الاقدار** اي
ينبغي للمقدان تحاشا للقضا من هو اقدر واولى به ولا يكون قضا غلظا جبارا عينا لانه خليفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلد غيره علما وفي رعيته من هو اولى به منه فقد خان
الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين **بكره القضا** اي احد
القضا **لمن خاف الخيف** اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل يكره بأكراه لقوله عليه السلام
والسلام من اتى بالقضا فكانا زوجين غير سكين وقيل قد اذراه بعض القضاة وقال كيف يكون سكين
ثم دعا في مجلس من بسوى شمره فجعل الملاقى كلن بعض اشارة ذممة فاعطى فاماب الحوسى **والق**
راسه بين يديه كذا في الكافي **دجوز قلد من الجا** يدرك كجوز من العادل لان الاجتهاد رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين **قلدوا القضا** من معاوذه بعد ان اظهر الخلاف لعلى كرم الله تعالى وجهه مع ان الخي كان مع
على وقلدوا من يزلهم نسقه وجوده والتا بمون قلدوا من الحاج مع كونه اظلم زمانه ومن **ابن النجاشي**
قال في العاديه القضاة من اهل البني يبيع ويجرد استيلاء الباغي لا يقول قضا العادل ويبيع عزل الباغي لهم
حتى لو انهم اباغي بعد ذلك لان القضاة يبيعون بعد ما لم يتقدم السلطان العدل **فان قلدوا قلدوا**
قلمه وهي الجوايز التي فيها نسخ السجلات والصكوك ونحو ذلك لان القاضي يكتب تحت ايديها يكون في يد
الخضم والآخرى في ديوان القاضي اذ بما يحتاج اليها المعنى من الثاني وما في الخضم لا يؤمن عليه من الزيادة
والقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي الموزول هذه النسخ ان كان من بيت المال جره على دفعه لانه
انما كان في يده لعله وقد صار العمل بغيره وكذا ان كان من مال او مال المصوم في الصحيح لانه ما اخذ من
بل للدين وكذا المصوم تركه في يد في علة وقد انقل العمل الى غيره **والزم مجوسا** اقرب حتى اوقام عليه
يعني نظري حال المجوسين لانه مضى نظر المسلمين فمن اقرب حتى اواكلت فقامت عليه بينة الزمة اياه ولا
قول المعزول عليه الا بينة لانه صادر لواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت فعل
نفسه **والا** اي وان لم يقر ولم يقر عليه بينة **ما دى عليه** اي لم يعين بخلته حتى ينادى عليه اي يامرنا ويأينا
كل يوم اذا جلس من كان مطلق فلان بن فلان المجوس الفلاني حتى فيجهر حتى يجمع بينها فاذا لم ينظر خضم
اجدته كيتلا بنف **وظاه** اي اطلعه **ونظر في الوقايح** وعلمات الوقوف التي وضعها المعزول في ايدي
على بالبينه او اقرار ذي اليد لان كل دس حجه لا يتقبل المعزول لما مر الا ان يقر ذوا اليد بالتسليم اذا

ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فنعى اقرار القاضي كانه في يد في الحال لان من في يد مال اذا اقر
لا شأن بقبول اقراره وجلس للحكم في سبيل **والطابع** اولى لانه اشتهر مواضع البلد او مجلسه **وان** اذن للبلد
الدخول فيما وجب من كافي **بما** قيل لان الجلس في داره وحده يورث التهمة ورداى لم يقبل به **بدين**
لان قبولها يورث الى مراعاة المهدي **الاسم** **وقى** **وجم** **بحرم** **او ممن اعتاد** **واما** **اي لا يرد منها** **اذا** **اورد**
اي جرت عادة قبل القضاء بمها داة لان الاول سلم الرحم والثاني ليس للقضا بل جرى على العادة ان لم
يكن لها خصومة اذ لو كانت اكان آتيا بقضائه **والشهادة** **الاجتنان** لانه من حقوق المسلم على المسلم **لا الدعوة** **الظلم**
وهي ما لو علم المضيف ان القاضي لا يحضرها لا يجوزها لان الخاصة لا جمل القضاء بخلاف العامة **ويجوز**
مريض لانه ابقا من الحقوق وسوى **بن الخضم** **جلوسا** **واقبالا** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى اهل
بالقضا فليسو منهم في المجلس والاشارة والنظر **ولا ي** **والاجتهاد** **والا** **بالمقنة** **حجة التهمة** **ولا**
يلحق في وجهه لانه اغراء على خصمه **ولا يخرج مطلقا** اي لا يمازحها ولا واحد منها ولا يخرجها لانه يزيل
مها به القضاء وهذا حسن ما قال في الوقايح ولا يخرج معه لما قال في الكافي ولا يخرج معه ولا مع غيره
ولا يلقنه حجة التهمة **الاجتنان** بان يقول له اشتهر بكذا وكذا لانه اعانة لاجل الخضمين قيل
كتلقين الخضم **والشهادة** **ابو يوسف** **فيما لا تتم فيه** لان الشاهد قد كهر لم ياب المجلس فكان يمينه اجاب الحق
بمنزله اعضاء الخضم والكفيل **واذا ثبت الحق على الخضم باقراره** **او بدينه** **ام** **اي القاضي المقر** **بفعله** **اي** **في**
الحق فان **اي** **يخرج عن الدفع** **حسب** **شرط** **الاباء** **بعد** **امره** **ولم** **يفرق** **بين** **ما** **اذا** **ثبت** **الحق** **عليه** **بينه** **او**
اقراره وفرق بينهما في البداية فقال اذا ثبت بالبينه **حسب** **اي** **لم** **يفرق** **كونه** **مطلقا** **في** **اول** **لو** **هو** **مطلقا** **لم**
الام **فلم** **يستعجب** **الحال** **فاذا** **اشنع** **بعد** **دس** **حسب** **لظهور** **مطلبه** **وشكك** **على** **عن** **الصدرا** **الشهيد** **والحكاي**
عن **شمس** **لا** **يم** **عسكه** **لانه** **اذا** **ثبت** **بالبينه** **معتذر** **ويقول** **ما** **علمت** **ان** **لم** **على** **دينا** **الا** **الساعة** **فاذا** **علمت**
نصيت **ولا** **يأني** **دس** **في** **الاقرار** **والا** **حسن** **ما** **ذكر** **منا** **قال** **الزليقي** **قد** **مر** **ما** **يرى** **الخصم** **في**
مقيد **مدة** **الحبس** **والصحيح** **انه** **منوفض** **الى** **راى** **قاضي** **لان** **الحبس** **للإيداء** **واحوال** **الخاص** **بينه** **مضادة**
مطلب **في** **الحق** **متعلق** **بقوله** **حسب** **ولذا** **قوله** **بما** **لزمه** **متعلق** **به** **بدلا** **عن** **مال** **حصل** **له** **الخصم** **سبع** **فمن**
والزمر **مقتد** **فالمز** **المعجل** **وبدل** **الخلع** **ودين** **الكتالة** **لان** **المال** **اذا** **حصل** **في** **يد** **ببت** **غناؤه** **به** **و**
اقدامه **على** **الزمر** **بأختيان** **دليل** **بيان** **وفي** **حججه** **بما** **من** **الدين** **لا** **اي** **لا** **حسب** **ان** **او** **عنى** **المراد** **الا** **لا** **يبر**
على **الياس** **الا** **ان** **ثبت** **بغيره** **غناؤه** **فحسب** **قد** **مر** **ما** **يراه** **كما** **مر** **لان** **دليل** **الياس** **را** **اذا** **لم** **يوجد** **كان** **القول**
لمن **عليه** **الدين** **وعلى** **المدعى** **ابيات** **عناؤه** **فحسب** **ثم** **بيان** **خسنة** **فان** **لم** **يظهر** **له** **مال** **اطلعه** **فظهر** **الى** **يسد**
فحسب **بعد** **يكون** **ظلم** **وم** **منع** **بما** **عنه** **لان** **ثبوت** **حقه** **عليه** **لا** **يمنع** **طلب** **لاخر** **حقه** **منه** **ولا** **يقتل** **منه**
على **اليد** **حسب** **لانها** **بينه** **على** **النفي** **فلا** **يقبل** **ماله** **سايه** **بجور** **وهو** **الحبس** **وبعد** **قبل** **على** **سبل** **اليد**

كما ثبت لظهور المطلق بالكتاب وان ثبت باقراره
لم يقبل بحسب

بنيته السار اولي يعني اذا اقام المدعي بينه على اليسار والمدعى عليه على اليمين واليمين اليسار اول
لانه عارض واليمين للابنات وابدحس الحوس لان الحبس جزاء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة
عليه ظهر ظلمه فجاء في ما يدعيه لا حبس لئلا يفسد ما فيه من وجه وولان لانها تسقط بعض الزمان ولان
بان حكم الحاكم بها او اصطلح الزوجان عليها فلا حبس ايضا لانها ليست بدل عن مال ولا الرضا بقدر
على ما ذكرنا بل حبس في الاتفاق عليها اذ ابي عن الاتفاق لان النفع لاجل الوقت وفي تركه قصد
فيحبس لرفع هلاكها يعني المرأة في غيرها وقد اقر ان النفع لاجل الوقت وفي تركه قصد
في غيرها فكذلك قضاؤها في غيرها ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة البدلية والاستحسان فاض اي لا يثبت
لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في تفويض اليه كالكيل لا يوكيل في الموكل الا اذا
اي الاختلاف اليه بان قبل من قبل السلطان ول من شئت بخلاف الماور باقام الجمع وهو الخطيب
فانه يستحق في الصلوة للضرورة لكونها على شرف الفوات فلو لم يجرى في الجمع من جميع الخطبة منقول
يستحق وقد مر حقيقة في باب صلوة الجمعة ورفع على قوله الا اذا فوض اليه بقوله فانما يفتي
اليه نائب عن الاصل يعني السلطان فلا يفر له اي اذا كان نائبا عن الاصل لا يفر له اي اذا فوض اليه
بان قبل من قبل السلطان استبدل من شئت في كونه الزول ولا يفرل اي نائب القاضي بوجه
اي القاضي عن القضاء بهذا ايضا فرفع على ما قبله ونائب غيره اي غير المفوض اليه ان قضى عنه او اجاز
اي لم تقض عنه لكنه سمع انه قضى في غيبته واجاز صح قضاؤه لان المقصود حصول راي لا وجه وقد وجد
بعض حكم قاض اخر يعني اذا رفع اليه حكم قاض امضاء اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالف الكتاب في
المشهور او الاجماع اذا لم يفر له لاحد الاجتهادين على لآخر وقد ايد الاول باتصال القضاء فلا يفتي
بموردونه فلو قضى قاض بشاهد وعين المدعي او ثبتت حل الوطى بحد النكاح في مطلقة الثلاث او
بحد اربع متروك التسمية عمدا او بحد اربع درم بدر من لاشد اما الاول فلهي لئلا يفتي في الكتاب لا يفتي
قال واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فزول وامر ان هذا لما ذكره لغير الحكم عليه ولا
قال ذلك اذ ان لا ريبا ولا مزيد على الادنى واما الثاني فلانه خالف الحديث المشهور وهو حديث النسيب
واما الثالث فلانه خالف لما اتفقوا عليه في الصدر الاول فكان قضاؤه خلاف الاجماع واما الرابع فلان
الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه فقد ائتمر عليه الصها به فلا يعتبر خلافا في الكافي
وقد رفع على قوله معنى حكم قاض اخر بقوله فان ائتمر جزاء هذا الشرط قوله الا في نفع قضاء من
تدفع وقاب وقضاء الاعلى وقضاء امرأة قوله كذا وقد متعلق بقوله قضاء او قضا قاضي لامرأة
وقاض بشهادة المحمودة ان يثبت بشهادة الاعلى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بحد
بشهادة امراة لانه لان كلامها مجتهد فيه ولم يخالف ما ذكره في جوابها

لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول ثابت باتصال القضاء به فلا يفتي باجتهاد لم يتايد به لانه دون
والقضاء حق الشرع يجب حيائه ومن حيائه ان يلزم ولا يفتي عليه واما قضاء في ربي مطلقا اي
كان على مسلم او كافر وقضاء كافر على مسلم فلا يفتي به لان قضاء اهليه الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يفتي
في القضاء بخلاف يوم التلح يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به فادعت امرأته ان
الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع ويتقضى بالنكاح ولو ادعى قتله فيه وقضى به لم يسمع ودعواها النكاح
كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لامي ومات وترك ميراثا لي وقضى لي بالبينه فقال
المدعي عليه ان امك التي ادعى الارث عنها ماتت قبل فلان التي تدعى انه مات او لا وقام البينه لم يسمع
الرفع وسره ان القاضي بالبينه عيان عن رفع الزرع والموت من حيث انه موت ليس بحال النزاع لم يسمع بانائه
بخلاف القتل فانه من حيث هو موكل للزراع كما لا يخفى القضاء بحد او حرة بشهادة زور يفتي طاهرا
ويطاهرا اذا دعاه بسبب من يعني العقود كالبيع والشراء والاجاز والنكاح والفسخ كالاتا والفرقة
بطلاق وحده فانه يفتي فيها عند ابي حنيفة طاهرا وباطنا وعند الباقرين شططا طاهرا وباطنا بخلاف الاملا
المسند وفي التي لم يفر فيها بسبب معين فانهم اجمعوا انه يفتي فيها طاهرا وباطنا لان المكمل لا بد له من
سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض لمرأستها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء
بطريق الاقضاء وفي النكاح والشراء تقدم النكاح والشراء تضييقا للقضاء وفي البينة والحدود روايتا
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والمراد بالفاظ طاهرا ان يسم القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول
سكنك ليه فانه زوجك وبالفاظ باطنا ان يكل له وطوبها ويحل لها الكيلين فيما بينهما وبين اهلها
ثم ان شهادة الزور حجة طاهرا وباطنا فينقض القضاء وكذلك لان القضاء شذوذ في الجملة وله ما روي
ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضي الله تعالى عنه واقام شهادتين وقضى بالنكاح
فكانت ان لم يكن بدلا امير المؤمنين فزوجني منه فقال على شهادتك زوجا ولو لم يفتي القدر منها بقضاء
ما اشنع من كيد النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك كصنها من الزنا وكان الشهود
زورا بدليل النقص القضاء في مجتهد فيه ابا في قوله بخلاف راي متعلق بالقضاء المراد بخلاف الراي
اصل المذهب كالحفي اذا حكم على مذهب شافعي او حنفي او مالك او بالقياس واما اذا حكم الحنفي بما ذهب اليه
ابو يوسف ومحمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه لو كان قضاؤه ماسيا مذهبهم
مذهب ابي حنيفة ولو عامدا فيه روايتان وجه القادانه ليس بخطا يفتي وعند ما لا يفتي في الزنا
لانه قضى بما هو خطا عنه قيل عليه الفتوى قاله في الهداية وقيل الفتوى على القاد فيها في الفتاوى
الصغرى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يري ذلك بل يري خطا عنه عند ابي حنيفة وعليه الفتوى
كذا في الكافي لا يفتي على غيب ولا له لقوله صلى الله عليه وسلم يعني رضي الله تعالى عنه لا يفتي لاحد الخفي

تسبح الآخر ولان العنا قطع المنازعة ولا منازعة من اعدام الانكار فلا يصح القضاء الا بحضور بابيه جميعا
ووصيه او شرعا كوصي القاضى او حكا بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فيقتضب
الحاضر خصما عن الغائب ويصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب **كأذا برهن على ذى يدانه الكثرى المدين**
من فلان الغائب حكم على الحاضر كان حكما على الغائب يعنى اذعى بجنا فى يد غيره انه اشترىها من فلان
الغائب واقام البينة على ذى اليد وقضى به ثم حضر الغائب فذكر ذلك لابلت الى الشك والاحتجاج الى
اعادة البينة لانه صار مقضيا عليه فان المدعى لا يتولى الى اثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى عليه على الحاضر لا اى لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب
كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامرأة ان طلق فلان امرأته فانت طالق فقامت زوجة طلاق
ان فلانا طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل منه في الواقع لان فيه زورا على الغائب لا يبطال الحق
الغائب ومنها زيادة تفصيل ذكرت في التمهيد من اراد بها تليظ فيها **وما اذا قضى عليه اى على الغائب**
شعلق بقوله لا تقضى على غائب **فقبل تنفيذ وقيل لا** قال في العاوية الحكم على الغائب ينفذ عند الشك
وينفذ عندنا في احدى الروايتين **الركه اذا استقرت بالدين فولاة البيع** كقاضي لا الورثة اذ لا
ممكن للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع **فرض اى القاضى الى الوقت والغائب واليتم ويكتب الى الحاكم**
لذكر الحق **لا الالب الوصى اى لا ترضى الاب** مال ابنه والوصى مال اليتيم والوفى ان فى الاقراض مصلحتهم
لبقاء الاموال مخطوطة مضمونة والقاضى يتدر على التحصيل بخلاف لا يلقى الوصى **فهل بالجور مستند او لا**
فالغريم عليه فى ماله ولو قضى بالجور خطا فعلى المدين كذا فى التاخر خاينه والوافات للصدر الشبهة
كما اى جعل الخصمان بينهما حكما من صلح قاضيا اى لم يصنف باسما فى القضاء **فلم بينهما بينة او اقرار** معنى
الحكم بالبينة رفع نزاع بينهما ومعنى الحكم بالاقرار الامام على المقر موجهه وكن فى التهام او كوك
غيره او قودا ودية على العاقلة ورضيا بحكمه مع الاصل لان حكم الحكم بمنزلة الصلح فاجوز اسما
بالصلح يجوز الحكم فيه وما لا ظاهرا واستيفاء الحد والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز الحكم فيها ولا
ينفى به اى يعجز فى غير ما ذكره لئلا يتجاوز العوام فيه كذا اى صح اخباره **باقرا واحد الحاضرين** وبعد الله
حال ولا يثبت اى بقاء حكمها لا اى لا يصح اخباره كذا لا تقضى ولا يثبت كذا القاضى الموقوف اذا قال قضيت
عليك بكذا او لعل منها الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهتها فيستوفى حكمه على رضاها فان قبل الحكم بيب
بانها قضيت ففى ان لا يصح الاخراج الا بانها قضيتا شرط وجود الشئ لا يجب ان يكون جميع اجزائه شرطا
لبقاء ذلك الشئ كما فى البناء لا بعده اى لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليها كالحاضري اذا قضى
ثم عزل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه لا يبره وولدت ووجه حكم القاضى المولى اولا تقبل شهادته ثم للمتهم
ان لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمها اى المولى والحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكما رجلين فلا

فان كان الغائب قد مات او كان له وصي او غيره فليحكم على ذلك الشخص لا على الغائب

من اجنبا عما حتى لو حكم احدهما دون الآخر لم يجر لانه امر يحتاج فيه الى الراى والرضا برأى الشئ فيما
يحتاج فيه الى الراى لا يكون رضا برأى الواحد كما فى البيع والصلح ونحو ما وضع حكمه الى المولى ان وافق
مذمومة امضاه اذ لا فائدة فى نقضه ثم فى احكامه والا اى ان خالف ابطله فرق بين هذا وبين ما اذا رفع
الى القاضى قضيه قاض آخر فانه لا يبره وان خالف رايه اذا كان ذلك فى فضل مجتد فيه ووجهه ان
الحكم لم يولاه على الحكمين دون غيره مما والقاضى الذى رفع اليه حكمه غير ما فلا يكون حجه عليه وكان كالصلح
فله ان يبره اذا خالف رايه وما القاضى له ولاية على كل الناس وكان قضاؤه حجه فى حق الكل فلا يكون
لهذا القاضى ان يبره ما صاوف القضاء عليه بان يكون فضلا مجتد فيه **فانما** اذا غاب المدعى عليه
بعد ما سمع القاضى عليه او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التقييل او مات الوكيل ثم عد
حكم البينة قبل لا تقضى وقيل يقضى وقال شمس لا يبره وهذا اوفق بالناس ولوا او المدعى عليه ثم غاب
بعضى عليه باقراره فى قولهم وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل بعضى عليه
بثبوت البينة وكذا الوفاة المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه البينة تقضى بها على الوارث وكذا الواقيمت
البينة على احد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الا وكذا الواقيمت البينة على نائب الصغيرم بالصنف
تقضى بها عليه ولا يكتفى باعادة البينة كذا فى الخاينه **باب كتاب القاضى** قال فى الهداية
كتاب القاضى الى القاضى ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالسبادة لوجود الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى
سجلا وقال فى النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب والمسو الذى جعله وكيل لاثبات الحق ولو كان
المراد بالخصم هو المدعى عليه لما اجمع الى كتاب قاض آخر لان حكم القاضى قد تم على الاول اقول لان
ما فيه من الكلف والاضح ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس مقصودا بالذات فى هذا الباب
بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم حكم ونظاير كثيرة وترك ههنا قوله الى القاضى لان هذا السب
غير محقق بل بل بين فيه السجل والمحضر والصلح والوثيقة شهدا على خصم حاضر حكم اى القاضى بها اى بينها
وكتب به اى بحكمه وهو السجل فى المغرب السجل كتاب حكم وقد سجل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاضى ذكرته
حكمه سواء كان منه الى قاض آخر او لا الظاهر والاول يكون فى صورة الاختصاص فان المدعى عليه اذا
كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو فى بلدة اخرى وطلب من القاضى ان يكتب حكمه الى قاضى
تلك البلدة ليحصل حقه بكتبه القاضى ويكون ايضا سجلا لمنته الحكم او شهدا على خصم غائب لم حكم بثل
الشهادة لانه ان القضاء على الغائب لا يصح **وكتب بها اى بثل الشهادة** الى قاض يكون الخصم فى
ولاية **ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب** كل سمي به لان المقصود به حكم المكتوب اليه **ولان القاضى الى**
القاضى ونزل الشبهة حقيقه لان مضمونه دكن وتقبل فيما لا يستطع شبهة اخر از عن الحد والقود كما
قاله من فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة والفتا فان عرف بالتحديد ولا يحتاج فيه

وكذا ان غاب الموكل ثم حضر الوكيل فان
يقضى عليه بثل البينة

الشهادة **والنكاح** بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وادعى كتابا قاضي يدين الى قاضي
آخر **الطلاق** بان ادعت طلاقا على زوجها **والعتاق** **والوصية** **والنسيب** من ابي والميت **والقبض**
والامانة **والضاربة** **المحجوزة** **والشفعة** **والوكالة** **والوفاء** **والنفل** اذا كان موصيا **المال** لما
سيما لا تقبل في القود **والورثة** فان ذلك بمنزلة الدين **وكما لم يقبل في النكاح** انما قال في
ما قبل ان لا تقبل في الايمان المتقوله كالكتاب البعيد والامانة ونحوها للحاجة الى الشان فيما قبل
عند الدعوى والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال ان تقبل في
العبد لا الامة لان الباقي تعلق العبد دون الامة وعنه ان تقبل في غيره بشرطه وعنه محمد
تقبل في جميع ما قبل وعليه المتأخرون قال القاضي الاسيماي وعليه الفتوى **كسعى الكافي في لافي حد**
قود لا تقبل فيما لان فيه شبهة البديهة عن الشهادة ولان مينا على الامتطاط وفي قوله
سعي في ابحاثها وذكر عطف على قوله وكتب بها اسم اي اسم القاضي الكاتب **واسم المكتوب**
اليه ونسبه واما والشهود وانسابهم وان كل واحد منهم شهد دعوى اخصا بغيره
فلان بن فلان ولا يصح الاقتصار على قوله عطف لدعوى ولا يكفي ان يكتب في ذلك وعطف
حتى اذا شهد شاهد تقبل لا يستشهد ولا تقبل **شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى** قد مر في
كتاب الشهادة بيان المراد بالامتناع لفظا ومعنى **وقراءه** اي القاضي الكاتب **على من انشدهم**
يعرفهم ما فيه او يعلمهم بان لم يقرأ عليهم اذ لا شهادة بلا علم **وكيف ساء لهم وانسابهم** اي اسما
شهود الطريق وانسابهم فيه اي في الكتاب الحكمي فان كونه كتابا قاضي لا يثبت بوجدها ونعم بدو
الكتابة كذا في الخلاصة وكتب **تاريخ** **الكتاب** في لوم كتب فيه التاريخ لا تقبل وان كتب ينظر هل هو
قاضي في ذلك الوقت ام لا ولا يكفي بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا **وختمه عند سماعهم** **وكلمة اليهم** للالتزام
التغير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد اذ عند سماع علم الشهود بما في الكتاب **وابو يوسف لم يشترط**
اسم المكتوب اليه ونسبه بل جوز ان يكتب ابتداء الى كل من يعمل اليه كتابي هذا من القضاء ولا التوا
عليهم **وختمه** فعمل في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس الجز كالمعاينة **وعليه المتأخرون** توسيعه
على الناس فالحاصل ان سجل القضا الى القضا لا يكون الا بعد الحكم وكتاب قاضي الى القاضي الذي هو
الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم اي المدعى
لمعلوم اي المدعى على معلوم اي المدعى عليه والقياس ما في جواز العمل بكتب قاضي لان له
لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر نفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر بسببه ما في الكتاب لم يعمل
القاضي فكذا اذا كتب اليه لكنه جوز فيما يثبت بالشهادات طاعة الناس اليه اذ قد يكون الشاهد للمراء
على حقه في بلدة وختمه في بلدة اخرى فيتعذر الجمع بينهما ولا يتمكن من ان يشهد على شهادتهما اذا

شروط جواز القضاء به

لا يشترط واحد من الزعماء

اذكر ان من يجوز من اداه الشهادة على الشهادة على وجهها فتحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب مجلس
دعي القاضي لا تقبل اي نقل الشهادة **الامن** قاضي مولى من قبل السلطان اخر از عن الحكم **نقل** **الطبعة** **التي**
على قائمة الجعة فلا تقبل من قاضي كساق ولا يجوز كون شهود الطريق كفا ولو كان المدعى **على كفا**
لان شهادتهم ملزمة للحكم على القاضي فتكون محبة عليه ولا عبرة بالختم ادعى على غيب مالا او اودعت
وكيل لتفصيله **استحانة** اي المدعى القاضي بكتب ما قبضته فلا او بعضا وما ابدت دعت وما تعلم ان
رسولا او **وكيلك** **قبض** منه لان ذلك الغيب فعمل ان ادعى بعد وصول الكتاب اليه اذ ادعى ذلك
المال اليه ولا يكون ايمه فينبذ بوجهه البين على المدعى فاذا حلف قبل تدفع ذلك ونقض المسافة
انقطع الشهود من شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الختم
ولا به قاضي **خرا** **شهادته** على شهادتهما رجلين آخرين **ثاني** **الشهادة** على الشهادة وكتبها على
طرفها اي الشهادة على الشهادة **بدلها** اي بدل الشاهدين الاصلين فانها اي ما كتبت بدلها
من انهي اليه الاصل اي اصل المكتوب ان كان الختم في بلدة او الى قاضي اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره
الى اخر الى ان **يصل** الى من يكون **الختم** **حت** **ولا يثبت** ما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضي
شرح في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه فقال ثم ان اي من كان الختم في ولايته سواء كان
ابتداء وانتهى **لا تقبل** اي نقل الشهادة الا بحضور الختم لانه بمنزلة اداه الشهادة على الشهادة اذ
الكتاب نقل الفاظ الشهود وكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفسخ مثل شهادة شهود الاصل بعبارة
وكلا يصح الشهادة على الشهادة الا بحضره الختم فكذا لا يصح الكتاب الا بحضره الختم خلاف سماع القاضي
الا بنية الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قبل **ولم يشترط ايضا ابو يوسف** قال في شرح الاقطع قال
ابو يوسف تقبل من غير حضور الختم لان الكتاب يخص المكتوب اليه فكان له ان يقبله واحكم به دون منعه باعلمه
من الكتاب فاجتبه حضور الختم عند الحكم كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا **الاشهاد** **دع** **رجلين او رجل**
وامرأتين لان الكتاب قد يزور اذ الخط يشبه الخط والخط يشبه الخط فلابد من ايمته وايضا كتاب القاضي
ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام الايمته **فاذا شهد** **اعده** اي شاهد الطريق
عند القاضي المكتوب اليه **ان كتاب القاضي فلان بن فلان وعدلوا فحقه** قال في الكافي الصحيح انما يقع
الكتاب بعد ثبوت العدالة فيحتاج الى زيادة الشهود واداه الشهادة انما يكون بعد قيام الختم **وطاه**
على الختم والزعم ما فيه **انما يثبت** **كاشه** **قائما** **فيستل** **اي** **كتاب** **قاضي** **ان** **قال** **عن** **القضاء** **موت** **فان**
اهلية القضاء **عنه** **تبل** **وسولا** اي الكتاب اليه لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل وانما يقبله باعتبار الولاية
الشرعية فاذا لم يبق عاد الامر الى الاصل وهذا هو التقي قاضيان في علي احدهما او في مصر ليس من علمها
احدهما او في مصر تآخر قد ثبت عند كذا فاعمل لم يقبل لانها الولاية **كذا** **وال** **المكتوب** **اليه** **عن** **اي**



انقضاء بما ذكر من الاستبانه فانما سبب بطلان كتاب القاضى الكتاب **لا اذا كتب بعد** اي اسم المكتوب
اليه **والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين** فانه لما عرف الاول صحت كتابه القاضى اليه فاجعل غيره تبطل حكم
من شئ يشق قصدا **وان كتبه** اي قوله الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين **ابتداء** اي بلا تسمية القاضى المكتوب
اليه **جوز ابو يوسف** فانه توسع بعدما ابتلى بالقضاء **فان قال الخصم** بعد وصول الكتاب **لست الذى كتبت**
فعل المدعى انبأه اقامه البينه على انه هو او طعن عند هذا القاضى فى القاضى الذى كتب او فى الشهود
الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضى الذى كتب الكتاب وقال لهذا القاضى انى اتيك بما اوضح به هذا عند
او قال رسل عن ذلك فالك تجده على ما قلت ذلك وقال فيه ما يقطعه عدالهم ما يخال ان الشهود الذين
شهدوا عند القاضى الكتاب عليه بالحق عبيدا ومحدودون فى قذف او من اهل الذم **القاضى** هذا الطعن
فان اقام على ذلك شهادتين لم يقبل القاضى ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست يخرج ثبوتها من غير
قبول الشهادة عليها وبمبين ان ما ذكر فى شرح الجمع الصغير فى كتاب البصائر ان القاضى ذكر
ان الشهادة على الجمع المعزوم مقبول غير صحيح لان هذه الاشياء ليست يخرج ثبوتها من غير
اقدام شهادتين واحدا ذكر فى الكتاب ان هذه شبهة بمعنى انه تحملت التهمة بشهادة الواحدة فوقع الشبهة فى القضاء
والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيبقى فان وجد الامر على ما قاله هذا الواحد فلا تقضى بالكتاب كذا فى شرح
ادب القاضى للخصاف **وان مات** اي الخصم **فغذ** اي القاضى الكتاب **على وادته** او وحيه لقيامهم مقامه **فان**
نقل الشهادة شاهد واحد يعنى اذا كان لرجل على آخر فى بلدة اخرى وعوى وله شاهد واحد فى بلدته
واخرى فى بلدة المدعى عليه واراد ان ينقل الشهادة من فى بلدته ويدعى على ذلك الشخص ويترك كتاب
الشهادة وشاهد هناك جافه **وجاز كتب** **توكيل غاب** يعنى اذا كان لرجل على آخرى فى بلدة اخرى
وعوى واراد ان يوكل رجلا فى كل البلدة لخاص من جانيه وكل لرجل جاز ايضا **واختار فى طه**
اي القاضى **احله** قالوا ان محارمه الله تعالى اعتبر علم القاضى حتى قال اذا علم القاضى ان زيدا عاقل
شيثا من المدعى باخذه من زيد ويدفعه الى المدعى وهذا جواب رواية الاصول وروى ابن سماعه عنه ان
القاضى لا تقضى بطل وان استغفا والعلم فى حاله القضا حتى تشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضى كان
غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادته شاهدا خيرا يعنى شهادتين كذا فى العاونه
ثم لما فرغ عن ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع فى بيان المحضر وما اعتبر فيه وفى السجل من تمام التبيين
وبيان الصك والوجه والوثيقه فقال **والمحضر ما كتب فيه حضور النخاضين عند القاضى** **وساير ما**
لا اقر من المدعى عليه **والا تكار منه** **والى** بعد ان كان بالبينه من المدعى **والا تكون** عن البين من
المدعى عليه **على وجه وضع الاشياء وكذا السجل** قال نه المحيط البرهان ان الاشارة فى الاداوى والمخاض
ولفظ الشهادة من اسم ما يحتاج اليه فلما كان اسم قطعا للاحتفال لان المدعى يدعوه حتى المدعى به على المدعى

شهادته

عليه والشهود بشهادتهم يشنون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا فى السجلات لا يثبت
الاثبات حتى قالوا اذا كتب فى محضر المدعى حضر فلان مجلس الحكم لا يصح من فلانا فادعى هذا الذى
حضر عليه لا تقضى بطله **فان كتب** فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره او بدونه يوم انه
هذا وادعى على غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه فى ان المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا
والمدعى عليه هذا لان بعض الشخ كانوا لا يشنون بالصفة بدونه وكذلك قالوا فى السجلات اذا كتبت
لمحمد هذا على احمد هذا لابد ان تكتب وقضت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه وكذلك قالوا اذا
كتب فى المحضر عند ذكر شهادة الشهود واسا روا الى المتداعين لا تقضى بطله لان الاشارة المعقبه
فى الاشارة عند جنة اليها فى موضعها ولعلم شروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى
المدعى واسا روا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المتداعين ولا يكون
مستقبه فلا بد من بيان ذلك ما بلغ الوجه قطعا للموهم **والصك ما كتب فيه المبيع والورق والادارة** **والصك**
المعزى للصك كتاب الاقرار بالمال وغيره معرب **والوجه والوثيقه** **تسا** **لان** **الناش** يعنى السجل والمحضر والصك
لان فى كل منها معنى **تسا** **لشئ** جمع شئت بمعنى متفرق **لا تزد** **وسئل** **اي** **من** **السل**
ولا شئت **كوه** **بلا** **مضى** **فى** **العلو** يعنى اذا كان علو رجل وسئل لآخر فليس لها جيل السل ان تيديه وتداولوا
ان شئت كوه بلا مضى ذى العلو عندى حينه سواء كان حضر الذى العلو او لا ولا يصنع فيه ولا يصح
بالعلو على هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان بنى فى العلوية او يضع جدوا او يحدث كنيها **لان**
مستطيله **يشعب** **عنها** **زا** **اي** **غيره** **لا** **تفتح** **اهل** **الاولى** **من** **حارط** **دارم** **بابا** **فى** **الناش** **لان**
الموور وليس لهم حق المروور فى النايبة السعلى بل هو مختص بها لا يجمع اجزاها مكل لا ربا بها
لوسيم فيها دار لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يضع بابا تقدر اوان يتخذ طريقا
فى مكل الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك خلاف النافذ لان حق الموور فيها للعامة **لان**
زايقة **ستديرة** **الزوق** **لما** **جا** **حيث** **كونه** **ان** **يضع** **بابا** **فى** **حايطة** **فى** **اي** **جانب** **شاه** **لان** **هذه** **سكة** **واحدة**
وسى **بئر** **سكة** **مشرقة** **فى** **دار** **وكل** **واحد** **منهم** **حق** **المروور** **فى** **كلها** **ولهذا** **البره** **بيئت** **فيها** **كالت** **الشفعة** **لكل**
السوا **ففتح** **الباب** **لا** **كوت** **لنفسه** **حقا** **فلا** **يمنع** **ادعى** **هبة** **فى** **وقت** **فصل** **بنية** **فمن** **على** **النوا** **بعد**
وقت **البه** **تقبل** **وقله** **لا** **يعنى** **ادعى** **دارا** **فى** **يدرجل** **نوه** **بها** **له** **وسلمها** **اليه** **فى** **وقت** **كذا** **فان** **الكتاب**
البينه **فقال** **انه** **جحد** **فى** **البه** **فاشترتها** **منه** **وادعى** **وقا** **بعد** **وقت** **البه** **ورمن** **عليه** **تقبل** **ولو** **ادعى**
وقا **قبل** **وقت** **البه** **فمن** **عليه** **لا** **تقبل** **والفرق** **ان** **التوفيق** **من** **الوجه** **الاول** **مكن** **فلا** **يتحقق** **الناس** **فمن**
لجوا **ان** **يقول** **وعب** **لمن** **شهرم** **جحد** **فى** **البه** **فاشترتها** **منه** **منها** **سبع** **وفى** **الوجه** **الاول** **لا** **يكن** **التوفيق**
فيحقق **الناس** **فمن** **قال** **رجل** **آخر** **اشترى** **منى** **هذه** **الجارية** **فان** **كالى** **الآخر** **الشراء** **فان** **كالى** **اي** **جارد** **من**

دارم

قال الشيرازي وطنا وكان الظهور ان لا يجوز الاقرار بكل الغير ان لا يبيع الممنوع لان المشرى لا يجد
كان فسخا من جهة اذا الفسخ ثبت به فاذا ترك البائع الممنوع ثم الفسخ ما قران العمل به وهو اسكل بالجارية
ونقلها اقر بقبض شجرة واسم ثم ادعى انها زينة ولا يبرهه مدعي مع يمينه وفي السقفة لا اي لا يصدق
لان اسم الدرهم يقع على الجواهر والزينة والبهرجه دون السقفة ولهذا يجوز الجوز في العرف والاسم بالزينة
والبهرجه لا بالسقفة والمقبض لا يخص بالي ولا مضاف من دعوى الزيادة او البهرجه وبين الاقرار بقبض
الدرهم فيقبل من اقر بقبض الجواهر او حقيقة او الثمن او بالاستيفاء اما الاقرار بالثمن الاول فظاهر
واما الاقرار بالاستيفاء فظاهر عن القبض بوصف التمام وكان عيبا عن قبض فسخ الزينة
يروده بيت المال والبهرجه ما يرويه التجار والسقفة ما غلب عليه الفسخ قال في كل حال على
الف فده اي قال ليس عليك شيء ثم صدقه اي قال في مجلسه بل على عليك الف فصدقه بل
جده اي لا يكون على المشرى لان المذلة اذا قال لا شيء لي عليك فصدقه واقران والمزلة تنفرد الاقرار
فكل ابطاله بنفسه فاذا بطل بر ما التحق بالعدم فاذا ادعى بعده فلا بد من الحجة او صدق خصمه ادعى
ثمة ما يفر قال المدعي عليه او فسخها فجاريت فهو دونه ان دفع اليه ثمة ما يفر لكان لا
نرى انهما من هذا الدين او غيره جاز شهادتهم وبر المدعي عليه كذا في العاديه اقام البينة
على شراؤه واراد الرد عليه بانه يمينه باعده على برائه من كل عيب بعد انكاره بيمينه فاني اذا
ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامه واكثر المدعي عليه البيع فمن المشرى عليه لم يجد بها عيبا قديما
واراد رد بها فمن البائع انه را البينة من كل عيب لم يقبل للناقض بين الكلامين اذ شرط البراءة من
العيب تعرف في العقد بغيره عن افضاء منه السلامة الى غيره ما وتغير العقد من وصف الى وصف
لا عقد محال واذا بطل التوفيق ظهر الناقض وعن ابي يوسف انه يبرأ من عيبه اعتبارا بفضل الدين ولما ان
الدين قد مضى وان كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا بطل فسخه على كل حال لا يشاء الله في قوله
اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في حكم ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه يمين من
اخرج هذا القسك وطلب منه من الحق فله ولا تذكرك ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند الامام وعند
مصرف الاستثناء الى قوله من قام الحج وقولها استحق لان الاصل ان مصرف الاستثناء الى مال يمين
لان الذكر للاستيفاء ولو حرف الى الكل يكون للابطال وله ان الكل كشي واحد حكم العطف فصرف
الى الكل كما في الكلمات المعطوفة كقوله عبده حروا مائة طائفة وعليه المشي الى بيت احد ان الله يبع
ولو ترك فسخه قالوا لا يلحق به وبغيره كما صل السكوت مات خمي فعالت عرسه اسلمت بجلده وانه قال
منه ان يملكه الله لان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في سلة الطاحونة اذا خلت
الموخر والمستاجر في جريان الماء وانقطع حيث يحكم الحال ويستدل بها على الماشي وهذا ظاهر معتبر للدفع وان لم

لا استثناء

يعتبر لا تخاف في سلم مات فعالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا
لانها تدعى سرا حادنا والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مودع
الميت لا وارث له غيره وفيها اليه يعني من مات وله في يد رجل ماله درهم وبيعة فقال المودع لرجل آخر
هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالتعاضى يقتضى دفع الوديعة اليه لانه اقرب ما في يده في الحوادث بطريق
الخلافة فصادقوا اقراره حق للمورث وهو بطريق الامالة فان اقر ما بين آخره لم يندأ فاكدم الا اذا
بل يكون المال كله لاول لان هذه ثمة على لاول بعينه تقطع يد عن المال فلا يقبل كالمالك لاول
ابن مودع فانه قسمة الورثة او الغنم يشهدوا لم يقولوا الا لغيره وادنا او غيره آخر لم يكتفوا
اي لم يؤخذ منهم كغيره ففسخ عند الامام وقال لا يؤخذ لان التعاضى يقتضى ناطا للغيب والموت قد يقع
بغته فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغنم ويجوز ان وارث غائب وغيره غائب فحب على التعاضى الاثبات
بالكيفية به الغنم في الاحياء ونفاذها عن الاتواء ولا ان جهالة المكفيل لا بطل الكفالة كما مر في كتابها
ادعى دارا في يد رجل لنفسه ولا فيه الغائب يمين عليه فسخه لمدعي وترك باقية مع ذي اليد
كفيله محمد عواد الاول وقالوا انا جدها ذواليد اخذها التعاضى منه وجعلها في يدي يمين حتى تقدم القاب
وان لم يجد ترك المصنف الآخر في يده حتى تقدم الآخر لان الجاهل خان فيؤخذ منه والمقر آمين فترك في يده
وله ان اليد انما تبت لا منزع بلا ضرر ولا ضرر لان التعاضى مع الميت بالكل لان الوارث قال هذا براء
ولا وارث الا بثبوت لكل للمورث وافعال كونه تحتار الميت ثابت فلا ينعقض يده كالمالك لو كان مترا وبطل
بحجوده بوضاء التعاضى والظاهر انه لا يجزىها يستقبل لان الحادثة صادت معلومة للتعاضى ولذي اليد
وجوده باعتبار اشتباه الامر عليه وقد زال كذا المنقول في الاصح اي اذا كانت الدعوى بالمنع
فقبل يؤخذ منه اتفاقا لا ضايج المنقول في الخط والنزع من يده المبلغ منه في الخط لا يتلعه واما الفغار
فمنعونه بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني ترك النصف في يدي ليد وبهذا اصح لانه يحتاج الى
والترك في يده المبلغ في الخط لان المال في يد المصنف ترك النصف في يدي ليد وبهذا اصح لانه يحتاج الى
عمل كان امينا فيه فلو تلف لم يضمن فانما لا يؤخذ المكفيل لانه انشاء فسخه والتعاضى وضع لقطعه لا لالا
وصيته ثابت ماله يقع على كل شيء واذا قال مالي او ما اكلمه صدقه يقع على مال الزكوة و
القياس فيها واحد وهو قول زفران اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل ماله كما في الوصية ولنا
ان احباب العقد معتبرة بايجاب الله تعالى ثم ما اوجبه الله تعالى من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله
تعالى خذ من اموالهم صدقة تصرف الى الفضول لا الى كل المال فكذا ما اوجبه العبد على نفسه خلاص
لانها اخت الميراث كونه خلافا كالمورثة والارث بحري في جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غيره
اي غير مال الزكوة امسك منه قوة فاذا ملك تصدق بقدره لان حاجته مقدمه ثم ان كان صاحب

صاحبه في الاول كونه عين حقه لا كونه غير حقه **ولم ينفى الا في ارضه عليها في غير الملبس**
انما عند طلب احد من المبادله لما كانت غالبه في التقييات كالمبوبات والعموض كان ينبغي ان لا
على القسمة فيما كان يجر عليها من معنى الا في ارضه فان اعدم بطلبه القسمة على القاضي ان يخصه بالانصاف
بنصيبه ومنع الآخر عن الانتفاع بملكه فثبت على القاضي احابه وان كانت جاسا مختلفة لا يجر القسمة على
تسليمها لغير المبادله باعتبار فضلها في المقاصد ولو توافقتا جاز لان الحق لم يستحق
فانما يثبت المال لان الامع ان القسمة من جنس عمل المتقاضي تمام قطع المادع بها فاشبه رزق الكفاية
ومع نصيبه ما عدا الرافس اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان النفع على المصروف وعند ما على
الانصاف لانه مؤثر المثل فيقدر بغيره وان الاجر مقابل الميزان لا ينفذ وانما يصيب الحاصل بالنظر
الى القليل وقد ينكسر الامر فقدر اعتباره فيعلق الحكم باصل الميزان ان الاجر هو اجر المثل وليس له قدر
معين فان باشر القاضي بقتل القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس على القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى
رواية عدم كونها منه جاز **ويجب كونه عدلا عالما بها اي بالقسمة لان كان من جنس على القضاء طلبه**
من العدة وحسب بالعلم ومن الاعتماد على قوله وحسب بالعدالة ولا عين واحد بالادوية فيحكم بالزيادة
على جرحه ولا يشترط التمام لئلا يتواصفوا على مخالفة الامر فيؤدي الى الاضرار بالناس **وصحت بوضا**
الشرا لو لا يتم على انفسهم واهوالهم الا عند صغر احد من الخصمين لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي بقصور
ولا يتم عنه قسم فليدعوا الورثة وعقار او دعوا او ماله مطلقا ولو ادعوا الورثة عن زيد لا اي شئ
فان يرضوا على مؤنه وعدو ورثته لا خلاف في الاولين وفي هذا خلاف للامامين لما انه في يد حاكم
وكيل المثل والافراد اماره الصدق ولا منازع لم يقسمه بينهم كما في المنقول للموروث والعقار المشرى
والبينة لا ينفذ لانها على المنكر كمنه مذكر في ملك القسمة انها قسمها باقرا ومن يقصر عليهم ولا يكون قضاء على
شريك اخر لهم وله ان الميت يصير متعينا عليه بقسمه القاضي وقول شركا وليس بحجة عليه فلا بد من
اقامة البينة لثبت بها القضاء على الميت فان الركة قبل القسمة مبقاة على مكل الميت بدليل ثبوت حقه
في الزوايد كالاولاد ملكه وارباصة حتى يقضي منها ديونه ويقد ومساياه وبالقسمه ينقطع حق الميت عن
الركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوايد وكان هذا قضاء على الميت قطع حقه فلا بد من
وبصير بعضهم حشدة مدعيها والبعض خصما وان كان متوا لا ان برهنه اي العقار معها حتى يبرهن
انها لا يعني ان ادعوا المثل في العقار ولم يبرهوا كيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يقام البينة ان لما لا محال
يكون لغيرها ثم قل هذا قول ابي حنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الامع لان القسمة خبر بان الحق لكل
كميلا للمنفعة وطى اليد تما للخط وانتع الاول من عدم المثل وكذا ان لا استثناء عنه لانه محقق
كذا في الكافي برهنه على الموت وعدو الورثة وهو اي العقار معهم وفيهم صغير او غائب قسم فليثبت

هذا هو الوجه في القسمة
 انما يثبت المال لان الامع ان القسمة من جنس عمل المتقاضي تمام قطع المادع بها فاشبه رزق الكفاية
 ومع نصيبه ما عدا الرافس اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان النفع على المصروف وعند ما على

لما هو وصى من الطفل ووكيل من الغائب لان في هذا النصب نظر للغائب والصغير ولا بد من اقامة البينة
 على صلي الميراث في هذه الصور عنده ايضا بل ولا لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وتوليه
 عند ما يقسم بينهم باقرا ومن يغزل عن الغائب الصغير وشهدانه ضمهما بينهم باقرا كالبكار والخصور وان الغائب
 او الصغير على حجة وان موثروا من الورثة او شروا اي الشركا وغاب احد من الورثة او كان اي المتقاسمين
الصغير او الغائب كان معه شئ من اي من العقار لا اي لا يجره القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة
 اذا مر من واحد فلا بد من قسمه وهو ان كان خصما عن نفسه طيسل مد خصما عن الميت عن الغائب
 وان كان خصما عنهما فليدعوا من نفسه ليقسم البينة عليه بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة امين حيث
 يكون القسمة قضاء على المتقاسمين واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذا شرى او غاب احد من الورثة فليدعوا
 والشرى فان لكل الوارث مثل كل غلاف حتى يرد بالغيب على بايع المورث ويرد عليه بالغيب بصير مرفور بالشرى
 المورث حتى لو وطى امة الشرى ام مودته فولدت فاصححت وجع الوارث على بايع مودته بثمنها وقبضه
 الولد للمورث ومن حجة فان نصب احد من خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصادت القسمة قضاء ختم
 المتقاسمين واما الثالث فثبت بالشرى لكل واحد منهم مثل كل جديد بسبب شره في نصيبه ولذا لا بد من
 على بايع بايعه فلا غصب الحاضر خصما عن الغائب فينبذ يكون البينة في حق الغائب قائمه بلا خصم فلا ينقل
 واما الثالث وهو عدم جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير او الغائب شئ من غلاف هذه
 القسمة قضاء على الغائب الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بلا خصم حاضر غما **ولم يثبت**
احد من ان انتفع كل حصة وطلب اي الكسرة فقط ان لم ينتفع الآخر لقوله حصة بمعنى اذا انتفع كل من
الشركا بنصيبه قسم بطلب عدم لان في القسمة تكميل المنفعة وكانت قصدا لازما فيما كملها اذا طلب عدم
وان انتفع احد من بنصيبه اقامه وتقرر الاخر لقوله بنصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب
القليل لم يقسم كذا ذكره الحنفية وذكره المصنف عكسه وذكره الحكم في تحقير ان ايها طلب القسمة قسم المتكافئ
قال في الكافي ما ذكره المضاف اصح وفي الاخره وعليه الفتوى لا اي لا يقسم ان تقرر كل اعماله **انما يثبت**
لان الجبر على القسمة تكميل المنفعة وفي هذا فتوينا فيعود على موضوعها بالنقض ويجوز بالراضى لان الحق
مهم ولا الجنتين بالذات يعني لا تقسم الجنتين باوخال بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بعض
 والاخر شراين مثلا عاجلا بعض هذا في مثالبه واذ لا اختلاطين الجنتين فلا تقسم القسمة غير ان ينعى معا
 فتمت الرضى دون الجبر لان ولانته الاجبار للقاضي بمت بمعنى الميزان المعاوضة ولا الرضى يعني
 كان الرقيق وهو العبيد والاماء بين اثنين فطلب احدهما القسمة فلا تخلوا اما ان يكون مع الرقيق شئ اخر
 يصح فيه القسمة جبر كالقسم والنياب او لان كان مع القسمة قولهم جميعا على الاظهر اما عدا فظاهر ولما
 ابي حنيفة فجعل الذي مع الرقيق اصلا في القسمة جبر وجعل الرقيق ماعاله في القسمة وقد ثبت الحكم لشيئا

في كتابه وهو خيار المتخلف الامام المرفوع
 في كتابه وهو خيار المتخلف الامام المرفوع
 في كتابه وهو خيار المتخلف الامام المرفوع

بالقضاء تبطل عند الكل لان تعرف القاضي بمقتد الجدل ولم يوجد وان كانت بالترشيح لا ان تبطل القسمة فقد
لا يثبت الى قول من يدعي لانه دعوى الغبن ولا عجرة به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل ينسخ وهو
الصحيح وذكر في الكافي **اوصى احد المتقاسمين** **اشاء في الركن** حتى اذا قام البينة له ان تنقض القسمة ولم يكن
قسمة ابراء من الدين لان القسمة تعاد في الصورة ومن العزم تعلق بالمعنى ولو ادعى عينا لاي لا يجوز
النقض اذا اقام على القسمة اقراره بان المستوم مشترك **وصفت الميراث** وهي لغة فاعلم من البينة وهي
الظاهرة للتيقن للشي والتماني فاعلم منا وهي ان يتواضعوا على امر فيترضوا به وحيثه ان كلامهم رضى
واحدة ويختارها وشرعا قسمة المنازع والقياس ان لا يجوز لانها مباداة المنفعة كمنها لكانها جازبا لاجماع
فيكون هذا بعضا من دار وذاك بعضا وكون هذا علوها وذاك سفلا **فوصف عبدان** يجزم
العبد **هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما** كمن يملك هذا الشريك يوما وذاك يوم
وظفه عبدان بان يجزم هذا العبد ويخدم بكرة العبد الآخر اذا كانت الميراث في المكان كانت افرازا
من كل وجه ولهذا لا شرط فيها التام وجاز لكل منهم ان يتصل ما اصابه بالميراث شرط ذلك في مقتد اول
لحدوث النافع على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي الميراث افرازا منه ويجعل كالسوق
لتصيب شريكه فكان مباداة من وجهه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز يتحقق في الميراث في المكان دون الزمان
وكذا لو تباين في الزمان في عبد واحد لانها متعينة فيه لتعذر التماشي في المكان والبيت الصغير كالعبد
غله عبدان وعبدان او غله بغل او بغلين او ركوب بغل او بغلين او ثمة شجرة **للميراث** اى لا يجوز
الميراث في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بغل واحد فلان العبيدين متعابيان في الاستيفاء فانظر
الصغير في الحيوان فيغوت المعادله بخلاف الميراث في استغلال دار واحد حيث يجوز في ظاهر الرواية
لان الظاهر عدم التغير في العقار فافرقا واما في عبدان او بغلين فلان التماشي في المقتد جواز للضرورة
لاستناع قسمتها ولا فروق في القلة انها مقسم واما في ركوب بغل او بغلين فلان الركوب يفاوت
الركابين فلا تحقق التسوية فلا يجز القاضى عليه واما في ثمة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان التماشي يخص
بالنافع فلا يوجد في الاعيان والفروقات تحقق في النافع لاستناع قسمتها بعد وجودها بسرعة فبانها
بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا** **وصايا** وجبر ايراد هذا الكتاب في اخر الكتاب ظاهر لان اخر احوال
في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اخفاص كتاب القسمة لان القسمة بين الورثة
يكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي بالموصى به والوصاية طلب شيء من غيره ليعمل في
حال حيوة وبعد وفاته وشرعا يستعمل تاريخ باللام قال وصي فلان فلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته
اخرى بالي يقال وصي الى فلان بمعنى جعله وصيا له تصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتوصوا
لفرق بينهما وبيان كل منهما بالاستعمال بل ذكرهما في اثناء تقرير المسائل وقديمين ههنا كل منهما بافرازه

فلان

استنعى نعت اللفظ المشترك بين المتعنين بمفهوم واحد عرف كلاهما باو قال او القسمة بينهما فقال **لا يصح**
لعبد ان يملك ماله بعد موته او تفويض المقتد في ماله **وصايا** اطفاله الى غيره بعد موته فيها بيان
مقتد الاول في بيان الوصية بالمالك ونحوه وهو المنفعة فان الوصية قد يكون بالمنفعة كما سبنا **كانت**
او وصيت بهذا فلان ونحوه من الالفاظ المستعملة فيها ونحوها كون الموصى به **هذا المالك** فلا يجوز من المالك
ولو مكاتب والصغير والمجنون وعدم **استغفر الله بالدين** لانه مقدم على الوصية كما سبنا وكون الموصى له **جيا**
وقدنا اذ لو كان جيا لبطلت الوصية وكونه **غير وارث** ولا قابل للمساقي من عدم جواز الوصية للوارث
القابل وكون الموصى به **هذا المالك** بعد موت الموصى مالا كان او منفعة وكلها كون الموصى به **هذا المالك**
لان لا قامة الموصى به مقام نعت حتى وجب الاستبراء عليه للمجارية الموصى بها جازت بالملك
وان لم يورث لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يصدق عليكم بثلث اموالكم في آخر اعماركم زيار
كم في اعماركم فضعوها حيث شئتم وعليه الاجماع وتعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت
الوصية لانه عليك مضاف الى ما بعد الموت فيقتد وقت التملك حتى اذا وصى لاجنه وهو وارث
ابن وصى الوصية للاخ ولو عكس بان وصى لاجنه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية
للاخ لما ذكرنا **الزيادة عليه** اى على الثلث لان حق الورثة تعلق بماله لانعدام سبب ذوال اليهم وهو
استغناؤه عن المال لكن الشرع جوزه في حق الاجانب بقدر الثلث ليتدارك تقصيره كما هو لم يجوز
في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم بآثار البعض **الا ان يجز وراثته بعده** اى بعد موته **وم كبر** لان الامتناع
لحقهم وهم اسقطوه ولا يعتبر اجازتهم حال حيوة لانها قبل ثبوت الحق لاني ثبوته عند الموت فكان لهم ان
يجوز بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود وقد
القرابة اى من الثلث **عندنى ورثة** او **استغناهم** كصفتهم لانه ترد ومن الصدقة على الاجنبي والامنة
للقرب والاولى اولى لقوله صلى الله عليه وسلم اذ ينفق بها رضا الله تعالى ولولا لهما اى لولا غناهم ولا استغناهم
فالترك اولى لان ترك الوصية صدقة على القرب بقدر الوصية والوصية صدقة على الاجنبي فالاولى
له عليه الصدقة والسلام افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح كمنها مع احد ما اى ان لم يكن الورثة غنيا
او لا يستغنون بحضهم من التركة فترك الوصية اولى **ووجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالزكاة**
والخ لانه لما قهر منه في حيوة وجب عليه التدارك بعد ماته حلبة لازمة ونحو اى الوصية عن الدين لانه
الاجنبي فان فرض الوصية ترع الا ان يبرير العزل في بيع لروال المانع وصحت اى الوصية بالكل اى بكل
ماله **عند عدم وارث** لان المانع من الصدقة تعلق حق الوارث فاذا انشئ فصح وصحت **لملكه ثلث ماله**
في الخلاصة الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا نفع اما لو وصى بثلث ماله لم مطلقا يصح ويكون وصية
فان خرج من الثلث فبته العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى ببقته فبته ولو وصى له

بشي من الدرام او الدنانير المرسلة قال الامام السفي الامع انه لا يقع كالوصية بالعين وقال في المبينة لو اوصى
لعبده العن اولامته القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في خلاصته فاما ان ينعقد هذا بما سوى العين اطلاق
ويحل على غير الامع وفي الخاصة لو اوصى المكاتب والام ولد نفسه اولاد نفسه جاز الكل حتى ما ولو اوصى
العن اولامته القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم الا ان عند ابي حنيفة في الوصية للعن يفتى بفسخ
حماا وعليه لما قنيت له ملك ماله من سيوا التركة فتقاصان ويزداد ان الفصل وعند صاحبه يفتى
العبد ويصرف الوصية اولاد الى العن فان فصل من الثلث ثم كان الفصل للعبد وصحت **الوصية**
يقول اوصيت الخ لفلانة كذا ورعا وها وها اي باطل ايضا بان يقول وصيت **عبد** يعني هذه لفلان فان
الوصيتين تصحان لان الوصية اخذ الميراث والادب يرى في الصورتين فيصح **الوصية** ايضا لكن لا يثبت
انما تصح ان ولد اي الخ لفلان **سنة اخرون** وقت الوصية فان صحة وصية الخ موقوفة
على وجوده وانما يفتى بوجوده اذا ولد في هذه المدة **وبالامانة** اقلها فانها ايضا يصح لان الاصل ان
يصح افراده بالتفدية مع استثناءه وما لا فلا كما مر في البيوع ويصح افراد الخ الوصية فتصح استثناءه
ومن المسلم للذمي والعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوك في الدين الاية والثاني
لانه ينعقد الذمة ساوى المسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من الجانبين في الحيوة فكذا في المعات **لا حر**
داره في الجامع الصغير الوصية طري وهو في دراهم باطله لانها بر وصلة وقد نهينا عن بر من تقابلنا لتولية
انما ينهاكم الله عن الذين بقا ثقتكم في الدين الاية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا يفتى
ان ينفذ وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير
وهو في درهم فانه اخر از عن حري ليس بدارم وهو المستامن فان الربى ما دام في دار الحرب من ثمنها
مختلف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد ما ذكر في السير الكبير **ولا وارث** لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث
وقال مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله صلعم لا وصية للقاتل ولانه قصد الاتجار بفصل مخطور فغيب
بالزمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة اخر از عن التميمي كوضع الحجر في غير ملكه **الا باجازه**
ورثته وجه كبر الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون **القائل** صبياء فذكره في الاسرار والامر
يبرأ لانه تبرع وهو ليس من اهلته **الا في تجهذه** وامر وفه فانه يجوز عندنا استخرا حتى اذا لم يكن لغيره
لم يجر اصلا وان وصيته مات **بعد الادراك** متعلق بقوله ولا من صبي غير معنى فاما وصية ثم مات بعد
الادراك لم يجر لعدم الاهلية وقت مباشرة او **انما يبرأ** بان قال اذا ادركت قلتي لفلان وصية فانه لا
لنفسه لو لا يبرأ بملكه بغيره او تعليقا كما في الطلاق والعاق **ولا من** بعد لانه ليس من اهل التبرع **ومما**
وان ترك وفاء لانه ليس من اهل التبرع وقبل عندنا ما يصح في صورة ترك الوفا **الا اذا اصاب**
اي اصاب العبد والمكاتب الوصية الى العن في بيع لان اهليتها تامة والمانع من المولى في بيع اصابه الى حال

بشي من الدرام او الدنانير المرسلة قال الامام السفي الامع انه لا يقع كالوصية بالعين وقال في المبينة لو اوصى لعبده العن اولامته القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في خلاصته فاما ان ينعقد هذا بما سوى العين اطلاق ويحل على غير الامع وفي الخاصة لو اوصى المكاتب والام ولد نفسه اولاد نفسه جاز الكل حتى ما ولو اوصى العن اولامته القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم الا ان عند ابي حنيفة في الوصية للعن يفتى بفسخ حماا وعليه لما قنيت له ملك ماله من سيوا التركة فتقاصان ويزداد ان الفصل وعند صاحبه يفتى العبد ويصرف الوصية اولاد الى العن فان فصل من الثلث ثم كان الفصل للعبد وصحت الوصية يقول اوصيت الخ لفلانة كذا ورعا وها وها اي باطل ايضا بان يقول وصيت عبد يعني هذه لفلان فان الوصيتين تصحان لان الوصية اخذ الميراث والادب يرى في الصورتين فيصح الوصية ايضا لكن لا يثبت انما تصح ان ولد اي الخ لفلان سنة اخرون وقت الوصية فان صحة وصية الخ موقوفة على وجوده وانما يفتى بوجوده اذا ولد في هذه المدة وبالامانة اقلها فانها ايضا يصح لان الاصل ان يصح افراده بالتفدية مع استثناءه وما لا فلا كما مر في البيوع ويصح افراد الخ الوصية فتصح استثناءه ومن المسلم للذمي والعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوك في الدين الاية والثاني لانه ينعقد الذمة ساوى المسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من الجانبين في الحيوة فكذا في المعات لا حر داره في الجامع الصغير الوصية طري وهو في دراهم باطله لانها بر وصلة وقد نهينا عن بر من تقابلنا لتولية انما ينهاكم الله عن الذين بقا ثقتكم في الدين الاية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا يفتى ان ينفذ وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في درهم فانه اخر از عن حري ليس بدارم وهو المستامن فان الربى ما دام في دار الحرب من ثمنها مختلف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد ما ذكر في السير الكبير ولا وارث لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقال مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله صلعم لا وصية للقاتل ولانه قصد الاتجار بفصل مخطور فغيب بالزمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة اخر از عن التميمي كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازه ورثته وجه كبر الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون القائل صبياء فذكره في الاسرار والامر يبرأ لانه تبرع وهو ليس من اهلته الا في تجهذه وامر وفه فانه يجوز عندنا استخرا حتى اذا لم يكن لغيره لم يجر اصلا وان وصيته مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي غير معنى فاما وصية ثم مات بعد الادراك لم يجر لعدم الاهلية وقت مباشرة او انما يبرأ بان قال اذا ادركت قلتي لفلان وصية فانه لا لنفسه لو لا يبرأ بملكه بغيره او تعليقا كما في الطلاق والعاق ولا من بعد لانه ليس من اهل التبرع ومما وان ترك وفاء لانه ليس من اهل التبرع وقبل عندنا ما يصح في صورة ترك الوفا الا اذا اصاب اي اصاب العبد والمكاتب الوصية الى العن في بيع لان اهليتها تامة والمانع من المولى في بيع اصابه الى حال

استقاط **ولا من** معتقل **لان** بالاشارة اعلم ان ايامه الاخرى وكنايته كاليان خلاف معتقل **لان** في وصية
وتكلم وطلاق وبيع وشراء وقود والوفى ان الاشارة انما تقوم مقام البعانة اذا كانت معصومة وكذلك
الاخرى دون معتقل **لان** حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معصومة كان بمنزلة الاخرى وقد لا تتأثر
بسنة وقتل ان دامت العدة الى الموت يجوز اقراخ بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه عجز عن النطق بمعنى
رجي زواله فكان كالاحرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي **قبولها بعد موته** اي قبول الوصية لا يعتبر
بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت فيقبل **قبولها** ورواها قبله اي قبل الموت كما اذا قال لاني
انت طالق غدا على **م** فان رد بها وقبولها باطل قبل الغد كما مر **اي** بالقبول **قبل** اي الموصي به ولا يمكن
به لان الوصية اقيات ملك جديد لا يرد الموصي به بالعيب ولا يمكن احياء مات الملك بغيره بلا اختياره
بخلاف الميراث فانه خلافه حتى يثبت فيه هذه الاحكام جاز من الشارع بلا قبيل لولايته عليه **الا اذا مات**
ثم هو اي الموصي **بلا قبول** فهو اي الموصي بلا قبول **لو** رده اي ورثه الموصي له استخرا والقباس ان
يبطل الوصية **مكرر** لان الملك موقوف على القبول فمات كثرى قبل قبوله بعد ايجاب البيوع وجه الاستخرا
ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تماما لا يحتمل الفسخ من جهة وانا توقفت على الموصي له فاذا
مات دخل في ملكه كافي مع شرط فيه الجواز **لان** اشارة اذ مات قبل الاجازة وله اي يجوز للموصي الرجوع
عنها اي الوصية **فان** مرجع يجوز رجوعه عما اوصيته **فان** مرجع لم يبرأ ركا له به **فعل** **فقط** **من** **الملك**
عن **المعصوب** **قطع** **الثوب** **وجبا** **طه** **او** **يزيد** **في** **الموصي** **به** **ما** **منع** **تسليمه** **بدونه** **كالميت** **او** **يزيل** **ملكه**
كالببيع فان كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وجبه
رجوع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا ازاله عنه كان رجوعا ووجه الشبهة الموصي به رجوع لانه لا يعرف
الرجوع عادة وضار بهذا المعنى اصلا **ايضا** **بخلاف** **عزل** **ثوب** **وهي** **به** **فانه** **لا** **يكون** **رجوعا** **لان** **من** **اد**
ان يعطى ثوبه غيره بعينه عادة فكان تقدير **المجرب** **رجوع** لان الرجوع ابيات في الماضي ونفي في
الحال والجود نفي في الماضي والحال فبنيها شاف ولهذا لا يكون رجوعا **فانه** **كذلك** **اي** **وصيته** **او** **وصيته** **به**
في **ام** **او** **ربوا** **فانه** **ايضا** **ليس** **رجوع** **لان** **وصف** **الوجه** **والرؤية** **تقتضي** **قبلا** **الاصل** **فلا** **تحقق** **الرجوع** **في**
كل وصية اوصيت بها **اخرتها** **بخلاف** **ان** **كان** **الاول** **ليس** **رجوع** **والكا** **رجوع** **لان** **ترك** **الشي** **استقاط** **وانما**
ليس باستقاط فان الذين اذا قال لمد يوتنه تركت لك دينك كان ابراء له ولو قال اخرت عليك لا يكون
ابراء كذا في المحيط وبخلاف كل وصية اوصيتها في **باطل** **فانه** **ايضا** **رجوع** **لان** **الباطل** **ذاهب** **تلاش**
لا اصل له **والذي** **اوصيت** **به** **الزيب** **فولوه** **او** **انقلب** **واش** **فان** **كلامها** **يكون** **رجوعا** **لان** **اللفظ** **يد**
على قطع التركة وابيات المخصص له فاصفى رجوعا عن الاول ثم الورثة بالجواز ان شاءوا اباؤا وان
شاءوا رجوعا بخلاف ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للتركة والمحل قبلها يكون

بشي من الدرام او الدنانير المرسلة قال الامام السفي الامع انه لا يقع كالوصية بالعين وقال في المبينة لو اوصى لعبده العن اولامته القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في خلاصته فاما ان ينعقد هذا بما سوى العين اطلاق ويحل على غير الامع وفي الخاصة لو اوصى المكاتب والام ولد نفسه اولاد نفسه جاز الكل حتى ما ولو اوصى العن اولامته القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم الا ان عند ابي حنيفة في الوصية للعن يفتى بفسخ حماا وعليه لما قنيت له ملك ماله من سيوا التركة فتقاصان ويزداد ان الفصل وعند صاحبه يفتى العبد ويصرف الوصية اولاد الى العن فان فصل من الثلث ثم كان الفصل للعبد وصحت الوصية يقول اوصيت الخ لفلانة كذا ورعا وها وها اي باطل ايضا بان يقول وصيت عبد يعني هذه لفلان فان الوصيتين تصحان لان الوصية اخذ الميراث والادب يرى في الصورتين فيصح الوصية ايضا لكن لا يثبت انما تصح ان ولد اي الخ لفلان سنة اخرون وقت الوصية فان صحة وصية الخ موقوفة على وجوده وانما يفتى بوجوده اذا ولد في هذه المدة وبالامانة اقلها فانها ايضا يصح لان الاصل ان يصح افراده بالتفدية مع استثناءه وما لا فلا كما مر في البيوع ويصح افراد الخ الوصية فتصح استثناءه ومن المسلم للذمي والعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوك في الدين الاية والثاني لانه ينعقد الذمة ساوى المسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من الجانبين في الحيوة فكذا في المعات لا حر داره في الجامع الصغير الوصية طري وهو في دراهم باطله لانها بر وصلة وقد نهينا عن بر من تقابلنا لتولية انما ينهاكم الله عن الذين بقا ثقتكم في الدين الاية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا يفتى ان ينفذ وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في درهم فانه اخر از عن حري ليس بدارم وهو المستامن فان الربى ما دام في دار الحرب من ثمنها مختلف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد ما ذكر في السير الكبير ولا وارث لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقال مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله صلعم لا وصية للقاتل ولانه قصد الاتجار بفصل مخطور فغيب بالزمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة اخر از عن التميمي كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازه ورثته وجه كبر الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون القائل صبياء فذكره في الاسرار والامر يبرأ لانه تبرع وهو ليس من اهلته الا في تجهذه وامر وفه فانه يجوز عندنا استخرا حتى اذا لم يكن لغيره لم يجر اصلا وان وصيته مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي غير معنى فاما وصية ثم مات بعد الادراك لم يجر لعدم الاهلية وقت مباشرة او انما يبرأ بان قال اذا ادركت قلتي لفلان وصية فانه لا لنفسه لو لا يبرأ بملكه بغيره او تعليقا كما في الطلاق والعاق ولا من بعد لانه ليس من اهل التبرع ومما وان ترك وفاء لانه ليس من اهل التبرع وقبل عندنا ما يصح في صورة ترك الوفا الا اذا اصاب اي اصاب العبد والمكاتب الوصية الى العن في بيع لان اهليتها تامة والمانع من المولى في بيع اصابه الى حال

والترك قبلها بمناه على حكم مكل الميت دليل انه نفذ وصاياه منه ونقض يونه دخل في الوصية كانه فيها الوصية
وكان للموصي له وان لم يخرج من الثلث نفذ وصيته او لا من الام ثم من الولد هذا اذا ولدت قبل النسخة ونزل
بقول الموصي لو ولدت بعد ما اى بعد النسخة وبعد النسخة لان الترك بالنسخة خرجت عن حكم
مكل الميت فثبت الزيادة على خالص مكل الموصي له ولو ولدت بعد النسخة اى النسخة ذكر القدر
انه لا يكون موصي به ولا يعتبر خروج من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالوولدت بعد النسخة ونزل
قالوا يصير موصي به حتى يعتبر خروج من الثلث كالوولدت قبل النسخة ولو ولدت قبل النسخة لم
تحت الوصية بل على حكم مكل اى مكل الميت لان لم يدخل بحل الوصية قصدا ولا سريه الكسب كالوولدت في صحيح
ما ذكرنا في الكافي **باب العتق في المرض** الا عتاق في المرض من انواع الوصية كمن عتق
له احكام مخصوصة فزده ساب على حده واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل **باب حال التقدي**
نقص الاشياء فيه معنى التبرع اخر اذ عن تفرقة جارية فانه اذا اقرب الدين في المرض نفذ
كل المال فلو كان كذلك لتصرف الاشياء في الصحة فمن اى يعتبر من كل ماله والا فانه يملك
الا جارية وما ليس تبرع فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت في الاضافة اليه فيكون ذلك
التصرف الاشياء من ثلثه مطلقا اى سواء كان في الصحة او المرض بعد ان كان مضافا الى الموت
اذا مات لوجود المضاف اليه ومريض صح منه كالسنة لان حق الوارث او الغيرم اقله فلو كان في
مريض لموت وبالله اظهر انه ليس كذلك واعلم به اى المريض **ومما يثبت** وضمانه من الثلث
لانها في حكم الوصية لكونها في المرض فان جاني فاعتق فدى الى المحاباة اصف من العتق ومما
المحاباة والعتق في عكسه اى اذا اعتق جاني سواء هو المحاباة ثم الاعتاق ما اذا باع قيمته
ما ان باه ثم اعتق عبدا قيمته ماله ولا مال له سواءما يصف الثلث الى المحاباة ويسعى العبد في
كل قيمته وصورة العاكس اعتق العبد الذي قيمته ماله ثم باع الذي قيمته ما ان باه بقسم الثلث وهو
بينهما نصيبين فالعبد العتق صحت نصفه محاباة ويسعى في نصف قيمته وصاحب المحاباة باخذ العبد
بانه وحسين وعندنا عتقه اولى فيها اذ لا يحمي الفسخ وله ان المحاباة اقوى لانه في ضمن عتقه
لكن ان وجد العتق ولا هو لا يكتفى لرفع نراق المحاباة **ففي عتقه بين المحاباة بين نصف من الثلث**
من المحاباة بين ونصف الآخر بين يعني العتق والمحاباة ان ثانيا لانه العتق يتقدم عليها فيستويان
وفي عكسه يعني اذا اعتق ثم جاني ثم اعتق لها اى المحاباة نصف ولها اى للعتقين نصف يعني
نقسم الثلث بين العتق لاول والمحاباة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق **باب بطلان الوصية**
عبد ان صني بعد موته قد دفع يعني اذا اوصى بعتق عبده ثم مات فجنى العبد جناية ودفع بها
الوصية لان الدفع قد صح لان حق الموصي وحق الموصى له لانه سلكي المالك

كافي
في كتاب الوصية

من جهته لان ملكه فيه باق وانما يزيل بالدفع فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي
او وارثه بعد موته بان ظهر على الميت دين وقد اوصى بعتق العبد سبع بدنه **وان فدى** اى ان فدى الوارث
كان الفداء في ماله لا منهم ثم الدين التزموه وجازت الوصية لان العبد ظهر عن الجناية بالفداء كما انه
لم يكن فينفذ الوصية **اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحيحه والوارث**
في مرضه يعني اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى كل من الوارث وزيدا عتقه
لكن ادعى زيدا عتاقه في صحته لئلا يكون وصيه نفذ من الثلث وادعى الوارث عتاقه في مرضه لئلا يكون
وصيه صدق **باب الوصية** وعلم زيد لان الموصي لم يدعى استحقاقا لمات ما بقي من الترك بعد العتق لان
الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا نفذ من جميع المال والوارث يكره لان مدعاه العتق في المرض
وهو وصيه ايضا لكنه تقدم على الوصية سلك المال فكان شكرا والقول للكل مع العتق لان **بفضل من**
العتق على قيمة العبد اذا نراهم او به من اى زيد على دعواه ان الاعتاق في الصحة فله المال لان
الثابت بانه كان ثابت عيانا وهو ضمن في اقامتها لاثبات حقه ادعى زيد دينا على ميت وادعى به
اعتاقه في صحته **وسد قما وارثه** سعى العبد في قيمته وتدفع اى سلك ليعتق الى الغرم وقال **العتق**
ولا يسحق في شئ لان العتق الدين طرأ معا بتقديق الوارث في كلام واحد فصار دكانا ساءا بالبينه ومن
عبدا في صحته مات وعليه دين لم يسع العبد له في شئ فهذا مثله وله ان الاقرار بالدين اقوى ولهذا
يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المرض والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة
الوصية حتى اعتبر من الثلث والا فادى يدفع الادنى فقتضاه لن بطل العتق صلا لكنه بعد الوقوع
لا يكتفى للاقتراض فقتضاه معنى باجابه استعاية مات وترك ابنا والى دوم فقال رجل عليه
الف درهم وقال رجل اخر **الف درهم** ودية له ودية له ودية له **فيل الوديعة عتقه** اى
بعثه ما سواء هذا مختار صاحب الهداية **وقيل لالث** بينهما نصفان عتقه وعتقه الوديعة
هذا مختار صاحب الكافي **باب الوصية للاقارب** عتقهم اى اوصى بهذا وما عطف عليه مبتدا
خبره قوله الاقارب محاباة وصا عدا وانما بارة وذوا قرابته وذوا انساب محاباة فضا عدا من ذوا
رحمة الاقارب بالاقرب يعني اذا اوصى لواحد ما ذكر في عتق اى حبيبه الاقرب فالاقرب من كل
رحم محرم منه سوى الوالدين والولد اذ لا يطلق عليهما اسم القريب من مسمى والده قريبا كان عاقلا
الغريب في الوقف من يقترب اليه غيره بواسطة الغير وتقرّب الولد والولد بنفهما لا بغيرهما وبفضل
فيه الجد والجد وولد الولد في طاهر الرواية لما ذكرنا انما اعتبر الاقرب لانه الوصية اخذ الميراث وصى
تعتبر في الميراث فكذلكها والجمع المذكور في الميراث انان فكذلك في الوصية وانما اعتبر المحمية لان المقصود
من الوصية صلة القربى فيخفى بها من يستحق الصلة من قرابته وليستوى هذا الصغير والكبير والجد والعبد

هذا المختار في هذا الباب

زمانا و زمانا وفي المهاباه تقدم احد زمانا او زمانا اي اقتسموا الدار مهاباه من حيث الزمان لان الحق
لهم الا ان الاول اولى وليس للورثه بيع ما في ايديهم من المهاباه اي الدار ومن اي يوسن ان لم يكن
لانه فالصن مكلهم وجه الظاهر ان حق الموصي ثابت في سكني جميع الدار بان نظره لم يثبت مال آخر وكذا في المراسم
فما في ايديهم او رتب ما في يده والبيع تعين ابطال وكل فتنوا عنه وتبطل اي الوصيه بموته اي موت الموصي
في حياته موصيه لما تقرر ان احباب الموصيه يكون بعد الموت فاذا مات الموصي لم يبع الابواب كالايدي
البايع للمشي بعد موته وبعد موته اي موت الموصي لم يعود اي الموصي به الي الورثه لان الموصي وجب الحق للموصي
لا يستوفي المانع على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي اذ كانت ملكا ابتداء من ملك الموصي بلاداه وبعث
جاء وليس للموصي له بالخدمه والكنى ان يورث العبد او الدار لان المنفعة ليست له على نفسه
فما كانا بالمال احد ان صفه المالكه فيها كحقيقه الا واده في عقد المعاوضه فانما يثبت هذه الولاية لمن ملكها
تبع ملك الرقبه او لمن ملكها بعقد المعاوضه حتى يكون ملكا لها بالصفه التي ملكها بها اما ان ملكها منصوص
بغير عوض ثم ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما ملكه معني وهو لا يجوز ولا للموصي بالخدمه اي
العبد او سكنها اي الدار في الادم لان الوصي له بالخدمه وراحم او ونايم وهذا استيفاء المنفعة
نفسها ولا شك انها متفايدان ويقاومان في حق الورثه فانه لو ظهر بين مكنهم اداؤه من القله باسرها واداء
بعدها استقلالها بخلاف ما اذا استوفى المانع نفسها ولان يخرج العبد من البلده الا ان يكون هو
ان يخرجها فخرج العبد من المخرج من الثلث لان الوصيه تفقد على ما تعرف من مقصود الموصي فاذا كان
الموصي له واهله في موضع اخر مقصوده ان يحل العبد الى اهله لخدمتهم واذا كانوا في مصر مقصوده ان
يملكه من خدمه العبد من غير ان يلزمه مستغه السفر فلا يكون له ان يخرج من بلده والا اي وان لم يخرج من بلده
الثلث فلما اى لا يخرج العبد للخدمه الا بالوفى الورثه بقائه فتم فدا وصى لرجل خدمه عبده سنة ولا يخرج
سنتين ولم يخرج اي الورثه خدمه اي العبد الورثه سنة ايام وخدم الموصي له ايام يوما لخدمه
الثلثين حتى يمتلئ سبع سنين لان عين العبد لا تقسم فيقسم بالنهاية واما ما توفيرا الحق في اوصى بهذا
العبد فلان وكذا منه لا يخرج من الثلث مع اي الايصا لانه اوجب لكل منها شيئا معلوما واما
لكل منها كمثل الوصيه بان واده فلا يتحقق بينهما ما اراد فيها اوجه لكل منها ثم اذا وصى الوصيه اصاح
فلو لم يوصى في الرقبه بشي اصار الرقبه ميراثا للورثه مع كون الخدمه للموصي له فكذا اذا اوصى الرقبه لاني
آخر لان الوصيه كالميراث في كون الملك يثبت بعد الموت واوصى لرجل بخدمه بستانه فانت اي الموصي وفيه
يكون له اي للموصي له هذه الثمره فقط لا ما يحدث بعدها وان ضم اي الموصي لاداء بان قال فمير بستانه لاداء
فلو ما اي مع الثمره الاولى ما يحدث بعدها مطلقا في غلبه بستانه يعني اذا اوصى بخدمه بستانه فله
الخدمه القايمة وعلته فيها مستقبل وان لم يشر لاداء والفرق ان الثمره اسم للموجود عرفا فلا يتناول المعلوم الا

الموكل فلا يبيع بغير علم من يثبت عليه كايات الملك بطريق البيع والبيع واوصى الى عبد لغيره او كما في اوصاف
بذل القاضي بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصيه لان الافراج الممنوع من التبدل انما يكون بعد ثبوت الايصا
محد في الاصل ان الوصيه باطله قبل معناه سيد بطل في جميع هذه الصور وقبل في العبد معناه باطل لعدم ولا
عدم استبداده وفي غيره معناه سيد بطل وقبل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة
ثم الافراج ان الايصا الى الغير انما يجوز بشرط ان يتم نظر الموصي لنفسه ولا ولاده وبالايقا الى هؤلاء ولا يمتنع
النظر لان وجد اهل النظر كوف العبد اهل النظر ليس بمولى عليه من جهة من تصرف عليه وتكون الفاسق من
اهل الولاية والخلافه اذ انما تصرفا حتى لو تصرف في تصرفه واليوت ولاية الكافر في الجملة حتى تفقد شرعية عبدا
او اما فان لم يمتنع النظر لوقت ولاية العبد على اجاره سيد ومكنه من الجوع بعد ما واشتغاله
بخدمه المولى فيقوم القصر في استيفاء حقوق الميت وتوهم الخيانة من الكافر للمعاذاة الدينية ومن
المنفعة فخرج القاضي من الوصايه وبطل مكانه وصيا افرتمها للفظ واوصى الى عبده مع مورثه هذا
لو كان في نفسه لم يبع وعند ما لا يبيع مطلقا لان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو طلب الميراث
ولانه اوصى الى من هو اهل دفعه كالواوصى الى مكاتب نفسه ومكاتب غيره وهذا لانه مكلف سيد
بالعقود وليس لاصد عليه ولانه فان الصغار وان كانوا مملوكا لكن لما اقامه ابوهم مقام نفسه صار
سيد بالصفه مثله للولاية له لم عليه خلاف عبدا لغيره فانه مولى عليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبير لا يبيع
نفسه او ينفقه فبيع الوصي عن الاداء بكنهه فاستغ الجواز واوصى الى عاقر عن ايام ما اي بالوصايه
لم يوزل القاضي بل نعم اليه غيره لان في الصم رعايه الخفين حق الموصي وحق الورثه فان تكمل النظر فحصل به
لان النظر تم باعانه غيره ولو شكى الوصي اليه فكل تلاجه حتى تعرف ذلك جميعه لان الكافي قد يكون
كذلك با كفيقا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا استبدل به غيره رعايه للنظر من الجانبين ويثبت على الوصايه
ابن بقدر اى لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اختار غيره كان ذوله لانه فخر الميت الا يرى انه تقدم
اب المست مع كاله شفقتة فلان تقدم على غيره احق واوصى الى اثنين اربعة واحد بالعرف دون
الاخر وصليده اى ولو كان ايصا الى كل منها بالافراد عند اى ضعفه ومحد الا في اشياء بين
وقال ابو يوسف تصرف كل في الجميع لان الايصا من باب الولاية وبى اذا ثبت للثنين شرعا ثبت
لكل واحد كلا على الاثنا وكالاخرين في ولاية الاتكاح فلذا اذا ثبت شرط فان الولاية لا تحمل الرقبه
لكونها عبارة عن الذوق الشرعيه والقدرة لا تجرى ولما ان الوصي انما رضي برأيهما لا اى احدهما لتفرق
بين بينهما خلافا لالاخرين في الاتكاح لان السببه للاخوه وبى قائمه لكل منها على الكمال والسبب منها
الايصا وهو اليها لاني كل منهما ثم استثنى من قوله لا نفوذ احد ما يقول الا بشراء كفته وبجمله
فانه لا يثبت على الولاية وربما يكون احدهما غايبا في شرط اجتماعهما فساد الميت ولو فعله عند الفروع

لحم الخنزير
 لحم الخنزير
 لحم الخنزير

سنة ١٢٨٥
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة

سنة ١٢٨٥
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة

١٢٨٥
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة

وفي الساعات
 ليرتفع هفتك
 ليرتفع هفتك

محمد بن
 الشهاب

فلا تكل انه قيل لمجد رحمة الله
 الاحكام وحقق دماغه واراد ان يصفق في الزهد
 الا هذا الكتاب وانه كان في الزهد والودع وقيل انه طلب من محمد بن
 نفا مئة فبلغ التي تصيف لعمري لا تمها وانما يقرب من
 مائة رحمة وحبوبه رحمة



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİTAP	AMER ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAS.
Eski No	189

